

زمن الأنظمة الاستبدادية

مجموعة دراسات وآراء

د.آزاد أحمد علي



مرکز دراسات رووداو
Rudaw Research Centre

زمن الأنظمة الاستبدادية



مركز دراسات رووداو
2019

زمن الأنظمة الاستبدادية مجموعة دراسات وآراء

د. آزاد أحمد علي



مركز دراسات رووداو
Rudaw Research Center

اسم الكتاب: زمن الأنظمة الاستبدادية
د.آزاد احمد علي
مراجعة وتصحيح: شاخوان عبدالرحمن

الطبعة الأولى - أربيل - كردستان العراق
2719 كوردى - 2019 ميلادي
researchcentre@rudaw.net

العنوان - أربيل - إقليم كردستان العراق
كافة حقوق الطبع والاقتباس محفوظة لمركز دراسات رووداو
رقم الإيداع في المكتبة العامة في إقليم كردستان العراق (سنة 2018)
طبع في مطبعة رۆژهه‌لآت - أربيل

فهرس

- 6 المقدمة: الأفكار مازالت تواجه هيمنة المال والسلاح
- 15 **القسم الأول**
- 16 موقع داعش في حرب الغاز ومسارات أنابيبه
- 32 سر التدخل الروسي في سوريا
- 40 قصة نجاح كوباني
- 45 الحزام (العربي) في الجزيرة السورية. أكبر تغيير ديمغرافي في الشرق الأوسط
- 55 واقع الهجرة في كردستان سوريا
- 75 هل ستفتح منبع الطريق إلى أربيل أم دمشق
- 84 لماذا يشتد الصراع الجيوبوليتيكي على شرق سوريا
- 88 **القسم الثاني**
- 89 لماذا تعادي بريطانيا (العظمى) كردستان
- 93 لماذا سايكس - بيكو باقية وتترسخ
- 109 الحمولة السياسية والبعد التغييرى لاستفتاء إقليم كردستان العراق على الاستقلال
- 115 كردستان وكتالونيا أول ضحايا الرأسمال المقوى
- 127 **القسم الثالث**
- 128 معرفة الكورد عربياً
- 138 حدود بلاد الكورد حسب رواية ابن فضل الله العمري
- 149 **القسم الرابع**
- 150 إيران بين الدور والانتصار
- 156 هل ستقود تركيا العالم الإسلامي نحو التطرف؟
- 166 الأبعاد الجيوستراتيجية للخلاف الأمريكي - الصيني حول تشييد الجزر الاصطناعية
- 187 الخطوط العامة للاستراتيجية الأمريكية الجديدة

المقدمة

الأفكار مازالت تواجه هيمنة المال والسلاح

قيل سابقاً بأن الأفكار تقود العالم وتحكمه، لذلك فالعالم عبر تاريخه الاجتماعي والسياسي الطويل شهد حروب أفكار أكثر مما شهد حروباً بالأسلحة. هذه المقولة تبدو صحيحة إذا اعتمدنا عدداً قليلاً من الأحداث الفارقة المجترأة من سياق مجمل الأحداث المؤثرة، أو إذا توقفنا عند حالات استثنائية تظهر تأثير ونفوذ مجموعات الفكر المنظم وعلاقتها بالسلطات والمجتمعات على الساحة الدولية، الحالة الأكثر استثنائية في عالمنا المعاصر التي تبين قوة الأفكار وربما تفتح السجال حول دور مراكز الفكر في المشهد السياسي العالمي، هي حالة مجموعة: مشروع للقرن الأمريكي الجديد Project for the New American Century المعروف اختصاراً: بـ(بناك PNAC). ففي العام 1990م شكل مجموعة من المثقفين والناشطين ضمن صفوف المحافظين الجدد الأمريكيين مجموعة ضغط فعالة، بدعم مالي من قطاع صناعة السلاح في أمريكا كان أبرزها لوكهيد مارتن Lockheed Martin Corporation وهي أكبر شركة للصناعات العسكرية في العام. رسخت بناك PNAC مفهوم "الحرب الوقائية" ضد الدول المارقة. وكانطلاقة للعمل في العام 1992 وضع موظفان من وزارة الدفاع الأمريكية هما نائب أمين سر السياسة الدفاعية بول فوفيتز ولويس لبيي تصوراً جديداً للدفاع الأمريكي وقدماه إلى ديك تشيني، ملخص تلك الأفكار هي أنه: "يجب إعادة اختراع النظام العالمي". كما قدمت بناك تقريراً مفصلاً من 46 صحيفة كخطة لسيطرة أمريكا على العالم ومنع ظهور منافس جديد لها بعد تفكك الاتحاد

السوفيتي. لكن على ما يبدو كان التقرير متطرفاً وتسرب إلى الصحافة، ما اضطر ديك تشيني لإعادة كتابة الوثيقة بالتركيز على أسلحة الدمار الشامل والتوجه نحو التحالفات الطرفية، حتى بلورت بناك فكرة أخرى هي: "زعامة أمريكا هي خير للولايات المتحدة ولبقية العالم". لم يمل أعضاء مجموعة بناك من الضغط باتجاه أن تجد أفكارهم طريقها للتطبيق، حيث أرسلت المجموعة في العام 1998 رسالة إلى الرئيس كلينتون اقترحت فيها تغييراً جذرياً في علاقات الولايات المتحدة الأمريكية مع الأمم المتحدة وإسقاط حكم صدام حسين، لعدم جدوى وفعالية آليات التفتيش عن أسلحة الدمار الشامل بحسب طريقة وقوانين الأمم المتحدة.

حدثت المصادفة الكبرى وتوفرت الفرصة الذهبية التي خدمت بناك إثر تسلم الرئاسة الأمريكية أحد الشخصيات المعجبة والمتأثرة بأفكارها، إذ تسلم جورج بوش الابن رئاسة أمريكا في 20 كانون الثاني 2001، وقام بضم عدد من أعضاء مجموعة بناك إلى أركان حكمه، حتى بلغ عددهم في مواقع حساسة في الإدارة الأمريكية حوالي عشرين شخصاً. ونفذ بوش أفكارهم في الحرب الوقائية وزعامة أمريكا المفترضة للعالم، فتم إسقاط نظامي الحكم في كل من كابول وبغداد خلال أعوام. تعد هذه العلاقة الفعالة والاستثنائية بين مجموعات الأفكار والسلطات التنفيذية إحدى مصادفات التاريخ المعاصر.

في حالة أخرى نجد مركزاً آخر للفكر حاول رفع راية مشروع تغيير كبير في الشرق الأوسط وهو (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات في قطر). ففي يومي السبت 30 والأحد 31 تموز/ يوليو 2011، عقد مؤتمر تحت عنوان: "سوريا بين خيارات ومصالح القوى السياسية والاجتماعية واحتمالات التغيير"، شاركت فيها مجموعة من الباحثين والمفكرين السوريين من داخل سوريا وخارجها، لمناقشة الأحداث ورسم آفاق مستقبل سوريا.

توصل عدد من المشاركين، في اليوم الثاني، إلى رؤية سياسية هي على الأرجح

فكرة رئيس المركز الدكتور عزمي بشارة، الذي قام بتلخيص ما يحدث في سوريا: "بأنها ثورة شعبية سلمية... ولا شروط على الثورة... ويجب إسقاط نظام الحكم في دمشق". وكان لهذه الأفكار دور توجيهي وتشجيعي لعدد من المشاركين بمن فيهم أستاذ العلوم السياسية الدكتور برهان غليون، الذي وافق على رؤية مركز قطر هذه قائلاً: "وماذا ستكون لو لم تكن ثورة". ثم انخرط عدد من المشاركين بقوة في الحراك الاحتجاجي السوري، حتى أصبح الدكتور برهان، بعد فترة قصيرة من هذا المؤتمر، رئيساً للمجلس الوطني السوري المعارض وعدد آخر من الحضور أعضاء في قيادة الحراك.

لم تقتصر هذه الرؤية الثورية -الانقلابية الداعية للتغيير الجذري والحتمي على مركز قطر لدراسة السياسات، بل دعمها العديد من مراكز الدراسات والمفكرون الآخرون، فضلاً عن قطاع واسع من المشتغلين في حقل الدعوة الإسلامية وتنظيمات الإسلام السياسي. وعلى الرغم من وضوح هذه الرؤية والدعم المالي الكبير، وتحشيد مجموعات كبيرة من المتخصصين العاملين في مؤسسات أخرى إعلامية وبحثية، فقد فشلت هذه الأفكار والرؤى في التأثير الفعال على مسار انتفاضات الربيع العربي. فلماذا؟ ببساطة لأن مصادفة مجموعة بنك ومعجزتها لم تتحقق في حالة دولة صغيرة مثل قطر. كما أن مشروع بنك كان مؤسساً على أفكار كبيرة وعميقة موجهة لأهداف صغيرة ومحددة، أي إسقاط حكومتين مارقتين فقط على المستوى العالمي. في حين كان مشروع مركز وحكومة قطر وغيرها من المجموعات الضاغطة، يعتمد أفكاراً مرتجلة وعمامة تهدف إلى إجراء عملية تغيير كبرى في العالم العربي بأدوات وجهات غير منظمة تماماً ولا تحمل فكراً تغييرياً في الأصل. ومن جانب آخر لم تكن آلية عبور تلك الأفكار التغييرية قد درست لتصل بصيغة مناسبة إلى غرف قيادات و إدارة غرف الانتفاضات العربية، لأن إشكالية فعالية الأفكار السياسية سواء أكانت فردية أم جماعية تكمن في آلية عبورها إلى ذهن مجموعات صانعي القرار أو القادة السياسيين. كما أن خصوصية انتفاضات الربيع العربي

ومعضلاتها التي كانت من التعقيد بحيث لم تكن مجرد توصيفية، فيما إذا كانت ثورة أم لا. وبصرف النظر عن مآلات هذه الانتفاضات، وثمره منجزاتها السياسية، فمن منظار تاريخي، وكمساهمة نقدية متواضعة وتقييمية إزاء مجمل ما حدث، وبالتالي محاولة تلمس إشكالية العلاقة بين الأفكار السياسية وفرص نجاح تلك الأفكار، خاصة التي سوقت إعلامياً إبان انتفاضات الربيع العربي، يمكن الافتراض أن جذر المشكلة كان في الأساس أساساً داخلياً وبنوياً، إذ طغى كل ما هو متشدد وشعبي وأيديولوجي على المشهد السياسي للحراك، وصولاً إلى ما هو مخادع، قريب من الأوهام. ربما جاء ذلك كانعكاس سريع لاحتياجات مجتمعاتنا الملحة للتغيير، وبسبب انسداد الأفاق السياسية أمام قطاعات واسعة من النخب والعوام، إضافة إلى تسلط أنظمة استبدادية حزبية وعائلية على أغلب الجمهوريات والممالك العربية، أدى كل ذلك، فضلاً عن مقدمات أخرى في بداية الاحتجاجات، إلى تشكل قناعة عامة بأن جموع الجماهير المتضررة قد ثارت، وأن الانتصار والتغيير قريب ولا شك فيه. ولقد تم رقد تلك القنوات بنشاط إعلامي وتبشيري محموم، يجزم بأن ما يحدث هو ثمرة لتراكم تاريخي وضرورة موضوعية ونقله في حياة شعوب المنطقة، وبالتالي هي (ثورات عربية) معاصرة، ثورات جديدة، رائدة وملهمة. وبخاصة التونسية منها، التي قيل عنها أنها غطت بمخمليتها وعمقها على الثورة الفرنسية. وما على باقي المجتمعات إلا السعي إلى استنساخ هذه التجربة الرائدة، فوقع جل القيادات الشبابية والسياسية السورية منها خصوصاً تحت تأثير هذا الحدث العظيم، وتداعوا للسير سريعاً نحو ذرى الكرامة والمجد والتغيير.

لكن مسار الأحداث انحرف، كما نعرف جميعاً، فبعد كل هذا الكم من التضحيات والنهوض الشعبي الاستثنائي، أصبحنا نتساءل ما الذي أثلّف ثمرة هذه الانتفاضات، التي كادت أن تهز العالم، وتغيير ثوابت السياسة وتوازنات المنطقة؟

لقد نشرت العديد من الدراسات والآراء التي كان أغلبها مفيداً وصحيحاً، لكن ما هو صحيح أيضاً القول: بأننا قد خرجنا منذ أمد بعيد من عصر الثورات السياسية، بالمعنى المعجمي للكلمة، ودخلنا عهداً يتطلب تغييرات تدريجية في البنى الاجتماعية - السياسية، ومن ثم في أشكال الحكم وصيغ إدارة المجتمعات. فالثورات الشاملة تحتاج إلى مقدمات ثقافية ومعرفية عميقة وفاعلة. لكن ما روج له إعلامياً إبان ذروة الانتفاضات العربية كان غير ذلك، وبالتالي لم تتح الفرصة للكثيرين للقول: بأن أي حركة احتجاجية جماهيرية، أو انتفاضة عفوية في وجه القهر والظلم لا تشكل بالضرورة ثورة على المفاهيم ومنظومات القيم وبنية السلطة السائدة. فما حدث على الأرض كان غير ما تم تلميعه سياسياً، ودفعه باتجاه الأيقنة الثورية التي كانت الجماهير بغنى عنها. فأغلب القوى المشاركة في الانتفاضات العربية - وهي قوى متنوعة في بلدان مختلفة بيئة ومنشأ وأهدافاً - كانت تريد تغييراً منسجماً ومتوازناً، لتحقيق أهداف الإصلاح السياسي والاقتصادي، ولتأمين فرص العمل للشباب، ولتوفير الأرضية لإعادة توزيع الثروة. فحتى الرمز الأيقوني للربيع العربي كان شاباً جامعياً عاطلاً عن العمل، أحرق نفسه واستشهد احتجاجاً على الظلم الاجتماعي وطلباً للعمل والخبز، ولم يكن احتجاجه مؤدجاً ولا ميسساً، ولم يأت في سياق العمل السياسي والعسكري لتغيير نظام الحكم في تونس.

لقد تشكلت بيئة الانتفاضات العربية بمعزل عن بيئات سياسية معارضة ومجاهدة تاريخياً. ما يعني أن جوهر الاحتجاجات العربية كان اجتماعياً اقتصادياً، تحول بالضرورة إلى حراك سياسي، فعنف عفوي في مواجهة عنف السلطات. إلى إن تطور إلى حروب داخلية، طائفية وإقليمية تسلبهم طاقتها من جذور تاريخية وميثولوجية.

فمن الذي حول مسار هذه الانتفاضات؟ وما هي العوامل الخفية والظاهرة الكامنة وراء هذا التحول والتعقيد، وبالتالي سببت الإخفاق في تحقيق الأهداف

الاجتماعية على الأقل للانتفاضات العربية. هل ثمة أفكار شيطانية ساهمت في ذلك؟ نعم بالتأكيد، لقد خططت جهات ذات خبرة عملية استثنائية في دفع مسار الحركات الاحتجاجية نحو دروب وعرة وباهظة التكاليف، سواء بعسكرتها أو ادلجتها أو الاثنين معاً.

مع ذلك، إن خرجنا من حقل فرضية المؤامرة، فثمة مؤشرات واضحة على مواضع خلل داخلية، بل أعداء داخليين. فأول عدو للانتفاضات العربية هو الاستعجال عموماً، واستعجال تغيير السلطة خصوصاً. شكل الاستعجال سلوكاً ترجمته النكتة المصرية المتلخصة في يافطة كرتونية مرفوعة في ساحة التحرير مكتوب عليها: "خلاص ارحل أيدي تعبت"، هذه النكتة تحولت إلى دراما يومية لاحقاً في كل من ليبيا واليمن وسوريا بعنوان "يا لله ارحل يا..."، فيإلى صراع دموي جامح على السلطة. إلى أن عادت ومظهرت مرة أخرى في استعجال تغيير حكم محمد مرسي، انطلاقاً من ساحة التحرير نفسها. فثقافة الاستعجال التي تعبر في أحد جوانبها عن جوع شديد من قبل بعض قيادات المعارضة إلى السلطة، إضافة إلى بديهية تمسك غرائزي للقوى الحاكمة بالسلطة والكرسي المتقاتل عليه. إن جوع المجتمعات العربية التاريخي للسلطة - إن جاز التعبير- لم يمهّد الطريق لحروب أهلية حقيقية وحسب، وإنما استرجع كل حروبها التاريخية السابقة التي دارت على عروش السلطة وحول مشروعية الخلافة، وإن ارتسمت في صيغ ومسميات جديدة. وللأسف لم يرافق هذا الجوع للسلطة رغبة موضوعية للإصلاح، بل نفور وكراهية لكل ما يمت إلى الإصلاح والحوار السياسي بصلة، لقد حركت انتفاضات الربيع العربي رغبة جامحة لقلب كل النظام السياسي والسلطة القائمة بنشاط احتجاجي فج.

حتى دفعت عوامل ضعف قوى التغيير إلى استرجاع الجانب القاتم من التاريخ، هذا الجانب الذي لا يمكن له أن يجدد الواقع، ولا أن يؤسس لنهضة سياسية، أو مستقبل واعد، إلا في حالات استثنائية. لقد استرجعت انتفاضات

الربيع العربي التاريخ استرجاعاً مؤدجاً ناتجاً عن قمع السلطة العنيف من جهة، واستجماً لكل الطاقة الروحية والمعنوية والايديولوجية في مواجهة سطوة وجبروت وبطش السلطات الحاكمة من الجهة الأخرى. إن التخلي عن طريق الإصلاح أفقد مجتمعاتنا فرصتي الثورة والإصلاح معاً.

شاءت الصدفة أيضاً أنه لم تكن للانتفاضات العربية أي مناعة تجاه الأمراض المذهبية والايديولوجية المزمنة، لأن بيئاتها الاجتماعية كان تفتقر أصلاً إلى مقدمات ثقافية معرفية، ولم تمتلك منهجية علمية لتشخيص طبيعة السلطة والسلطات التي تناضل من أجل تغييرها، هذه السلطات التي استعصت بنويماً على التغيير، ولا يكفيها شعار ارحل، أو عشرات الألوف من الضحايا، لأنه وعلى الأرجح يتطلب زوالها عملية إصلاح وتفكيك منهجية، بجهود المجتمع الدولي ومؤسساته الشرعية، غير المنتبهة بعد إلى وظيفتها الجديدة والصعبة هذه.

لقد خاضت المجتمعات الشرقأوسطية تجربة سياسية مريرة طوال السنوات الثمانية الماضية، فلم تعد الأفكار السياسية قادرة على أن تقف أمام طوفان العنف والحروب، فمال السياسي وتواجه مع الإسلام السياسي ومنظومة الإرهاب العالمية المرتبطة عضويماً بالمؤسسات الاستخباراتية، تفاعلت جميعاً لتسطيح دور الفكر السياسي من جهة، وإفشال فعالية الأحزاب التقليدية القائمة قبل بدء انتفاضات الربيع العربي من جهة أخرى. لقد انتصر المال وسيطر العسكر من جديد، لقد تم تعويم النظم الاستبدادية، يتوافق ذلك مع محاولات حثيثة لتجميلهم أمام بشاعة الإرهاب وفوضى التناحر والتحارب. في المحصلة تراجعت مسيرة الديمقراطية لدرجة من الممكن تسمية المرحلة القادمة بمرحلة النقمة على الديمقراطية والعودة إلى حضان الأنظمة الاستبدادية.

تقصداً في سردنا المطول السابق لحالة مجموعتين فكريتين أو مركزين للدراسات السياسية ورصد تجربتيهما المختلفتين إلقاء الضوء على أهمية وقوة الأفكار السياسية - العلمية التي تسوق وتنشر خارج مجال وبرامج الأحزاب السياسية، وبالتالي التنبه لأهمية مراكز الفكر من جديد والتذكير بنجاحاتها

هنا وإخفاقاتها هناك. هذا ما كنا ندركه منذ أمد بعيد وامت ترجمته في مركز رووداو للدراسات بين الأعوام (-2014 2017)، تجربتنا لم تكن كبيرة وفعالة بقدر ما كانت واعدة وجادة لتناول السياسة من المنظار الكوردي علمياً وليس حزيباً، حيث كان هاجسنا الرئيس القراءة الصحيحة للمشهد الإقليمي والتوازنات الدولية وانعكاسها على واقع ومستقبل الشعب الكوردي.

حسنا فعل الأخوة في إدارة شبكة رووداو الإعلامية ومركز رووداو للدراسات عندما قرروا تجميع عدد من الدراسات والآراء السياسية التي تم نشرها سابقاً لتوثيقها ضمن هذا الكتاب، الذي حاولت تبويه إلى أربعة أقسام الأول متعلق بالشأن السوري، والثاني بكوردستان العراق، أما الثالث فهي مواد تاريخية ومعرفية عامة، في حين ضم القسم الرابع مواضيع إقليمية ودولية. وعنونت الكتاب بزمن الأنظمة الاستبدادية، ليس لأنه يطابق المحتوى، وإنما لأنه يشير إلى فشلنا في تقدير الموقف وإجراء قراءة أكثر دقة واستشراف مناسب للمستقبل في المقام الأول ويعنون للمرحلة القادمة، إذ أن هذه المرحلة الصعبة توحى بأن الموجة الثالثة من ديمقراطية العالم قد توقفت، وبالتالي أفسح المجال لبقاء وانتعاش النظم الدكتاتورية وشبه الدكتاتورية من جديد.

بهذه المناسبة أشكر إدارة شبكة رووداو الاعلامية على توفير مناخ الحرية والبيئة الملائمة لي طوال فترة عملي في مركز دراسات رووداو في أعوام (-2014 2017)، حيث تمكنت من انجاز هذه الدراسات والقراءات التي أمل أن ترفد القارئ ببعض المعلومات المفيدة وتساهم في تنشيط الذهن وإطلاق المخيلة بحرية.

أخيراً أود التذكير بأن إشكالية العلاقة بين الأفكار السياسية والقوة العسكرية فالموارد المالية ستظل قائمة وستخضع لمزيد من التعقيد، كما ستؤثر عملية الخلل بينها على مسار العديد من القضايا الراهنة ومصير الشعوب والأمم. فالأفكار القوية والرائدة مازالت تحكم العالم وتتصارع في كل الجهات، لكن مشكلتها في ظروف هيمنة الرأسمال وطغيان الحاجات الاستهلاكية وتشعب

أصناف الرفاهية هي أنها باتت تخضع لقوة المال وسحره، لذلك فدور الفكر قد تراجع إلى المرتبة الثانية وإن مازال هنالك من يقاوم من حاملي ورواد الفكر الإنساني النبيل. أفترض أنه حتى تعيد الأفكار دورها الريادي وتتمكن من حكم العالم من جديد، ينبغي أن تتحول إلى أفكار مسلحة، ليس بمعنى أن تتشبع بالقوة والمنطق العسكري بقدر ما تكون قادرة على خرق عالمي العسكر والمال وإخضاعهما لقوة منطقتها الداخلي القادر على تسفيه عالمي المال والسلاح معاً.

د.آزاد أحمد علي

القسم الأول

موقع داعش في حرب الغاز ومسارات أنابيبه¹

1 - مدخل

قبل حوالي أربع سنوات، كان لا بد أن يثير مبنى غير اعتيادي وغير مكتمل انتباه كل من يعبر الطريق العام بين دمشق - بيروت، المبنى كان يجمع بين سمات القصر والحصن، مستقراً على حافة هضبة مطلة على تجمعات سياحية جميلة. بالرغم من الحراسة المشددة على القصر، لم يكن ثمة داعٍ للاستفسار عن سره، فالفضول كان يدفع بالكثيرين لكشف السر تلقائياً، مؤكدين أن القصر يشيد ليكون مقراً لإقامة أمير قطر الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني. العلاقات السياسية كانت متينة يومئذ بين بشار الأسد وحمد، كما كانت العلاقات العائلية حميمة بين الأميرة موزة والسيدة أسماء، فما الذي دفع بهذه العلاقات الوثيقة إلى هاوية العداوة والتصارع؟

إذا نظرنا إلى المشهد من جهة الشمال، فقد مرت العلاقات بين حكومتي تركيا وسوريا بمرحلة ذهبية، بدءاً بحكمي أردوغان وبشار، حيث كانت العلاقات تتصاعد وتتنامى بطريقة مذهلة، لدرجة أن رئيس وزراء سوريا في تلك المرحلة محمد ناجي عطري² صرح أكثر من مرة بمناسبة وغير مناسبة: "أن تركيا دولة شقيقة لسوريا"، وهذا التعبير والمصطلح كان يندرج ضمن الأدبيات البعثية في توصيف الدول العربية حصراً. كما فتحت حكومة عطري

1. نشر هذا البحث في موقع شبكة رووداو الإعلامية بتاريخ 30/11/2014 على الرابط:

<http://www.rudaw.net/arabic/opinion/281120141>

2. محمد ناجي عطري، مواليد حلب 1944، مهندس معماري، عين رئيساً لوزراء سوريا (2011-2003)، وهو من أصول تركمانية، شكل مع حسن تركماني وآخرين لوبياً تركياً داخل الهرم الأعلى للسلطة في دمشق.

كل الأبواب أمام الشركات التركية، ومهدت لها كل طرق الاستثمار، حتى باتت سوريا سوقاً تابعة لتركيا في غضون سنوات قليلة. وعلى الرغم من هذا المستوى المتقدم من العلاقات، تحولت علاقات الصداقة والتحالف والتماهي السياسي بين الدول الثلاث المتحالفة إلى عداوة صريحة.

2 - الحرية أولاً أم تسويق الهيدروكربونات؟

كما في المنعطفات التاريخية الكبرى، وفي ظل عواصف الحركات الاجتماعية، تغيب حقائق كثيرة، وتظهر في الواجهة وتعموم على السطح شعارات وحقائق أخرى مختلفة تماماً. بعد انسداد آفاق نجاح الانتفاضة السورية تكاثر الحديث عن خلفياتها، سواء من جهة الصراع على سوق الطاقة عموماً، والغاز خصوصاً، أو فرضيات المؤامرة، وتنامي الإرهاب، حسب الرواية المفضلة للمقربين إلى السلطة السورية.

ما حدث في الخط العام للانتفاضة السورية، أن الحاجة الاجتماعية للتغيير، وكذلك انسداد الآفاق السياسية أمام قطاعات واسعة من النخب والجماهير، إضافة إلى تسلط نظام استبدادي، سيطر ضمن منظومة حزبية وعائلية على مفاصل الحكم في كل سوريا، شكلت هذه العوامل مجتمعة دافعاً للانتفاض وطلباً للتغيير. في سياق تنامي الانتفاضة وتطورها، والمدخلة التركية - القطرية الصريحة، لم تتوافر فسحة كافية للتأمل في حقيقة ما يحدث، ولم تُقيم الأحداث علمياً، خاصة في جزئية ملاءمة الظروف للاستمرار في الانتفاضة، ومن يمسك عملياً بدفة التوجهات الثورية التغييرية.

في الجانب الآخر، وعلى الأرجح كان هنالك من يستثمر الانتفاضة السورية بذلك، ليس من قبل أجهزة استخبارات بعض الدول فحسب، بل من قبل العقول التي تخطط لكبريات شركات النفط والغاز.

أجريت قراءات صحيحة ومتنوعة، كما نُشرت دراسات مهمة، وسُوقت

روايات أكثرها قوة وتماسكاً هي أن هذه الانتفاضة تظاهرات في أحد جوانبها كحرب على سوق الغاز، لدرجة أنه تم تعميم بعض هذه القراءات لإحالة مجمل الحراك التغيير في الشرق الأوسط إلى مقدمات لرسم الخارطة السياسية لما بات يعرف بعصر الغاز¹. فأيهما كانت له الأسبقية، الرغبة والحاجة للتغيير السياسي- الاجتماعي، أم الخطط السرية لتغيير عدد من أنظمة الحكم في المنطقة؟

3 - عصر الغاز والطاقة النظيفة

الحرب الدائرة رحاها اليوم على أرض سوريا والعراق، الحرب التي تتصف ببعده دولي، وتشابكات إقليمية لم يعد يكفي لفهمها قراءة جانبية واحدة، بل هناك حاجة إلى نظرة منظورية لتفسيرها من أوجه متباينة، وخاصة ضرورة الاستعانة بالمنهج التاريخي وفرضية المحاكاة.

إن قراءة تاريخية مقارنة بين مطلع القرن الماضي ومطلع هذا القرن، تبين أن أهم تغيير سياسي حدث في الشرق الأوسط، كان في نهاية الحكم العثماني، إبان الحرب العالمية الأولى. هذا التغيير العميق لم يكن بمعزل عن حدث آخر ذي طابع علمي، وهو اكتشاف النفط على ضفتي الخليج، وكذلك في كوردستان. هذه المناطق كانت تابعة بدرجة أو بأخرى للإمبراطورية العثمانية. نتيجة لتفاعل الحدثين المتراكبين والمتداخلين، أي ضعف السلطة العثمانية السياسي،

¹ صدر ونشر عدد كبير من الدراسات والمقالات ذات الصلة بمسألة الغاز، يمكن الاطلاع على بعضها على سبيل المثال:

- ربي حصري، سوريا وخريطة الطاقة المتغيرة في الشرق الأوسط. مركز كارنيجي للشرق الأوسط. كانون الثاني 2013، على الرابط التالي:
<http://carnegie-mec.org/publications/?fa=50481> .

- تقرير أولي عن المعركة الجغرافية السياسية العالمية الحقيقية. مرسل من موقع Washington Blog في 8 تشرين الأول 2012 دار بابل للدراسات والاعلام.

- هـ. د. س. غرينواي. الخروج على النفط. جريدة المستقبل- السبت 17 أيلول -2005 العدد 2042.

- سليمان الخطاف. تداعيات اكتشافات الغاز الطبيعي في شرق المتوسط . اليوم. على الرابط:

<http://www.alyaum.com/article/3114329>

- عبدالله جناحي. صحيفة الوسط البحرينية- العدد -3778 10 يناير 2013م، على الرابط:

<http://www.alwasatnews.com/3778/news/read/729318/1.html>

والاكتشاف العلمي لحقول النفط، تم تفكيك إمبراطورية بني عثمان، وإنشاء العديد من الدول والإمارات والممالك العربية. وعلى الأرجح لم يكن هنالك أي حافز وعامل فاعل في نشوء هذه الدويلات والممالك أكثر من النفط، وجوده واستثماره، بصرف النظر عن دقة الروايات وفاعلية العوامل الأخرى. أما من منظور ثقافي فلم يعد العرب "خير أمة" تنتفض في وجه السلطة العثمانية المسلمة، وتساهم في تفكيكها، من زاوية الأصالة الإسلامية فحسب، وإنما بات العرب أصحاب ثروة نفطية أسطورية تحت أقدامهم كقيمة مضافة. لذلك، وبكثير من الموضوعية، يمكن الافتراض بأنه لم تكن هنالك إبان الحرب العالمية الأولى ثورة عربية ولا مستوى متبلور من الوعي بالثورة وبالتحرر، بل هيأت الأجواء السياسية والعسكرية كلها لعائلة عربية دينية عريقة هي (الهاشمية) القيام بالمهمة التفكيكية للدولة العثمانية، ونصف التحررية للجزيرة العربية وبلاد الشام. فقد تم ترشيح العائلة الهاشمية لحكم المناطق العربية، لكي تقوم بمهمة مزدوجة، أحد وجهيها سحب الشرعية الدينية من السلطنة العثمانية، وثانيهما حكم المناطق التي ستخرج عن سيطرتها. هذا وقد ترافق انتشار وانتعاش الفكر القومي العربي في بلاد الشام مع اكتشاف النفط أيضاً. في مرحلة لاحقة تحولت كل بقعة صغيرة من الأرض، فيها مجموعة من آبار النفط، إلى إمارة أو مملكة عربية، لدرجة تلازم وترابط تشكل معظم الدول العربية مع اكتشاف النفط واستثماره.

في السنوات القليلة الماضية تسرب العديد من الدراسات والإحصائيات الجيولوجية التي تؤكد وجود كميات هائلة من الغاز في منطقة شرقي المتوسط. لدرجة أن تشجع بعض الدارسين لإطلاق تسمية قرن الغاز على القرن الحادي والعشرين، واستشفروا متوقعين أن يغير الغاز المشهد الجيوستراتيجي لمجمل الشرق الأوسط في السنوات القليلة المقبلة.

4 - جيوسراتيجية أنابيب نقل الغاز

لماذا الغاز؟ وما هي مواصفات وخصائص هذه المادة التي ستغير المشهد السياسي، لدرجة أن ترتقي إلى حد تسمية عصرنا باسمه!؟ يشبه الغاز الطبيعي في تكوينه أنواع الوقود الأخرى (مركبات هيدروكربونية) مثل الفحم والبتروال الذين يترافقان عادة مع الغاز، وكانا يتطلبان تكنولوجيا أبسط لاستخراجهما واستثمارهما، لكن الغاز يعد أكثرها ملاءمة للبيئة، على اعتبار أنه عالي الكفاءة، وانبعثت الغازات الملوثة منه قليل، لدرجة بات يوصف بأنه مصدر نظيف للطاقة. وراهناً يعد الغاز البديل الأمثل لوقود محطات توليد الكهرباء العاملة على الفحم والطاقة النووية في أوروبا. وهذا ما هو متوقع في المستقبل القريب، خاصة بعد القرار الألماني بالتخلص من المحطات النووية بعد كارثة فوكوشيما في اليابان. لكن من أهم سلبيات تسويق الغاز ومعضلاته، أن حسن استثماره يتطلب تحويله فيزيائياً من الحالة الغازية إلى السائلة، وذلك عن طريق تقنيات متعددة، منها التعريض لضغط شديد، حتى يتحول الغاز إلى سائل، تمكن إسالته وضخه بسهولة عبر الأنابيب في البر. إذ من الصعوبة نقله عبر البحر، حيث تزداد كلف نقله.

كنتيجة لهذه السلبية والمعضلة التي تواجه تسويق الغاز، تبدأ القصة السياسية لمسارات أنابيب إسالتها عبر البر، مثلما كانت مشكلة ضخ النفط حاكماً على رسم الكثير من الحدود والتقسيمات الجغرافية في منطقة الشرق الأوسط سابقاً. لأن خطوط نقل الطاقة هي أحد المؤشرات التي يستدل منها على حال العلاقات الدولية بين طرفي البدء والانهاء، وكذلك أطراف المرور التي يعبرها الخط. فعبر ذلك الخط، تتجسد توازنات العلاقات الدولية المتأرجحة بين نقطتي التعاون والنزاع، وما بينهما من أمور وسطية. ونظراً لأن خطوط الأنابيب هي الناقل للسلعة الاستراتيجية العالمية/ النفط، أحد أهم العناصر الهامة في العلاقات الدولية، فإن تتبع المسارات الجغرافية لخطوط

الأنابيب يعكس المسارات السياسية للعلاقات بين الدول المنتجة¹. بعد اكتشاف احتياطيات هائلة من الغاز في السنوات الأولى من هذا القرن، خاصة في حقول متعددة ضمن بوادي سوريا والعراق، وفي السواحل الشرقية للبحر الأبيض المتوسط، قبالة شواطئ سوريا ولبنان وإسرائيل²، اشتد الصراع على سوق الغاز، وترافق هذا التنافس مع اكتشافات مفاجئة لحقول الغاز في مناطق أخرى من العالم، إضافة إلى تضاعف الإنتاج القطري، لتظل الدولة الأكثر حساسية في التفاعل مع متغيرات سوق الغاز واكتشافاتها.

إن المشهد الراهن لسوق الغاز واحتياطياته يشير إلى أن ثلاث دول لا تزال في مقدمة منتجي الغاز، وهي لا تزال صاحبة كبرى الاحتياطيات، وهذه الدول هي بالترتيب روسيا الأولى على المستوى العالمي، ثم إيران، ثم قطر بحوالي (15%) من مجموع الاحتياطي العالمي. إن هذه التراتبية توحى بالكثير. فالتدقيق في أسماء الدول الثلاث يؤكد على أن الغاز بات عملياً موضوعاً جوهرياً ومحوراً للسياسة الدولية والإقليمية.

أشارت معظم التوقعات والقراءات الاستشرافية إلى أن هذه الاكتشافات قد تجعل الشرق الأوسط عموماً، والدول العربية منها خصوصاً، هي المنتج الرئيس للغاز العالمي في السنوات القليلة المقبلة. ولكن روسيا كانت قد قرأت الخارطة على الأرجح قبل الجميع، وتعلمت الدرس جيداً من سقوط الاتحاد السوفييتي السابق، بسبب خروج موارد الطاقة العالمية عن سيطرتها في المقام الأول، لذلك سعت لضمان حصتها في تقسيم مناطق النفوذ والمصالح مع القوى الأخرى، وحرصت على أن تكون فعالة في منطقة الغاز الناشئة في شرقي المتوسط، لأنها كانت قد تنبّهت إلى أن لغة الطاقة في القرن الحادي والعشرين، تبدأ من أبجدية الغاز المكتشف، وبقي الهدف المطلوب هو كيفية التحكم في طرائق نقله ومساراتها.

1. عادل سيد أحمد، أنابيب الطاقة، الجغرافيا تقود السياسة، السياسة الدولية. عن الأهرام الرقمي، إبريل 2006.
2. أهم هذه الحقول التي بدأت فيها عمليات الإنتاج، هو حقل "لفيثان" البحري الذي اكتشفته إسرائيل في 2010.

5- عودة إلى القصر غير المكتمل

يبقى سر قصر الشيخ حمد غير مكتمل البناء دلالة على سر عدم اكتمال علاقات الأنظمة الثلاثة، وعدم تتويجها باتفاقات استراتيجية. فعلى ما يبدو كانت مسألة الغاز الموضوع الرئيس، والمادة اللاصقة لعلاقات أنظمة تركيا، سوريا وقطر، طوال سنوات العسل (2010-2002)، وخاصة بعد احتمال انضمام سوريا إلى نادي الدول المصدرة للغاز.

كانت مخططات إنتاج الغاز: من قبل من؟ وعلى أي مسار سيتم ضخه وإسألته؟ وعبّر أي مناطق وأقاليم ستمدّ أنابيب النقل؟ تلك المخططات تمثل الموضوع الأكثر سريّة وجديّة مما كان يتم تداوله بين قيادات الدول الثلاث. فأغلب الروايات، وخاصة تلك المتناغمة مع سرديات الحكم السوري تشير إلى: "أن العروض المغربية كانت تنهال على القيادة السورية للحصول على موافقتها لتميرير خط أنابيب الغاز القطري عبر أراضيها، ثم إيصاله براً إلى أوروبا، بغية تحييد النفوذ الاقتصادي لروسيا، وخفض اعتماد أوروبا عليها في مجال الطاقة"¹ كان توقيت العروض المطروحة في النصف الثاني من العام 2010، وعلى الأرجح كان الدب الروسي يتلصص على هذه المداومات، كما لم تكن شركته العملاقة "غازبروم" غافلةً، وهي التي توصف بأنها قد ورثت قوة الاتحاد السوفييتي².

1. هل تغير اكتشافات النفط والغاز في المتوسط الجغرافيا السياسية؟ مكتب قناة الميادين في واشنطن، بالتعاون مع مركز الدراسات الأمريكية والعربية، على الرابط :

<http://www.almayadeen.net/ar/news/studies-aidqvwlQOkmIlqGfASVtfa>

وفي السياق نفسه تم تضخيم موقع سوريا في سوق الغاز المستقبلية، كما تم ربط موضوع الغاز مع المسألة السورية بشكل مبالغ فيه، من قبل كل من الدكتور عماد فوزي شعبي، في: حرب الغاز، الصراع على الشرق الأوسط، على الرابط:

<http://www.voltairenet.org/article173717.html>

وكذلك ناصر قنديل، في مقاله عن الصراع في سوريا والربيع العربي.

2. تعد شركة غازبروم الروسية المساهمة المفتوحة، أكبر شركة استخراج للغاز الطبيعي وواحدة من أكبر الشركات في العالم. والمقر الرئيس للشركة موجود في مقاطعة شيربوموشكي، بالأكروغ الإداري الجنوبي الغربي، في موسكو. اسم الشركة عبارة عن لفظة مكونة من كلمتين روسية "Газовая промышленность"، وهو يعني "صناعة الغاز". وقد تم إنشاء شركة غازبروم في العام 1989 عندما حولت وزارة صناعة الغاز في الاتحاد السوفييتي نفسها إلى شركة، مع الحفاظ على سلامة كل أصولها. وفي وقت لاحق، تمت خصخصة جزء من الشركة، ولكن في الوقت الحالي، تسيطر الحكومة الروسية على أغلب أصول الشركة. في العام 2011، أنتجت الشركة ما مقداره 17% من إنتاج الغاز الطبيعي في العالم. بالإضافة إلى ذلك، أنتجت غازبروم 32.3 مليون طن من النفط الخام

أما الرواية الأكثر احتمالاً وقبولاً، فإنها تشير إلى أن النظام في سوريا، وكعاداته طلب حصة كبيرة من إنتاج الغاز القطري، مقابل السماح لقطر بتمرير أنابيب غازها عبر سوريا إلى تركيا، ثم أوروبا، متحججة مبدئياً بوجود مشروع قيد التنفيذ لشبكة الغاز العربية، بتمويل كويتي وبطول 1200 كيلومتر. إذ كانت المرحلة الثالثة منه تشمل تمديد خط داخل الأراضي السورية، يبدأ من الحدود الأردنية- السورية إلى الحدود السورية- التركية، وفرع إلى لبنان، وبالتالي يمكن لقطر استثمار الشبكة بعد اكتمالها. كما هو موضح في الخارطة رقم (1) المرفقة¹.

في سياق مواز ومنافس، وبالترايط الوثيق مع أحداث (الربيع العربي)، تسارعت المحادثات السرية بين حكومات كل من سوريا، العراق وإيران، لمد خط أنابيب لنقل الغاز الإيراني عبر العراق. إذ "أعلن رسمياً أن سوريا وإيران والعراق وقعت في طهران اتفاقية لمد أنبوب غاز بطول خمسة آلاف وستمئة كيلومتر لنقل 110 ملايين متر مكعب من الغاز الإيراني يومياً عبر العراق وسوريا إلى البحر الأبيض المتوسط، ثم إلى أوروبا"². كما هو مبين في الخارطة رقم (2) المرفقة. هذا وكان الدكتور حسين الشهرستاني، وزير النفط العراقي السابق، قد أعلن عدم اعتراض بلاده على مد خط أنبوب الغاز الإيراني إلى سوريا عبر الأراضي العراقية، وكانت وزارة النفط العراقية قد أفصحت في شهري (تموز- آب) 2011 عن موافقتها على مد أنبوب الغاز الإيراني إلى سوريا عبر الأراضي العراقية، ومن ثم إلى لبنان فأوروبا، على الرغم من احتجاج زعيم

1. 12.1 مليون طن من الغاز المكتشف، وقد ساهمت أنشطة غازبروم بما يصل إلى 8% من إجمالي الناتج المحلي لروسيا في العام 2011. وتمتلك غازبروم أكبر نظام نقل للغاز في العالم، وتشتمل مشروعات خطوط الأنابيب الكبرى الجديدة التي تقوم بها الشركة خاصة على خطي التدفق الشمالي والتدفق الجنوبي.
وتمتلك الشركة شركات فرعية تعمل في العديد من المجالات الصناعية، بما في ذلك التمويل والإعلام والطيران. لقد باتت إمبراطورية مالية، فعلى سبيل المثال جاءت "غازبروم" في المرتبة الثالثة عالمياً في العام 2012 من حيث رقم الأرباح، بمستوى أرباح هائلة، مسجلة رقم 37.8 مليار دولار.

1 لمعرفة تفاصيل هذا المشروع، المصدر السابق: أنابيب الطاقة. الجغرافيا تقود السياسة. ودقق في الخارطة رقم 2.

2. للتفاصيل انظر: موقع بي بي سي العربي على الرابط:

http://www.bbc.co.uk/arabic/business/2011/07/110724_iraq_iran_syria_gas.shtml

"صحوة العراق" الشيخ أحمد أبو ريشة على مدّ أنبوب الغاز الإيراني عبر أراضي محافظة الأنبار العراقية إلى سوريا¹.

خلال تصاعد الانتفاضة السورية في صيف 2011، ومع بقاء المستقبل السياسي للنظام في دمشق مجهولاً، كانت حكومات سوريا والعراق وإيران جادة في توقيع اتفاقية يتم بموجبها السير بالمشروع، والعمل على تنفيذ الأنبوب المنشود، بكلفة تقديرية تقارب 10 مليارات دولار، وبمدة تنفيذ تقدر بحوالي ثلاث سنوات، بهدف وضعه قيد الاستثمار السريع.

6 - مسار أنبوبين متضارين وسياسات كسر العظم

استفادت روسيا في خضم أحداث انتفاضات الربيع العربي من هول الصدمة، فكانت إزاء مشاريع تهدد أمنها القومي من ناحيتين، أولاهما أنها ستخرج جيوسياسياً من البحر المتوسط، بعد أكثر من مائتي عام من نفوذها ووجودها، وستبتعد كثيراً عن مياه وشواطئ جنوب أوروبا وشمال أفريقيا، ثم ستواجه منافسة شديدة لعملية إنتاج وبيع غازها الخام في المقام الثاني. إضافة إلى ذلك أضحى من شبه المؤكد تزويد أوروبا بغاز شرق أوسطي، عبر سوريا وتركيا بسرعة غير متوقعة. وبذلك بات الغاز الشرق أوسطي منافساً قاتلاً للاقتصاد الروسي، وخاصة احتياطات الغاز القطرية- الإيرانية من عدة حقول، أهمها الحقل البحري المشترك².

صحيح أن قطر دويلة صغيرة، لكن صحيح أيضاً أنها صاحبة أكبر مشاريع أنابيب نقل الطاقة في العالم، بالرغم من أنها تقع على مياه بحر الخليج،

1. علي عجيل منهل. موقع الحوار المتمدن، العدد: 3139 - 2010/9/29.

2. يوجد حقل غاز وبترول قطري- إيراني مشترك في مياه الخليج، يقع ثلثاه ضمن المياه القطرية، وبالتالي يتبع لسيادتها، وثلثه المتبقي تحت السيادة الإيرانية، ويعرف بحقل غاز الشمال في قطر وحقل فارس الجنوبي في إيران. هو حقل غاز طبيعي مشترك بين قطر وإيران يقع في الخليج الفارسي والحقل يعد الأكبر بين حقول الغاز بالعالم ويضم 50.97 ترليون متر مكعب من الغاز، تبلغ مساحة حقل غاز الشمال نحو 9,700 متر مربع منها 6,000 في مياه قطر الإقليمية و3,700 في المياه الإيرانية، اكتشف الحقل في العام 1971 وبدأ الإنتاج فيه في العام 1989. عن موسوعة ويكيبيديا.

لاحظ مسار أنابيب نقل الغاز تنطلق من هذا الحقل، على الخارطة رقم (2) المرفقة.

لذلك تظل قطر المنافس الرئيس لروسيا في سوق الغاز العالمية، لسنوات طويلة مقبلة.

هددت الانتفاضات الشعبية العربية، وسياسات محور قطر- تركيا الداعمة لها، سياسات روسيا وستراتيغياتها، وبات التهديد على الأمن القومي الروسي مشخفاً وملموساً، في حال أنتجت انتفاضات الربيع العربي حكوماتٍ موالية لقطر، كما في حالة مصر أيام محمد مرسي.

تلخص المشهد السياسي في البلدان العربية عموماً وسوريا خصوصاً، في أن شكلت المتغيرات السياسية المحتملة خطراً مركباً ومتعدد الجوانب على روسيا. وقد ترجم هذا الخطر في المشهد الجيوسراتيجي لعمليات إنتاج الغاز والنفط، وخاصة في احتمال نجاح أصحاب أحد الأنبوبين، القطري- التركي (الأنبوب A على الخارطة رقم 2) المستند على فرضية تغيير الحكم في سوريا، أو الأنبوب الذي تم الاتفاق على تمديده بين حكومات إيران، العراق، سوريا، (الأنبوب B على الخارطة رقم 2) المعتمد أساساً على ثبات الحكم في دمشق. هذا وقد رعت موسكو سياسياً نجاح تنفيذ الأنبوب (B) الإيراني ورجحته عملياً، كأفضل حل للخروج من أزمتها. علماً أنه لم يتم البدء بتنفيذ الأنبوب (B)، واحتمال أن تتوافر بيئة سياسية وعسكرية مناسبة للقيام بتنفيذ هذا المشروع الإيراني - السوري الطموح ضعيف.

7 - هل الشعب السوري ضحية لعصر الغاز؟

رؤج إعلانياً لانتفاضات الربيع العربي، وبخاصة لنقاء محتواها التحرري وصفائها العفوي والجماهيري، وكان ذلك صحيحاً في العديد من الحالات والأوقات، فكيف تحولت عملياً إلى حروب محلية تدار بالنيابة عن قوى إقليمية ودولية؟ وهل هنالك احتمال أن يكون قد خطط لهذه الانتفاضات مسبقاً؟ وهل تضمنت الخطة أن تشكل أحزاب الإسلام المعتدل النموذج

المقترح لقيادة المرحلة؟ هل كانت هي الرافعة السياسية المهيأة للقيام بوظيفة مزدوجة، بحيث تقوم ظاهرياً بالاستجابة لمطالب الجماهير المنتفضة وتحقق بعض مطالبها الاجتماعية، وتضع حداً لمعاناتها، أما باطنياً فتساهم في ترتيب واقع المنطقة الجغرافي والأمني، لتوفير أفضل بيئة لإنتاج الغاز وضخه بطريقة سلسلة عبر أراضي سوريا وتركيا إلى قلب أوروبا؟ وهل كان لكل من قطر وتركيا كل هذه القوة والتأثير في الساحة العربية؟ ثمة من يصر على ذلك بل ذهب التشكيك بالبعض إلى اعتبار الربيع العربي ظاهرة تقف خلفها حكومة أردوغان، بهدف السيطرة على سوريا وأجزاء أخرى من العالم العربي، وإعادة أمجاد تركيا القديمة¹.

هل كان أحد الأهداف غير الظاهرة لانتفاضات الربيع العربي، تأمين توافق وتطابق بين الخارطة السياسية الجديدة للمنطقة، ومخطط إنتاج الغاز واستثماره في الشرق الأوسط؟ كما حدث في مرحلة اكتشاف النفط! وبالتالي ثمة تساؤل يتطلب الإجابة، فهل ما خطط له هي صيغة محاكاة واستنساخ لما حدث من تحولات جذرية في خارطة الشرق الأوسط مطلع القرن العشرين؟ وبناء عليه هل يحق لنا أن نتصور ثنائية جديدة ضمن ماتريس السياسات الراهنة، تربط بين سياقات وتطورات انتفاضات الربيع العربي ومسألة إنتاج الغاز؟ أم أنها رواية تتضمن الكثير من الخيال السياسي. من الصعب الإجابة عن كل هذه التساؤلات، فالمعلومات مازالت غير مكتملة، والمشهد السياسي والعسكري يزداد تعقيداً وتشابكاً يوماً بعد آخر. لكن تبقى العلاقة بين رواية إنتاج الغاز وإغراءات إساته ونقله عبر أراضي شرقي المتوسط صحيحة في كثير من أركانها، ولكن افتراض أن علاقتها عضوية ومباشرة مع الأحداث السياسية في سوريا والعراق، ليس صحيحاً بالضرورة، ولا يمكن إحالة فشل الانتفاضات العربية إلى مسألة الغاز وصراعات تسويقه، فثمة أسباب أخرى ساهمت بالتأكيد في تغيير وجهة انتفاضات الربيع العربي، لتتحول إلى ظاهرة

1. د. إبراهيم علوش. خطأ غاز يرسمان مصير المشرق العربي. البديل 22/10/2014 على الرابط: <http://elbadil.com/2014/10/22>

مختلفة تماماً. وقد قيل سابقاً إن الشعب الكوردي ذهب ضحية عصر البترول مطلع القرن العشرين، فهل يدفع الشعب السوري ضريبة بداية عصر الغاز؟ التخوف ما زال قائماً، لأن المنطقة التي كان من المفترض أن يمر عبرها أحد الأنبوبين لا تزال ساحة للمعارك، ومساحاتها الرئيسة لا تزال تحت سيطرة تنظيم "الدولة الإسلامية".

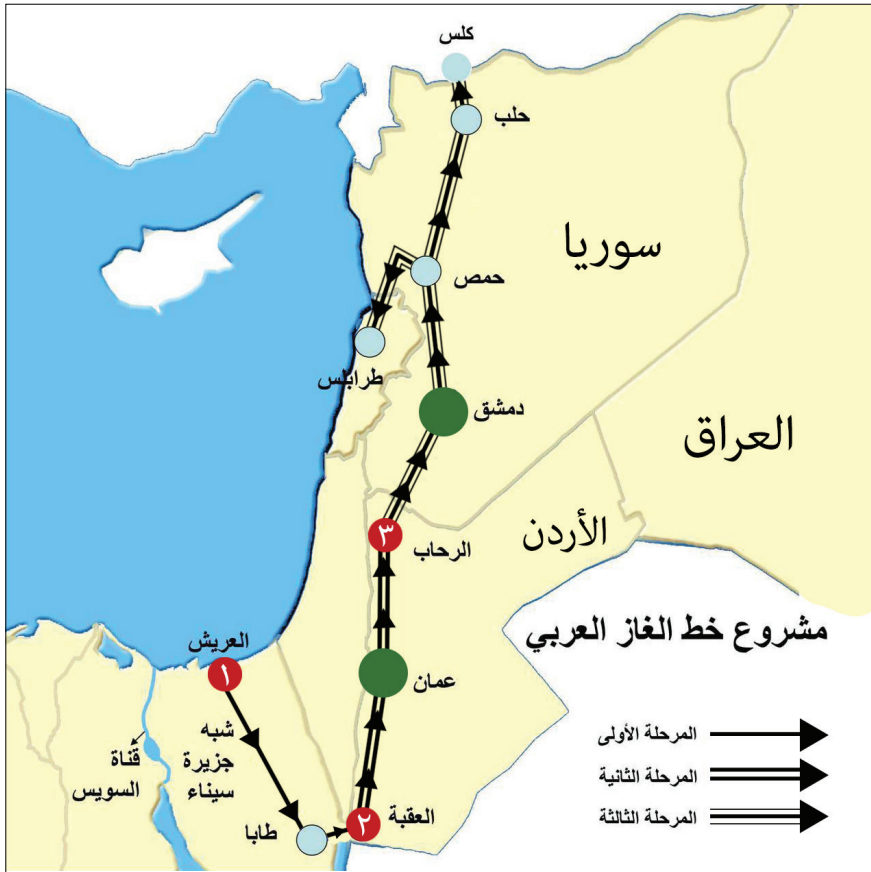
8 - الحرب على داعش... خاتمة لعصر الغاز أم بداية لمرحلة صعبة؟

إن مصير سوريا ومستقبلها السياسي في أحد مستوياته متوقف على تأمين بيئة آمنة ومستدامة لمسار أحد هذين الأنبوبين، أو قد يتم التوافق على إمرار كلا الأنبوبين، كاحتمال غير مستبعد سياسياً. ولكن كما أشرنا سابقاً، ليست آلية الصراعات ضمن سوق الطاقة هي العامل الوحيد، ولا الفاعل الرئيس في الساحتين السورية والعراقية، فلا يمكن استبعاد كل الإرث الثقافي- السياسي وتأثيراته على المشهد السياسي، كما لا يمكن تجاوز أو تخطي الخارطة السياسية والعسكرية التي ارتسمت في المناطق الساخنة داخل حدود الدولتين، خاصة بعد أن تفاعلت المعطيات الجغرافية للسلطات المحلية الناشئة مع البنى الاجتماعية السابقة، هذه البنى التي أفصحت عن قابلية للتكيف والاحتضان بدرجات متفاوتة. فنحن إزاء واقع سياسي واجتماعي وعسكري جديد، ومعطيات مشخصة في نواة كل من دولتي سوريا والعراق. أنتجت هذه المعطيات في السنوات الأخيرة فئة عسكرية- جهادية نفطية، تتحرك في تخوم المناطق التي تحتوي على آبار النفط والغاز، وبشكل أكثر تحديداً في محافظات (الحسكة، دير الزور، الرقة وحمص) السورية، وفي الجانب العراقي (الأنبار، صلاح الدين والموصل). تتحكم هذه الشريحة الجديدة بسوق النفط والسلاح، تدير وتخزن أموالاً طائلة، لدرجة أنها بدأت تزيح الطبقات الاجتماعية السائدة في تلك المناطق فعلياً عن السياسة والاجتماع.

هذه الفئات الاجتماعية الصاعدة والطموحة باتت تدعم وتؤسس لتوسع وتضخم تنظيم الدولة "داعش". إضافة إلى كل ما سبق، يبدو أن عالمنا المعاصر بكل تعقيداته وتطوره التقني، وكذلك تشابك مصالح أممه وشعوبه، بات ينتج ظواهر سياسية مركبة تساهم في ولادة أجيال جديدة من تنظيمات شديدة الخطورة والتعقيد، تنمو في بيئات تمتلك أصلاً هذه القابلية. ليس ثمة اختلاف على أن تنظيم داعش بات يشكل أحد أبرز منتجات المرحلة، وأحد مفرزات سوء تقدير وتخطيط سياسات الغرب في الشرق الأوسط، بعد تفكك الاتحاد السوفييتي السابق، وفي سياق التعامل مع التنظيمات الإسلامية بدءاً من أفغانستان وانتهاء بالجزائر، مروراً بجنوب شرق آسيا. من جانب آخر يتبين للمراقب أن بنية وسلوكية تنظيم داعش، كأخر نسخة مطورة لمجموعة المنظمات الإسلامية المتطرفة، تشبه إلى حد كبير شركة أمنية - إرهابية متعددة الجنسيات والأسهم. تمارس هذه "الشركة" المنظمة وظائفها غير بعيدة عن معضلات سوق النفط والغاز. فالتنظيم مازال يهيمن ويتحكم بجغرافيا واسعة منتجة للطاقة، وسيظل الوضع الأمني والاستقرار في منطقة عبور أنابيب الطاقة الرئيسة مضطرباً، خاصة في ظل اختفاء سلطة كل من الدولتين المركزيتين (سوريا والعراق)، وانكماش حدودهما الفعلية، وسواء كانت داعش أحد مفرزات الصراع على سوق الطاقة، أم كانت حركة جهادية صرفاً انبثقت من أيديولوجيا التشدد الإسلامي؟ فإنه سيبقى تنظيماً قائماً على الأرض، وطرفاً فاعلاً ومؤثراً في المستقبل القريب.

ثمة تكهنات وقراءات ترجح أن بدايات الحملة على داعش غير واضحة المعالم السياسية، إذ أن الصراع في جوهره لا يدور حول تصفية منظمة متطرفة فحسب، بل يدور حول مصير ومستقبل جغرافيا سياسية واجتماعية واسعة ومتداخلة بين البلدين، وكنتيجة أولية تستشف من سياقات الحملة الراهنة، تحولها إلى صراع حقيقي حول شكل ودرجة المتغيرات الجيوسياسية المتوقعة لهذه الرقعة الحساسة، الممتدة بين الفضاءين المتوسطي والخليجي. لذلك

فإن الملمح العام لهذه الحملة وللتحالفات والنشاطات السياسية المرافقة، لا تندرج في أنها مجرد لعبة سياسية أو حملة تأديبية سريعة، تتطلب فقط بعض المهارة، والأذرع العسكرية، أو تصفية هذا الطرف أو ذاك عسكرياً، كما أنها ليست لعبة الصغار، دواً كانوا أو شركات، وإن توافر لديهم فائض من المال، وإنما الأساس فيها وفي نجاحها ومصداقيتها، هو العودة إلى تقييم وتفهم مطالب ورغبات سكان هذه الجغرافيا الواسعة، وكيفية تأمين حقهم في تقرير مصير مناطقهم، وحسن إدارتها، وشكل الدولة التي يرغبون الانضواء تحت سيادتها. ومن الواضح أن من ساهم في إشعال هذه الحرب التي تعقدت وتشابكت خيوطها على أرض سوريا والعراق، قد لا يكون قادراً على إطفائها، وليس بالضرورة أن يقطف ثمارها، فالخاتمة مازالت مجهولة الملامح، شكلاً ومضموناً، وكذلك توقيتاً، ضمن المنظور الحالي للحملة الدولية على داعش. المشهد السياسي والاجتماعي شديد التعقيد، وسيزداد تعقيداً ما لم ترسم خطة عمل منهجية جديدة ومبتكرة لتفكيك هذه المنظومة الأمنية السياسية الثقافية التي اختزلت في "داعش". فتصفية داعش عسكرياً غير ممكنة في المنظور القريب، كأى منظمة إرهابية تمتلك حاضنة اجتماعية، وتستند إلى أيديولوجية دينية إيمانية، وإن تحقق ذلك افتراضاً، فإنها ستخلف خراباً وفراغاً كبيرين، كما أن استقرار المنطقة وتنميتها يظنان مرتبطين بشكل وثيق مع مصير الكتلة البشرية الأكبر في سوريا والعراق معاً، وهي قضية أساس باتت تدرج سياسياً تحت عنوان عريض: "مستقبل العرب السنة".



الخارطة رقم (1) مسار مشروع شبكة الغاز العربية



الخارطة رقم (2) المسارات المقترحة لخطوط نقل الغاز القطري والإيراني

سر التدخل الروسي في سوريا¹

قد لا أكون ديمقراطياً، ولكنني ضمانة الاستقرار ونمو الاقتصاد وتسديد الرواتب التقاعدية من غير تأخير.

فلاديمير بوتين

لا أحد يستطيع الكشف عن كامل سر هذا التدخل، فقد كان التدخل الروسي في سوريا متوقعاً، لكنه شكل مفاجأة من حيث توقيتته وطبيعته، لأن العلاقة الروسية (السوفييتية) ليست جديدة مع حكام سوريا، فقد كان تدخلها الحالي متوقعاً تماماً، لأنه سبق أن تم توقيع معاهدة مع الحكومة السورية في عهد الأسد الأب في العام 1980، وتمت مساندة نظام الحكم في دمشق إبان أحداث الأعوام (1980-1982) في ظروف مشابهة نسبياً، لكن الوضع الإقليمي والمناخ الدولي قد اختلف في الأعوام الأخيرة، لذلك وللكشف عن جوانب من سر هذا التدخل- الهجوم الروسي المريب، لا بد من المحاولة لقراءة جديدة لمعطيات الواقع الدولي والإقليمي الراهن.

يعد التدخل العسكري- السياسي الروسي في الحرب السورية محطة مهمة على صعيد المنطقة والعالم، بل شكلت عملية التدخل البوتنية القوية انقلاباً في الموازين السورية والإقليمية، بعدما أخلت تماماً بالتوازنات الإقليمية التي سادت في الأشهر والسنوات الأخيرة. إذ لم تتجرأ أي دولة بما فيه أمريكا على التدخل بهذا الشكل المباشر والمعلن، وتحت عناوين وأهداف سياسية وأجندات

1. أنجزت هذه الدراسة في مركز دراسات رووداو، بعد التدخل الروسي في سورية - تشرين أول 2015، وتم تداولها بشكل محدود.

معلنة بخصوص المسألة السورية، ولا بد أن يكون لهذا التدخل مفاعيل وتأثير عميق على المستويات الدولية والإقليمية والمحلية.

فعلى الصعيد الدولي، يسعى الرئيس بوتن إلى ضرب مساعي الغرب لإضعاف روسيا وعزلها منذ فترة ما بعد نهاية الحرب الباردة، وتأتي عملية التدخل لتشكيل جزءاً من خطة إعادة بناء الوجود العسكري الروسي خارج أوروبا الشرقية، وذلك كردّ فعل على احتكار الولايات المتحدة عملية الحرب والسلم على الصعيد الدولي، خلال عقدين من الزمن. لذلك أعلنت روسيا عن طريق هذا التدخل أنه: "إذا كانت الولايات المتحدة، كقوة عظمى، تسمح لنفسها بالتدخل في بلاد أخرى من دون موافقة مجلس الأمن الدولي، فإن روسيا كقوة عالمية يمكن أن تدّعي لنفسها نفس الحق".

كما أن وجود روسيا في سوريا يبين بأنها ليست مجرد قوة إقليمية في أوروبا الشرقية فحسب، لكنها أيضاً لاعب عالمي مؤثر وعلى استعداد لاستعراض قوتها العسكرية وتجريب تقنيات صناعة السلاح لديها في مناطق أخرى من العالم، بعيدة من الأراضي الروسية إن اقتضت الضرورة.

إن طبيعة الوجود العسكري الروسي في الساحل السوري، واستحداث قاعدة جديدة في مدينة جبلة جنوب اللاذقية، وكل المؤشرات الراهنة المستخلصة من حدة الهجمات الجوية، تدل على بقاء روسي طويل الأمد وليس عابر أو حالة إسعافية كما تدعي، لأن حجم ونوعية العتاد الروسي في اللاذقية وطرطوس وقابليته للتوسع كيفياً ونوعياً تتجاوز بكثير مهمة محاربة الإرهاب المعلنة. ومن شأن التموضع الراهن للقوات الروسية أن يؤمن لها وجوداً ميدانياً شرق البحر الأبيض المتوسط، وموقعاً استراتيجياً قابلاً للتأثير على مجمل موازين القوى في الشرق الأوسط.

وثمة عوامل وأسباب رئيسة أخرى عجلت من التدخل الروسي، ورسمت ملامحه وتوقيتته، وهي:

• العقيدة العسكرية الروسية

لقد جددت روسيا البوتنية نفسها على أساس عقيدة - أيديولوجيا قومية عرفت بالعقيدة العسكرية أو "الأمنية الجديدة" وهي تركز أساساً على خطاب دبلوماسي: "عدم جواز استخدام القوة أو التهديد باستخدامها إلا عندما يقرر مجلس الأمن ذلك، وموافقة كافة أعضاء المجتمع الدولي. وتصر موسكو على أن استخدام القوة في العلاقات الدولية يجب ألا يقتصر على الحصول على التفويض اللازم فحسب، بل يجب أن يُشرف عليه ويراقبه عن كثب مجلس الأمن طيلة الفترة التي تستغرقها عملية التدخل العسكري".

العقيدة الدفاعية الروسية هي في الحقيقة منهج لإعادة إحياء نفوذها الإقليمي والدولي، ففي 4 شباط 2010، وقع الرئيس الروسي السابق ديمتري ميدفيديف على وثيقة "العقيدة الدفاعية الروسية". وبهذا الصدد لا بد من الإشارة إلى أنه، ومنذ انهيار الاتحاد السوفييتي السابق مطلع التسعينات، والحكم الروسي الجديد، الذي سيطر على الإرث السوفييتي يعمل جاهداً لاسترجاع النفوذ في الجوار الروسي القريب، ومن البديهي أن يستحوذ هذا الأمر على العقائد الدفاعية الروسية بصفتها منظومة شبه أيديولوجية بديلة عن الاشتراكية السابقة، خصوصاً منذ 2000 عندما تولى فلاديمير بوتين السلطة في الكرملين. أما آخر نسخة معدلة من "العقيدة الروسية" الجديدة البديلة للاشتراكية، فقد وقعها وصادق عليها بوتين في 26 كانون الأول 2014. وعندما نشر الكرملين النسخة الجديدة للعقيدة العسكرية، اتضح بأنها تعتبر حلف شمال الأطلسي تهديداً أساساً لأمن البلاد، وخاصة قدرتها الصاروخية. هذا وقد أدخلت الإدارة الروسية في العقيدة العسكرية الجديدة مؤخراً أربعة عشر خطراً عسكرياً خارجياً أساسياً يهدد روسيا، منها: نشاطات أجهزة الاستخبارات والمنظمات الأجنبية، تهديدات التطرف والإرهاب، خاصة في ظروف عدم كفاية التعاون الدولي في هذا المجال، وأيضاً انتشار أسلحة الدمار الشامل. انسجاماً

مع هذه العقيدة، واستغلالاً للفرصة التاريخية يبدو أن اندفاع روسيا نحو البحر المتوسط هو جزء من خطة بوتن لإضفاء مسحة من العالمية والثقيل الجيوسياسي-الذي كان يمتلكه الاتحاد السوفييتي السابق- على روسيا المعاصرة.

• سوق الغاز

قبل حوالي سنة وقعت شركة (سيوز نفت غاز) المملوكة للحكومة الروسية عقداً بقيمة 90 مليون دولار لمدة 25 عاماً مع حكومة دمشق، للبدء في التنقيب عن بعض مصادر الطاقة في البحر قرب الشواطئ السورية. كما حققت شركة غاز بروم إنجازاً كبيراً عندما نجحت في تأمين الحصول على الحقوق الحصرية لتصدير الغاز المسال من حقل تامار الإسرائيلي. يبدو أن روسيا حريصة كل الحرص على زيادة حصتها في قطاع الغاز المسال عالمياً، وهو أمر أساس لتلبية الطلب المتزايد على الغاز. لكن يفترض بعض المراقبين أن "هدف الروس الخفي في الدخول على خط مصادر الطاقة في البحر المتوسط هو إبطاء تطوير مصادر الغاز الجديدة وليس تسريع إنتاجها، وبالتالي تهدف إلى التحكم بالجغرافيا السياسية لعموم سوريا، كونها عقدة برية استراتيجية لتأمين إمدادات الغاز نحو أوروبا.

يقول مانكوف بهذا الصدد: "الروس ليسوا في عجلة للحصول على الغاز الذي يمكن أن يصدّروه إلى أوروبا. إنهم يريدون ضمان أن الآخرين لن يزيدوا من إمداداتهم بطريقةٍ تُنافسهم".

هنا يتضح الهدف الجوهري من الوجود الروسي في سوريا وهو منع وصول الغاز القطري والسعودي بأي شكل من الأشكال إلى أوروبا عبر أنابيب تمر بتركيا. وهذا ما يفسر أيضاً إصرار تركيا على البقاء على تماس جغرافي مع مناطق العرب السنة في سوريا، ومنع الكورد من السيطرة على مناطق غرب الفرات (حسب تصريحات داود أوغلو الأخيرة التي وصفت هذه المنطقة بالمحرمة أو الخط الأحمر). من جهة أخرى قد يكون الهدف الخفي لسيطرة

روسيا المستقبلية على سوريا، حرمان إيران من المناخ الذي يوصلها براً إلى ساحل المتوسط، وبالتالي تظل روسيا هي وحدها المتحكمة بسوق الغاز بعد أن تستبعد كلاً من قطر وإيران، أو تعرقل إنتاج الغاز لديهما على أقل تقدير. وهما المنافسان الرئيسان لها في سوق الغاز العالمية.

• إسرائيل

بات من الواضح أن إسرائيل لم تعد مستعجلة، أو حتى تهدف في المستقبل القريب إلى تغيير نظام الحكم في سوريا، كما أنها في الوقت نفسه لا تريد لإيران أن تكون صاحبة النفوذ العسكري والسياسي الأول في سوريا المفتتة، لذلك يبدو أن الحل الوسط، وربما صيغة ما من التفاهم قد تم تثبيتها بين إسرائيل وأمريكا، وتتلخص في: أن تشغل روسيا لوحدها الفراغ السوري. حيث أنها نسقت أولاً جهودها العسكرية مع إسرائيل قبل غيرها، وحتى قبل قوات التحالف الدولي.

• الأرثوذكسية المسيحية

لقد كانت روسيا راعية للكنيسة الأرثوذكسية المشرقية، لدرجة أنها كانت تحاول حماية مسيحيي المشرق واعتبارهم رعاياها طوال القرون الماضية، ما زج بها في مواجهات تاريخية مع العثمانيين، تجاوزت ست عشرة معركة وحرماً عبر التاريخ، كما أنها كانت تصطدم مع الغرب وكنسية روما، في مسائل تخص التبشير والكتلثة في العالم. ما أود إضافته هنا هو ضرورة أن لا نغفل هذا الجانب كمكمل وسند للعقيدة العسكرية الروسية التي تم إعلانها والعمل بها في السنة الأخيرة، وذلك لتأمين أكبر قدر من المبررات وتوفير المظلة الأخلاقية والفكرية لدخولها سوريا، ولكي تظهر روسيا دينياً بمظهر حامية مسيحيي المشرق، وربما بشكل وصيغة ما، كحامية لكل أقليات المنطقة بما فيها الكورد. إن السياسة الروسية المعاصرة تحمل لأول مرة بُعداً أيديولوجياً في المنطقة بعد

تقارب الكرملين مع الكنيسة الكاثوليكية في السنوات الماضية، وبالتالي بدأت فكرة حماية الأقلية المسيحية في سوريا ومنطقة الشرق الأوسط تظهر باعتبارها مصلحة جيوسياسية جديدة، وهدفاً أخلاقياً لروسيا البوتنية. هذا وقد دعمت مواقف عددٍ من البطاركة الأرثوذكس وعززت هذه السياسة.

• الجيش السوري

كنا نتوقع منذ بداية الانتفاضة السورية ونستقرئ بأنه لا بد أن يكون لروسيا أصدقاء، بل متعاونون وأتباع داخل قيادة الجيش السوري، وهذا ما لم يثبت عملياً حتى الآن، لذلك قد يكون أحد أهداف التدخل الروسي هو إعادة حسن علاقاتها السابقة مع كبار الضباط في الجيش السوري، وخاصة من أبناء الطائفة العلوية، عن طريق توثيق علاقاتها المباشرة بقياداته، في سياق تعزيز قدرات الجيش القتالية، وتحديث أسلحته، وبناء على تطوير العلاقات المباشرة مع أوساط الجيش والاستخبارات يفترض أن تكون الدوائر الروسية ذات العلاقة في وضع أفضل لإيجاد قيادات في الجيش يمكن أن تكون في نهاية المطاف بديلاً للأسد، من دون الخوف من تمرد الجيش، انهيار الدولة أو فقدان سوريا المفيدة كحليف مستقبلي.

• كوردستان الحائرة

تحاول روسيا في الآونة الأخيرة كسب مصداقية المجتمع الدولي بعدة صيغ، خاصة من خلال إظهار أنها دولة راعية للأقليات في الشرق الأوسط، سيما بعد أن واجهت تلك الأقليات المجازر، وتم استهدافها من قبل التنظيمات الإرهابية، كتنظيم "داعش".

بعبارة أخرى، فإن روسيا تسعى من خلال فتح قنوات تواصل مع الأقليات في المنطقة إلى تعزيز نفوذها في المنطقة بشكل يُمكن أن يحولها إلى رقم مهم في معظم الملفات الإقليمية إن لم يكن مجملها، ومن ضمنها الملف الكوردي.

موسكو ليست بعيدة عن كردستان، بل كردستان على سلم أولويات روسيا، ولكن ما هي طبيعة أهدافها البعيدة؟ ليست بين أيدينا معلومات موثقة بهذا الصدد.

أما لماذا كانت كردستان حائرة في السنتين الماضيتين؟! فيمكن القول بدون تحفظ، وباحترام شديد، أن إدارة ملف سوريا وغربي كردستان لم تكن ناجحة في إطارها العام، ويبدو لي أن طرفين إقليميين سيخرجان شبه خاسرين من المعركة السياسية والدبلوماسية والعسكرية الراهنة، هما تركيا وإقليم كردستان في التصنيفات الأولى، فهل سيوفر التدخل الروسي المناخ لكردستان لكي تعود إلى المباراة مرة أخرى، وهل لدى القيادات الكوردستانية القدرة على التعامل مع الملف السوري واستثماره بشكل أفضل؟ ربما، لكن كيف؟

من حيث المبدأ وكقراءة أولية، يمكن التكهن بأن روسيا جادة في استبعاد تركيا وكذلك قادرة على منافسة إيران في سوريا، وهي متفقة مع إسرائيل على ذلك، فهي ستلتقي بالضرورة مع المصالح والطموحات الكوردية، بصيغة ما!

• خاتمة

لقد كانت عملية التدخل الروسي تعبيراً عن ديناميكية وذكاء القيادة البوتنية، فهي تسعى لسد الفجوة بين موقعها الاقتصادي على خارطة العالم وقدراتها العسكرية العملاقة، وإذا علمنا أن مساهمة روسيا في الاقتصاد العالمي لا تتجاوز 3%، مقابل 20% لأمريكا، في حين تظل روسيا الدولة العسكرية الثانية مباشرة بعد أمريكا، بدون وجود فجوة كبيرة بينهما كما في الاقتصاد، وبالتالي هذه الفجوة انتقلت من الاقتصاد إلى السياسة وجمت دورها الدبلوماسي العالمي.

قد يساهم التدخل الروسي في سوريا في إطالة أمد الصراع السوري، كما قد يفتح آفاق الحل في الوقت نفسه، وذلك حسب شدة واتجاه الموقف

الأمريكي، لكن هذا التدخل سيعيد بالتأكيد رسم خارطة العلاقات الدولية فيما يتعلق بطبيعة العلاقة بين روسيا من جهة وأوروبا والولايات المتحدة من جهة ثانية. وهي محاولة مباشرة وقوية لاستبعاد ولجم تركيا في نفس الوقت، لكن ليس بمقدور روسيا وحدها صنع سلام مستقر في سوريا، لذلك ستظل موسكو بحاجة للتنسيق مع واشنطن وعواصم إقليمية تمتلك جزءاً من مفاتيح الحل السوري، وبالتالي يمكن التكهن بأن الملف السوري قد يتجدد ويعاد تدويره ونثر أوراقه على الطاولة من جديد، كما قد يتم استبعاد أوروبا ممثلة بفرنسا وبريطانيا، والتركيز على فعالية أطراف محلية قريبة جغرافياً، فلماذا لا تكون كوردستان واحدة من هذه القوى؟ لكن كيف؟

لقد شكلت عملية التدخل الروسي مؤشراً على ديناميكية وسرعة المبادرة واستغلال الفرص، بعكس ما أبدته القيادة الكوردستانية من كسل، وسوء تقدير وأخطاء جسيمة في قراءة المشهد السوري في السنتين الماضيتين.

قصة نجاح كوباني

لم يبدأ نجاح كوباني من لحظة قدرتها على مواجهة هجمات داعش الإرهابية، ولا إثر تزايد اهتمام الإعلام العالمي والعربي بها، وإنما منذ نشأتها كمدينة صغيرة، بئسة ومنسية على حافة الحدود الدولية التي خطت على طول مسار قطار الشرق السريع مطلع القرن الماضي بين سوريا وتركيا. إن تركيز هجمات تنظيم "الدولة الإسلامية" على ريف كوباني ومركز المدينة في الأشهر الماضية، أثار تساؤلات عديدة حول خلفية وهدف هذه الهجمة الشرسة، وما الذي سيحققه تنظيم الدولة من وراء السيطرة على هذه المدينة تحديداً؟ ولماذا كل هذه الخسائر والضحايا؟ كثرت الأسئلة التي تزداد صعوبة الإجابة عليها بدون معرفة واستعراض أبرز ميزات منطقة كوباني، وبالتالي الالتفات إلى ثقلها الاستراتيجي، والاستعانة به لتفسير جانب من تعقيدات المعضلة والحدث.

تبدأ قصة نجاح كوباني في الربع الأول من القرن الماضي عندما تبلورت ملامحها كمركز حضري صغير، تأسس من تجمع لعائلات كردية حضرية، ومهاجرين أرمن فارين من بطش السلطات العثمانية إبان الحرب العالمية الأولى. ثم توسعت وانتعشت لتكون حاضرة لريف واسع شرق الفرات. بدأت حدود منطقة كوباني ترتسم وتترسخ بدءاً بمعاهدة سان ريمو (1920) واتفاقية أنقرة (1921) بين فرنسا والحكومة التركية، مقابل اعتراف تركيا بالانتداب الفرنسي على سوريا، واستندت مشروعياً هذه الحدود على معاهدة لوزان (1923) التي تم بموجبها طي قرار معاهدة سيفر (1920) المتضمن إنشاء دولة كردية في المناطق ذات الغالبية الكردية الواقعة شرق نهر الفرات وتتضمن أيضاً كامل ولاية الموصل. فمن حيث الجوهر كانت إتفاقيتا سان

ريمو وأنقرة تعديلاً بل إلغاءً لمعاهدة سيفر، التي أعقبت الحرب العالمية الأولى، واشتملت على خفض مساحة أقاليم تركيا، وإنشاء دولة كوردية في بعض ولايات الدولة العثمانية السابقة. ما تحقق عملياً كان ضم مناطق من ولاية دياربكر وأجزاء واسعة من سهول ويرانشهر وسروج إلى سوريا التي كانت تتشكل كدولة، وكتحاد لأقاليم فدرالية في ظل الانتداب الفرنسي. سببت عملية رسم الحدود تمزيقاً للنسيج الحضري- الاجتماعي الكوردي شمال خط القطار (تركيا) وجنوبه (سوريا)، فتم حرمان هذه الأرياف من الاتصال بالمدن الكوردية التاريخية، وهما في منطقة وسط وشمال سهول الجزيرة، مدن: (ويرانشهر، سروج وأورفا)، فدفعت الحاجة بالأهالي لاستحداث مدينة جديدة، وسوق محلية للأرياف التي ظلت جنوب الحدود السورية- التركية، فوقع الاختيار على موقع (كانيا عربان) ليكون هذا الموقع مركزاً إدارياً وسوقاً ناشئة. تكونت النواة الأولى لمدينة كوباني حول أحد مراكز الشركة الألمانية التي قامت بمدّ سكة القطار، وسرعان ما اندمجت واستوعبت مخيم النازحين الأرمن، واستعارت اسمها كوباني اختصاراً من اسم الشركة (كوباني).

نسجت الأعوام قصة استيعاب كوباني لمحيطها الريفي والرعي الواسع، الذي قاربت مساحته أربعة آلاف كيلومتر مربع، فارتبطت مع البلدة سهول واسعة كانت تقطنها في الغالب عشائر كوردية رحالة، كانت تجوب براري شرق الفرات شمال مدينة الرقة، وحتى شرق مدينة حماه.

حدث ذلك التحول الكبير في عمران المنطقة بدون خطة مسبقة لربط هذه الأرياف بمركز حضري، إلى أن تم إلحاق منطقة كوباني لاحقاً بأقرب وأكبر مدينة في شمالي سوريا وهي حلب، التي تقع على بعد 160 كيلومتراً غرباً. حافظت منطقة كوباني على أهميتها التي تنبثق من جغرافيتها الوسيطة، فهي شرق الفرات ضمن الجزيرة الفراتية، إلا أنها أخرجت من الناحيتين الإدارية والعملية من الجزيرة، وضمت إلى محافظة حلب، وأتبع قسم صغير

من ريفها بمحافظة الرقة التي تأسست في العام 1960. نتيجة لهذه الإجراءات تم قطع التواصل الاجتماعي والاقتصادي والسياسي بين كورد الجزيرة (محافظة الحسكة) وكورد كوباني، الذين كانوا متواصلين سابقاً عبر سهول ويرانشهر ورأس العين، وعبر الطريق التاريخي الذي كان يربط حلب بالموصل. لقد انقطع التواصل الاجتماعي والإداري الذي استمر لآلاف السنين قبل تقسيم مناطق كوردستان بعد الحرب العالمية الأولى. أصبح تفتيت وتخريب المناطق الكوردية، في شمال وغرب سوريا، لاحقاً هدفاً وموضوعاً لسياسات وخطط الدولة والحزب الحاكم في دمشق. ولتشتيت هدف تفتيت مناطق الجزيرة العليا، صادرت الحكومة السورية أراضي الملاكين الكورد في غرب رأس العين، خاصة أملاك عائلة (إبراهيم باشا الملي)، وذلك تحت شعار الإصلاح الزراعي، كما تم تسهيل مهمة استيطان بعض القبائل العربية البدوية غربها، في ناحية (سلوك)، ومنطقة تل أبيض (كري سبي). وفي سياق لاحق، تفتت وانكمش كل المناطق الكوردية في شمال وغرب سوريا بسبب سياسات الحكومات المتعاقبة التي كانت تتعمد إهمالها وتطويرها، بما فيها كوباني التي سجلت رغم تلك السياسات قصة نجاح تنموي، وانتعاش اقتصادي.

حافظت منطقة كوباني على خصوصيتها وأصالتها، وكذلك على التجانس والتضامن الاجتماعي بين قبائلها، فاتجه أبناء المنطقة نحو العمل الحر، والزراعة بعيداً عن الدعم الحكومي. فتمكنت من المحافظة على التنمية البشرية فيها، وكذلك على قدرتها الفريدة في أن تربط كورد الجزيرة مع الخزان البشري الكوردي الموزع في المناطق الغربية من سوريا في مناطق (الباب، تل عرن، ريف شمال حلب، عفرين، جبل الكورد في اللاذقية، حماه وحمص)، فالطبيعة العشائرية للمناطق الكوردية في غرب سوريا هي من نفس الأصول العشائرية في كوباني، كعشائر البرازية التي تتواجد أيضاً في محافظة حماه على سبيل المثال لا الحصر.

تمكنت منطقة كوباني من العيش بشكل شبه مستقل، وباكتفاء ذاتي عالي المستوى، فهي مكونة من ريف واسع تبلغ مساحته إدارياً 2730 كيلومتراً مربعاً، تتبعها ناحيتان هما (شيوخ، وصرين) بمجموع قرى ومزارع يتجاوز عددها 400، وعدد السكان بلغ 363000 نسمة، حسب آخر إحصاء رسمي. إضافة إلى سيادة الرعي في سهولها قديماً، انتعشت فيها الزراعة منذ أواسط القرن الماضي، خاصة المروية (القطن والحبوب) إلى أن حققت كوباني قفزة في الحياة الزراعية عندما نجحت في زراعة أشجار الفستق الحلبي، الجوز واللوز، وكذلك الزيتون في السنوات الماضية.

وتوالى فصول نجاح أبنائها عندما اكتسبوا خبرة صناعية عالية، فاشتهروا بصناعة الآلات الزراعية وتعديلها، وبشكل خاص حفارات الآبار العميقة، ومضخات المياه العمودية، ومعدات تقنية أخرى متعددة، لدرجة ان توزع أبنائها في أصقاع متباعدة من قارتي آسيا وأفريقيا، وهم يحفرون آبار مياه الشرب، بنفس الآلات التي صنعوها في مدينة كوباني، ونجحوا في رفع المياه من أعماق تتجاوز الخمسمائة متر.

ثم تحققت في كوباني نهضة عمرانية وصناعية، فتوسعت المدينة، وأنشئت فيها مصانع الآلات الزراعية والألبان، إضافة إلى وجود معملين للإسمنت، أحدهما بشراكة تركية (غورش)، والآخر شركة عملاقة (لافارج) بأسهم فرنسية، شيد في قرية جلبي، وتجاوز رأسماله 680 مليون دولار، ويقدر إنتاجه السنوي بثلاثة ملايين طن، بمبيعات تقريبية تبلغ 240 مليون دولار.

• بعد الانتفاضة السورية، توجهت إلى كوباني وريفها آلاف العائلات، وخاصة العربية التي تعرضت لمناطقها للقصف والتدمير لتشكل حاضنة ومكاناً آمناً للمدنيين.

وعلى ما يبدو، فإن كوباني استهدفت من قبل داعش لهذا السبب أيضاً، إضافة لخيراتها واقتصادها المتنامي، وكذلك لقرب بوابتها التجارية من الحدود التركية. فكان قرار الغزو، الذي سبب خسائر بشرية تجاوزت ألفي شخص،

وأخرى اقتصادية كبيرة، تقدر بحوالي 3,7 مليار دولار، وقد ترتفع إلى حوالي خمسة مليارات دولار حتى صيف العام 2015، وعلى الرغم من الخراب الكبير في ريفها، وتدمير مرافق ومساكن مركز المدينة، إلا أنها تستمر في تسجيل النجاحات من الناحيتين المعنوية والسياسية، فقد توحدت في معركة الدفاع عنها كل القوى المحبة للسلام والمعادية للإرهاب والاستبداد.

كانت كوبياني تجربة فريدة، تحكي قصة انتعاش وتطور منطقة كوردية منسية في وسط وشمال سوريا، قابلة للتطور والاتحاد مع مناطق الجزيرة في شرقها، لتشكل أرضية لمنطقة واسعة تنتعش خارج سلطة الحكم في دمشق.

أخيراً، باتت كوبياني في الفصل الأخير والدامي من قصتها، رمزاً للبسالة ولتضامن قوى السلم والديمقراطية والمدافعين عن حقوق الإنسان، لدرجة أن مقاومتها المستمرة باتت ترسل إشارات أمل قوية لإحياء العلاقات العربية الكوردية، ولتوفير أرضية سياسية مناسبة لإمكانية وحدة قوى المعارضة السورية. فإن نجحت في ذلك فستثبت من جديد استمرارية رمزية قصة نجاحها، في سنوات السلم كما في أوقات الحرب.

الحزام (العربي) في الجزيرة السورية¹ أكبر تغيير ديموغرافي في الشرق الأوسط

• الجذور التاريخية لسياسات التعريب في سوريا

تمر في هذه الأيام ذكرى حدث أليم ولئيم في نفس الوقت، لما كان له من أثر اجتماعي وسياسي بالغ الخطورة، إذ واجه عشرات الألوف من الفلاحين الكورد في سوريا أحداثاً مأساوية ومصيراً مجهولاً. يمر اليوم (24 حزيران) واحد وأربعون عاماً على تطبيق مشروع الحزام العربي في شمال الجزيرة الفراتية، فمن أين انبثقت فكرة هذا المشروع الاستيطاني؟ وعلى أي أسس قانونية وأخلاقية استند؟! وكيف طُبّق؟ سنحاول في هذا البحث الموجز اختزال سياقات الحدث وتوضيح خلفياته وتسليط الضوء على بعض تفاصيله.

في الواقع لم تكن سوريا يوماً أرضاً خالية من البشر، ولا فجوة حضارية ليتم ملء فراغها السكاني لاحقاً. ولم يتبخر سكانها في أي عهد من العهود، ولم يتفرق أبناؤها حسب كل المعطيات التاريخية، وإنما جسد المجتمع على أرض سوريا أقصى درجات التنوع والتلاقي الثقافي.

تبين الدلائل والوثائق التاريخية أن أول محاولة لتوحيد هوية سوريا الثقافية جرت مع بداية الغزو العربي الإسلامي، وترجمت في مساعي تعريبها إبان العهد الأموي، خاصة في مجال تعريب الدواوين، وصولاً إلى استقدام القادة والحكام من قلب الجزيرة العربية إليها. هذا وقد ظهر الحكام الأمويون أغراباً عن مدن بلاد الشام ومجتمعاتها في البدء، فشيّدوا قصورهم على تخوم بوادي بلاد الشام، على شكل مجمعات ومراكز للحكم.

1. نشرت في موقع شبكة رووداو الاعلامية بتاريخ 24 حزيران 2015 على الرابط:

http://www.rudaw.net/Library/Files/Uploaded20%Files/arabic/hizam_alarabi_rudaw.pdf

بصرف النظر عن كل النظريات القومية العروبية، وافتراضاتها العديدة والضعيفة، فقد تمت أولى مراحل تعريب سوريا في العهد الأموي لأسباب سياسية وأيديولوجية، ولاحتكار السلطة الإسلامية الجديدة لصالح بني أمية حصراً. ومع ذلك استمر معظم سكان سوريا يحافظون على ثقافتهم المحلية وحتى معتقداتهم الدينية، فثمة مصادر تاريخية تشير إلى أن أغلبية سكان سوريا كانوا مسيحيين حتى مطلع الألف الثاني الميلادي، إضافة إلى وجود أديان أخرى، إلى أن تغيرت تركيبة سوريا السكانية وتعقدت وتشابكت ثقافتها لاحقاً، إثر اندماجها مع العالم الإسلامي الرحب والمتنوع. لكن عادت سوريا لتظهر بهوياتها المحلية، وضعف العنصر العربي فيها كثيراً، وانحصر الثقل السكاني العربي في البدو والمسيحيين العرب خلال العهد العثماني، حتى باتت اللغة الكوردية هي السائدة في مدينة دمشق أواسط القرن التاسع عشر.

بعد تطبيق اتفاقيتي سايكس بيكو وسان ريمو، استقدم الملك فيصل بن الحسين من الحجاز لحكم دمشق، وتم تأسيس المملكة العربية في بلاد الشام، وعاصمتها دمشق (1918-1920) برعاية بريطانية- فرنسية، فجسد تنصيب (ملك عربي) المحاولة الثانية لتعريب الحكم في دمشق، كمدخل لتعريب كل بلاد الشام. جلب الملك فيصل معه قادة ومستشارين ومساعدين من أقربائه الحجازيين، بل شجع قبائل عربية من المتنقلين في أطراف بادية الشام على التوجه نحو غرب بلاد الشام، والسكن في مدينة دمشق وغيرها من مدن بلاد الشام. أمر فيصل بذلك بهدف التخلص من الإرثيين الثقيلين الأيوبي الكوردي والعثماني اللذين كانا مهيمين على المشهد العام في بلاد الشام¹.

• بداية التطبيق العملي لسياسة التعريب

بعد استقلال سوريا في العام 1946م، سعى التيار القومي العربي والقومي السوري لإزاحة العديد من العائلات الكوردية عن مفاصل الحكم، فتنامت

1. فيليب خوري، أعيان المدن والقومية العربية "سياسة دمشق 1860-1920"، ترجمة: عفيف الرزاز. بيروت 1993.

سياسات الإقصاء السياسية أولاً، فالثقافية والفكرية لاحقاً، وذلك من قبل الأوساط الحاكمة التي تعاقبت على الحكم من بعد فيصل. وبلغت هذه السياسة الذروة في منتصف القرن العشرين (1949) مع عملية إعدام الجنرال حسني الزعيم، الشخصية العسكرية الكوردية ورئيس الجمهورية السورية، إلى جانب رئيس وزرائه الدكتور محسن البرازي، الشخصية الحقوقية والأستاذ الجامعي الكوردي الكبير.

في مرحلة لاحقة تابعت النخب العربية الحاكمة في دمشق نفس سياسة تعريب القطاع العسكري، وإقصاء العسكريين والإداريين الكورد، وقد أعطي لهذه التوجهات بعد تطبيقي في مرحلة حكم جمال عبدالناصر (الجمهورية العربية المتحدة) عندما كانت سوريا الإقليم الشمالي فيها.

لاحقاً قام ما يسمى بالحكم الوطني بالتركيز على مسألة الأرض وإمكانية حرمان الكورد من حق التملك، فكانت عملية منع تملك الأراضي، من أولى خطوات التعريب الناعمة والقانونية. ثم تصاعدت وانتعشت لتتم محاربة الكورد في لقمة العيش، فصدر المرسوم التشريعي رقم (193) للعام 1952، المتضمن "عدم إنشاء أو تعديل أي حق من الحقوق العينية على الأراضي الكائنة في مناطق الحدود إلا برخصة مسبقة تصدر بقرار من وزير الداخلية". هذا المرسوم حرم الكورد حصراً من تسجيل الأراضي الزراعية بأسمائهم، في كامل الشريط الحدودي بدءاً من محافظة إدلب على حدود لواء اسكندرون غرباً، حتى ريف محافظة الحسكة شرقاً، على الحدود مع تركيا، ومن على ضفاف نهر دجلة وحتى تخوم جبل سنجار بمحاذاة الحدود العراقية. وكانت النتيجة الأولية لهذا المرسوم- القرار عدم قيام أي مشروع زراعي أو صناعي، أو حتى أي منشأة خدمية عائدة ملكيتها للمواطنين الكورد في هذه المناطق الغنية والواسعة، وتوقفت عملية التنمية العمرانية، وتضاعفت الهجرة من المناطق الكوردية، السكان و/أو رؤوس الأموال.

هذا وقد عدل وتعمق تأثير هذا المرسوم بموجب القانون رقم (75) للعام 1964 ليتم اعتبار كامل محافظة الحسكة منطقة حدودية. جدير بالتوضيح أن هذه الإجراءات كانت خاصة بالكورد في التطبيق العملي، لأن باقي المواطنين كانوا يحصلون على الرخص وبالتالي الموافقات "الأمنية" المطلوبة التابعة لوزارة الداخلية، للقيام بأعمالهم واستثماراتهم بشكل طبيعي.

لم تكتف السلطات الحاكمة، ومن خلفها المنظرون والسياسيون، بهذه الإجراءات لمحاربة الكورد اقتصادياً بل كانت تتطلع إلى المزيد، إلى أن صدر قانون الإصلاح الزراعي العائد لعهد "الوحدة"، بأهدافه المزدوجة، الاجتماعية المتمثلة في توزيع الأراضي على الفلاحين الفقراء، والقومية العروبية التي اندرجت ضمن خطة ممنهجة لإلغاء ملكيات الأرض الكبيرة للملاكين الكورد في عموم سوريا، وبالتالي تم ضرب الثقل السكاني والسياسي لكورد سوريا بدءاً بعهد "الوحدة" بين مصر وسوريا (1958-1961)، وصولاً إلى عهد حافظ الأسد وأوائل السبعينات من القرن الماضي.

يبدو للمتابع، وحسب ما طبق عملياً، أن الأراضي العائدة لكبار الملاكين الكورد لم توزع على الفلاحين الكورد، لسببين، الأول، أن معظم الفلاحين الكورد تم تجريدهم من الجنسية السورية قبل سريان مفعول قرار توزيع الأراضي، والثاني، لكي لا يستقروا في الريف ويتشبثوا بالأرض، وإنما تم التخطيط لتهجيرهم وتجويعهم وبالتالي إبادتهم بشكل متدرج داخل مجمعات في قلب الصحراء السورية، بالقرب من مدينة تدمر وشرقها، بحسب ما هو موثق وما نشر كثيراً في أدبيات حزب البعث والمقربين منهم¹(2).

في عهدَي الانفصال 1961 والبعث 1963، سادت أيديولوجيا التعريب بشكل سافر، ونظّر لها، وعمل على تطبيقها بعنف وقسوة، بدءاً بالترويج السياسي

1. محمد طلب هلال. دراسة عن محافظة الحسكة من النواحي القومية، الاجتماعية، السياسية. تاريخ 12-11-1963 من الصفحة 51 حتى 53، كراس طبعته ووزعته الحكومة السورية. علماً أن محمد طلب هلال، شخصية أمنية وسياسية أصلها من حوران، كان شديد العداء للكورد ويطالب بترحيلهم وإبادتهم، على الطريقة التي أبادت فيها المنظمات الصهيونية الفلسطينية، تدرج من ضابط أمن في المخابرات السورية في محافظة الحسكة إلى أن أصبح وزيراً للزراعة فنائباً لحافظ الأسد في حكومة العام 1970.

والإعلامي لكون الكورد مهاجرين قادمين من خارج سوريا، وصولاً إلى إجراءات السجن والنفي والحرمان من التعليم، وكان الهدف من ذلك إلغاء الخصوصية الثقافية واللغوية للمجتمع الكوردي، وتخريب وتقطيع نسيجه الاجتماعي في مناطق سكنه وتواجده التاريخي وخاصة في ريف شمالي الجزيرة الفراتية، هذا الوجود الموثق بدقة في معظم المصادر التاريخية العربية والإسلامية، وكذلك مشاهدات الرحالة في القرون الثمانية الأخيرة من تاريخ المشرق على أقل تقدير.

لقد خُطت ورسمت هذه السياسة العنصرية على أعلى المستويات السياسية، فقد اتخذت بهذا الخصوص أخطر القرارات المصرية في المؤتمر القطري الثالث لحزب البعث العربي الإشتراكي (1966)، حسب الفقرة الخامسة من توصياته، والمتضمنة ما نصه: "إعادة النظر بملكية الأراضي الواقعة على الحدود السورية التركية، وعلى امتداد 350 كيلومتراً وبعمق 10-15 كم، واعتبارها ملكاً للدولة، وتطبق فيها أنظمة الاستثمار الملائمة بما يحقق أمن الدولة" وبذلك تمت مصادرة حوالي 5250 كيلومتراً مربعاً من أراضي شمال الجزيرة السورية الخصبة، وجعلها ملكاً حصرياً للدولة بهدف تحويلها إلى مزارع فمستوطنات زراعية تستوعب العنصر العربي فقط، ولطمس معالم وهوية المجتمع الكوردي المحلي المستمد من واقع الغالبية المطلقة لسكانها.

لقد بلغ عدد السكان الكورد المقيمين في هذا الشريط الحدودي، المسجلين في سجلات الأجانب (المجردين من الجنسية السورية) في ريف هذه المنطقة حينها حوالي 25 ألف شخص.

لاحقاً واستكمالاً لنهج حكومات البعث المعادي للوجود الكوردي اجتماعياً وقومياً، أكد المؤتمر القطري الخامس لحزب البعث في أيار 1971 على تطبيق هذه السياسة، وبالتالي شكل حكم حافظ الأسد الأداة والمرحلة التنفيذية لسياسات التعريب والتهجير العنصرية ضد الكورد. علماً أن مشروع الحزام

والإحصاء (التجريد من الحقوق المدنية) كانا نهجاً وخطاً يكمل أحدهما الآخر، وكانا يسيران في خطين متوازيين ويفعلان فعلهما في تحطيم بنية المجتمع الكوردي الريفي وتفتيته.

وعلى الرغم من هذه السياسة الحكومية العنصرية، وضعف الإمكانيات، لم يقف الفلاحون الكورد مكتوفي الأيدي إزاء هذه السياسات، وإنما قاموا بحركات احتجاج ومقاومة لعملية الاستيلاء على أراضيهم، عن طريق طرد جرارات الحكومة وضرب الشرطة في أغلب المناطق الكوردية، حتى بلغت الذروة حين تم تحطيم بعض الجرارات وقتل سائق أحدها في ريف ديريك. هذا وقد دخل السجن مئات الفلاحين والناشطين الحزبيين خلال أعوام المقاومة هذه، طوال سنوات الستينات من القرن العشرين.

كانت حكومة البعث تسير بخطوات ثابتة انسجاماً مع ترسيخ سلطتها الدكتاتورية في عموم سوريا والمناطق الكوردية على وجه الخصوص، نحو تطبيق مشروع الحزام، ومهد حكم حافظ الأسد بمناوراته السياسية الطريق لتنفيذ مشروع الحزام الأخضر (وهو اسمه الرسمي في الوثائق الحزبية والحكومية)، وإضعاف الجبهة الكوردية المقاومة لمشروع الحزام، قامت أجهزة الأمن العائدة لفترة حكم حافظ الأسد، وقيادة جبهته الوطنية التقدمية، باعتقال قيادات كوردية من الحزبين المعارضين، للمشروع وخاصة من الحزب الديمقراطي الكوردي (البارتي) في 29 تموز 1973 وهم:

- 1 . دهام ميرو. سكرتير الحزب.
- 2 . كنعان عكيد
- 3 . محمد نذير مصطفى
- 4 . محمد أمين شيخ كلين هوري
- 5 . خالد مشايخ
- 6 . محمد فخري
- 7 . عبدالله ملا علي

ولاحقاً حميد حسين سينو، الذي تم اعتقاله في العام 1977. وقد أمضوا أكثر من ثماني سنوات في سجون النظام، وهي أطول فترة سجن لقادة وساسة كورد في تاريخ سوريا؟

تم تنفيذ مشروع الحزام بحذر وخوف شديدين، على الرغم من أن الأجواء كانت قد مهدت لتطبيقه بأقل الخسائر. بحيث جاء قرار التنفيذ الذي أتخذ من قبل القيادة القطرية لحزب البعث بموجب: القرار رقم (521) بتاريخ 24 حزيران 1974م، كتحصيل حاصل وكان قد تم إعداد قوائم جموع الفلاحين المطلوب ترحيلهم من ديارهم وأرضهم في منطقة الرقة - طبقة نحو الجزيرة. وصلت طلائع الفلاحين المرشحين إلى الجزيرة، وتم تجميعهم في مخيمات بجانب مطار القامشلي، وحراستهم خوفاً من أي هجوم محتمل عليهم، ثم نقلوا لاحقاً إلى مواقع المستوطنات (قرى الغمر - الجديدة)، بدأت عمليات الترحيل في خريف العام 1974 وانتهت جميع عمليات التوطين في ربيع العام 1975، ولتأمين بيئة استقرار مريحة للمستوطنين، تم تشييد مساكن من اللبن الطيني بأسقف خشبية ومعدنية لإنجازها بأقصر وقت ممكن. جدير ذكره أن المشروع قد خطط ونفذ تحت إشراف مباشر ومتابعة يومية من القيادة القطرية لحزب البعث، وكان قد تم تكليف كل من (محمد جابر بجبوج الأمين القطري المساعد، وعبدالله الأحمد عضو القيادة) بعمليات التطبيق والمتابعة وذلك بمساعدة السلطات المحلية في كل من محافظتي الرقة والحسكة. حتى استكملت كافة عمليات التوطين ومراحل توزيع الأراضي وفلاحتها بسلام وسلاسة في ربيع العام 1975.

وبصدد موقف الفلاحين المرشحين العرب، كان أغلب المعطيات والمعلومات يشير إلى أن أبناء القبائل العربية لم تكن ترغب بالمجئ وترك مواطنها الأصلية، إلا أن الحكومة أغرتهم حيناً بالمال والأرض الخصبة، وهددتهم حيناً آخر.

• الهيكل العام لمشروع الحزام العربي في غربي كردستان عدد القرى الاستيطانية

أ- المرحلة الأولى التجريبية : 1959-1960

وهي عشر قرى قديمة جلب إليها مستوطنون من محافظات: درعا، السويداء، حماه، إدلب، والقرى هي: (العريشة، المناجير، الأهراس، العامر، الأربعين، ليلان، أم الخير) في حوض الخابور. مستوطنة (قسرك) في منطقة درباسية، وأخيراً مستوطننا (الزهيرية والأحمدية) على نهر دجلة.

ب- المرحلة الثانية الكبرى: 1974-1975

مشروع الحزام العربي، وهو جغرافياً بطول 275 كيلومتراً وعمق 10-15 كيلومتراً، استوعب عدداً من العائلات المستقدمة والتي وثقت رقمياً بحوالي أربعة آلاف عائلة من ريف الرقة، بعدد سكان إجمالي يقدر بأربعين ألف نسمة، وبلغ مجموع القرى الكوردية المتضررة داخل مشروع الحزام 335 قرية، بتعداد سكاني تجاوز حينه مائة وخمسين ألف نسمة. شيدت مستوطنات (قرى الغمر)، وعددها ست وثلاثون، في هذا المشروع، موزعة على الشكل الآتي:

- 1 . منطقة ديريك- المالكية، تسع قرى من الشرق، أي من ضفاف نهر دجلة نحو الغرب وهي: (عين الخضراء، تل الصدق، الصحية، المصطفاوية، تل أعور، تل علو، الحمراء، توكل، معشوق).
- 2 . مستوطنات منطقة القامشلي، وهي إثنتا عشرة، موزعة من الشرق نحو الغرب، وهي: (المناذرة، الحرمون، القحطانية، حلوة، التنورية، أم الفرسان، هيمو، الثورة، الحاقمية، أم الربيع، بهيرة، الجابرية).
- 3 . مستوطنات منطقة سه ري كانيي- رأس العين عددها خمس عشرة، وهي: (تل تشرين، القنيطرة، القيوان، ظهر العرب، الأسدية، برقة، تل الحضارة، تل

الأرقم، المتنبي، أم عظام، المثني، العنادية، الراوية، الدهماء، هنادي).
 تحملت الدولة- الحكومة تكاليف تشييد هذه القرى وإجمالي تكاليف
 الترحيل وإعادة التوطين. أما القرى التي شيّدت بناء على الحقوق المكتسبة من
 توزيع أراضي أملاك الدولة على الفلاحين العرب، فقد ساهم الأهالي بأنفسهم في
 عملية التوطين الذاتي، حيث شجعتهم الدولة على الاستقرار والتوطين في الأرض
 الجديدة، ويقدر عدد هذه القرى الصغيرة والمتناثرة بالمئات ولا يسع المجال
 لذكر جميعها بالتفصيل(3).

• النتيجة

أ- مشروعا الإحصاء (1962م) والحزام (1974م) وما ترابط وتداخل معهما
 من خطط، سببا من الناحية الديموغرافية تجريد حوالي 25% من الكورد، سكان
 محافظة الحسكة، من الحقوق المدنية والانتفاع بالأرض، وتم مقابل ذلك
 استخدام فلاحين عرب بما يوازي 20% من مجموع سكان محافظة الحسكة،
 تم جلبهم من باقي المحافظات السورية وخاصة محافظتي الرقة ودير الزور
 المجاورتين. فأحدثت هذه السياسة تغييراً ديموغرافياً بنوياً كبيراً، تراجعت
 بموجبه نسبة السكان الكورد في محافظة الحسكة ابان أعوام الخمسينات من
 حوالي 77% إلى حوالي 56% بعد العام 2000م.

ب- مجموع الأراضي التي منحت للفلاحين المتقدمين من خارج المحافظة
 في إطار مشروع (الحزام العربي) بلغ حوالي ثلاثة ملايين دونم في محافظة
 الحسكة فقط، أما مناطق سلوك وتل أبيض وعين عيسى فتم الاستيلاء فيها
 على مليونين ومئتي ألف دونم، كانت عائدة للحلف القبلي الملي، وزعامتها
 عائلة ابراهيم باشا، وقبائل كوردية أخرى شرق نهر الفرات.

وكنتيجة رئيسة، حرم الفلاحون الكورد من حق استثمار الأراضي في محيط
 سكنهم وبجوار قراهم، ومنح حق الامتلاك والاستثمار للغير لأسباب سياسية
 وأيديولوجية صرفة، وهجر السكان الأصليون هذه المناطق بحثاً عن لقمة

العيش، وتوزعوا على المدن والمحافظات السورية الأخرى، وأفرغت مناطق سكن الكورد التاريخية شمال الجزيرة الفراتية من سكانها جزئياً. إن مجموع المساحات التي شملها هذا المشروع السياسي الطويل الأمد تجاوز مساحة مملكة البحرين، العضو الأصيل في الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية، ويوازي مجموع الأراضي الزراعية في عدد من الدول العربية (قطر والكويت) على سبيل المقارنة. وبذلك يمكن التأكيد على أن هذا المشروع بتأثيراته السكانية ومساحاته الشاسعة، يعد أكبر عملية تغيير ديمغرافي استيطاني سياسي في الشرق الأوسط.

المراجع

1. فيليب خوري، أعيان المدن والقومية العربية "سياسة دمشق 1860-1920"، ترجمة: عفيف الرزاز. بيروت 1993.
2. محمد طلب هلال. دراسة عن محافظة الحسكة من النواحي القومية، الاجتماعية، السياسية. تاريخ 12-11-1963 من الصفحة 51 حتى 53، كراس طبعته ووزعته الحكومة السورية. علماً أن محمد طلب هلال، شخصية أمنية وسياسية أصلها من حوران، كان شديد العداء للكورد ويطالب بترحيلهم وإبادتهم، على الطريقة التي أبادت فيها المنظمات الصهيونية الفلسطينيين، تدرج من ضابط أمن في المخابرات السورية في محافظة الحسكة إلى أن أصبح وزيراً للزراعة فنائباً لحافظ الأسد في حكومة العام 1970.
3. للمزيد عن تفاصيل مشروع الحزام العربي والمساحات وجدول بأسماء الفلاحين المتقدمين، راجع كتاب: الحزام العربي في الجزيرة السورية (مقدمة، تنفيذ، نتائج)، برزان مجيدو (المهندس الزراعي عبدالصمد مجيد داود)، إصدارات حزب يكي تي الكردي في سوريا، القامشلي، 2003.

واقع الهجرة في كردستان سوريا¹

دراسة ميدانية لعينات من القرى والمدن الكوردية في محافظة الحسكة

أولاً: مقدمة

تُعتبر الهجرة من أكثر الظواهر التي تتكرر في حياة البشر. رغبة من الجميع في الحصول على الحياة الكريمة والعيش باحترام وحرية. لم تتوقف موجات الهجرة خلال التاريخ البشري الحديث سواء في الظروف الاعتيادية أو الاستثنائية، فقد كانت الجماعات أو الأفراد ينتقلون من مكان إلى آخر ومن بلد إلى آخر بحثاً عن ملاذ آمن أو عمل أفضل.

عادة ما تُرافق النزاعات والحروب موجات هجرة كبيرة، سواء خوفاً من الموت بين رعى الأطراف المتحاربة، أو خوفاً من عمليات الانتقام، أو هرباً من الوضع الأمني والرغبة في الحفاظ على حياة الأطفال والنساء. ولعل موجات الهجرة خلال الحربين العالميتين شكلت بداية جديدة من آليات التعاطي مع المهاجرين، كما شكلت موجة النزوح الكبيرة للكورد في كردستان العراق في بدايات التسعينيات من القرن الماضي انعطافاً جديداً بالنسبة للكورد، لما رافقه من تبني دولي للحقوق الكوردية سياسياً.

في كردستان سوريا حتى ما قبل 2011م، كان المجتمع الكوردي يعاني من حالتين مركبتين للهجرة، الهجرة إلى الداخل السوري نتيجة مراسيم وقرارات

1. انجز هذا البحث الميداني من قبل فريق عمل وأعدده شفان ابراهيم، واشرف عليه مدير مركز دراسات روادو د.آزاد علي. نشر في موقع شبكة روادو الاعلامية بتاريخ 5/6/2017 على الرابط:

مجحفة بحق الكورد، بحثاً عن ما يسد رمقهم، هجرة ثانية كانت من الريف إلى المدينة ساهمت في توسيع نطاق الطبقة الوسطى، التي كان يمكن أن تكون لها مشاركة واسعة في اتخاذ القرارات السياسية. لكن بعد عسكرة الانتفاضة السورية، وتداخل الأحداث، فضلاً عن تقاطع وتعارض مصالح الدول والجهات والأطراف المهيمنة في الموضوع السوري، تغيرت موازين القوة وتشعبت المسارات، ورغبة من جهات عديدة في تفريغ المنطقة الكوردية، ساهمت هذه العوامل في المحصلة في تشجيع هجرة أعداد ضخمة من أبناء الشعب الكوردي من مناطقهم الأصلية، سواء في الأرياف أم المدن.

لكن نمطية الهجرة في كوردستان سوريا أخذت منحى آخر، حيث لا تزال المناطق الكوردية مقارنة بباقي مناطق سوريا، تعيش حالة أفضل نسبياً، على الرغم من ذلك فإن موجات الهجرة تكبر وتزداد لأسباب ستذكر لاحقاً. لكن الغريب في الأمر هو حالة الاستسلام الكبيرة التي عاشها الفرد الكوردي خلال الأعوام الثلاثة الأخيرة، وتقبله فكرة الاستغناء عن كل ما عمل لأجله طوال حياته في سبيل الظفر بخيمة في أحد مخيمات اللجوء، ما يعكس هشاشة عمل مختلف الجهات، خاصة السياسية في زرع فكرة التشبث بالأرض، وإن كانت المعطيات تشير إلى حالة اليأس وانعدام الثقة بمختلف الأطراف، لكن نوعية وكمية موجّهات الهجرة، خلقت جرحاً لن يندمل في المجتمع والوجدان الكورديين معاً.

ثانياً: منهج العمل

تُعدّ البحوث والدراسات السابقة من أهم شروط نجاح البحث العلمي المبني على قواعد متينة. خاصة إذا تم الاستناد عليها وتبيان مكانم الخلل والنجاح فيها، كذلك كشف نقاط القوة والضعف في الدراسات السابقة، محاولة تطويرها والبناء عليها، لكن وبسبب عدم توافر أبحاث سابقة تعنى بهذا الموضوع من جهة العمل الميداني، البحث والاستكشاف. فإن هذا البحث

سيكون استكشافياً ويعتمد على المنهج الكمي، عن طريق اعتماد الدراسات الميدانية واستبيانات المقابلات الشخصية، أخذ عينات عشوائية لتغطي الدراسة أكبر مساحة ممكنة، لإلقاء الضوء على الحالات المختلفة، بالتالي تأمين أكبر دقة ممكنة في تحديد نسب الهجرة وأسبابها. سواء من الريف أو المدينة ليتم بدلاتها الوصول إلى مؤشرات واضحة وواقعية. لقد تم تنظيم نتائج الإحصاء في جدول خاص، ورسم مجموعة من المخططات التي توضح النسب المئوية للهجرة والأسباب المؤدية إليها والدول الأكثر رغبة في الهجرة إليها.

ثالثاً: مصاعب العمل

ككل عمل لا بد أن يواجه جملة من المعضلات والصعوبات. كان في مقدمتها اشتراط الغالبية العظمى من المستهدفين عدم ذكر أسمائهم سواء في البحث أو لاحقاً. إضافة إلى طرحهم لسؤال مكرر، هل سنحصل على سلة غذائية كنتيجة لهذا الإحصاء؟ مما سبب لنا إحراجاً كبيراً. الصعوبة الكبرى التي واجهت البحث كان في عدم توافر أي أبحاث سابقة، أو نتائج لدراسات قديمة عن الهجرة في المنطقة يُمكن الاعتماد عليها أو الإنطلاق منها، وعدم قدرتنا على الحصول على أي إحصائية رسمية لعدد السكان الكلي في المناطق المستهدفة في الاستبيان، لنقارن العدد الفعلي للسكان مع العدد المتبقي. عدا عن بطء العمل لأسباب مُختلفة.

رابعاً: دراسة وتحليل الاستبيان

شملت الدراسة الميدانية 100 عينة - عائلة، أخذت بشكل عشوائي في مناطق ريف قامشلو (منطقة سنجق)، وفي مدينة قامشلو (حي الهلاية) في غربها، (حي العنترية) في شرقها، وكذلك عائلات من مدينة عامودا. تم الاستنتاج الأولي بأنه يمكن تقسيم الهجرات إلى ثلاث شرائح زمنية:

• شريحة هاجرت نتيجة فقدان الأمن في بداية الأحداث السورية من الداخل السوري.

• شريحة هاجرت نتيجة توتر الأوضاع والخلافات السياسية وعدم بلورة مشروع كوردي جامع يوفر الأمان ويؤمن بعض الحقوق الكوردية في المناطق الكوردية.

• شريحة هاجرت بشكل رئيس نتيجة تطبيق قانون التجنيد الإجباري (واجب الحماية الذاتية).

وكنتيجة رئيسة ثانية تبين أن الهجرات متنوعة ومتباينة بحسب نوعيات المهاجرين أنفسهم، بمعنى حسب طبيعة مشاكلهم وبالتالي دوافع الهجرة. لقد عانت المناطق الكوردية قبل بدايات الأحداث والصراعات الراهنة في سوريا من حالات عدم استقرار في التركيبة السكانية، نتيجة حالات الهجرة المستمرة إلى الداخل السوري أو إلى أوروبا، بسبب الضغوطات والمراسيم والقرارات المجحفة بحق الكورد وتضييق الخناق بشكل مستمر على المشاريع الاقتصادية وموارد العيش والأرزاق التي كان الكورد يعتمدون عليها، خاصة أبناء الريف كنتيجة مباشرة لسوء الموارد الزراعية وشح المواسم. مع ذلك لم تكن الهجرة بذات المقياس أو المؤشرات التي آل إليها وضع الهجرة الكوردية بعد العام 2011م. علماً أنه مع بدايات التظاهرات في المناطق الكوردية، ونتيجة تدهور الأوضاع الأمنية والمعيشية في الداخل السوري، خاصة في مناطق درعا وريف دمشق وحمص، فقد بدأت الهجرة العكسية للكورد من مختلف المحافظات السورية إلى المناطق الكوردية. بغية الاستقرار فيها والعمل على إقامة مشاريع صغيرة أو تأمين عمل يلبي حاجاتهم. لقد ساد الاعتقاد لدى الغالبية أن الوضع الأمني والعسكري والسياسي سينتهي خلال أشهر قليلة. لكن مع تطور الأوضاع نحو الأسوأ وانحسار المظاهرات وتزايد عسكرة الثورة السورية، توزعت مناطق النفوذ في الساحة الكوردية، رافق ذلك موجة من الغلاء وفقدان مقومات المعيشة بأبسط حالاتها، كلها دفعت بالتفكير بالهجرة

بشكل جماعي، مع فتح الحدود بين غرب وجنوب كردستان واستقبال إقليم كردستان العراق لكل من يرغب بالعمل، ولجوء العساكر الكورد المنشقين من الجيش السوري إلى إقليم كردستان، بدأت وجهة جديدة للهجرة الكوردية نحو الإقليم وفتحت بوابة كبيرة لتلقي موجات الهجرة، سواء بسبب رغبة الأهالي في زيارة أبنائهم المنشقين، أو الرغبة في العمل، أو اللجوء إلى الإقليم والإقامة فيه. هذه المرة لم تقتصر الهجرة على أبناء الريف وحدهم، بل شملت الجميع بمن فيهم العائدين من هجرتهم في مناطق الداخل السوري حتى أصبحت الهجرة ثلاثية المصدر: أبناء الريف، وأبناء المدينة، والمجموعات التي كانت مهاجرة سابقاً إلى الداخل السوري طلباً للعمل. فتراكبت موجة الهجرة من ثلاث مصادر نحو إقليم كردستان، ونسبة أخرى إلى تركيا.

خامساً: موجات الهجرة اعتماداً على الأسباب الاقتصادية والمعيشية

(a) موجة الهجرة الأولى كانت في فترة فقدان المواد والمستلزمات الغذائية والغاز ومختلف مصادر الطاقة والشح في المياه والمحروقات، هذه الأخيرة أثرت بشكل مباشر وكبير على أغلب الأعمال اليدوية والصناعية والزراعية واليومية والمهنية الحرة، ما دفع بالآلاف من العمال والفلاحين إلى الهجرة لانقطاع مصادر رزقهم بشكل مباشر.

(b) الدفعة الثانية من المهاجرين كانوا من الفئة المثقفة وحملة الشهادات الجامعية، لتدني قيمة معاشاتهم، تدهور مستوى معيشتهم وغياب فرص العمل لخريجي الجامعات والمعاهد الجدد. أظهر تحليل نتائج الاستبيان أن النسبة الأكبر من هذه الفئة كانوا من منطقتي عامودا والريف جنوب شرق قامشلو، ما أثر بشكل مباشر على التركيبة الهرمية لفئة الشباب في الوسط المجتمعي وأثر بشكل مباشر على التوازن ضمن الطبقة الوسطى. في حين كانت طبقة الذين لا يحملون شهادات أو حملة الشهادات ما دون الجامعية أكبر الأعداد من حيّ الهاللية غرب قامشلو والعنترية شرق قامشلو، كحيين

جدول رقم (1)

يوضح عدد الأفراد المهاجرين من العدد الكلي الذين تم استهدافهم، تفاصيل عن أسباب الهجرة، أعمار المهاجرين، دول اللجوء

رقم تسلسلي	اسم العائلة	المكان	عدد الأفراد	عدد المهاجرين	ذكر	أنثى	سبب الهجرة	مكان الهجرة	المستوى التعليمي	العمر	نسبة
1	أ ت	عامودا	8	5	4	1	1. جيش 2. عمل 3. أزواج	3 كورنستان اتركيا 1 ألمانيا	3 جامعي 1 معهد 1 بكالوريا	19-31-22-25 30	
2	د تو	عامودا	4	لا يوجد	-	-	اعمار صغيرة		صف تاسع صف سابع	13-15	
3	د اب	عامودا	3	لا يوجد	-	-	اعمار صغيرة		صف ثالث	9	
4	ص د	عامودا	5	1	ذكر	-	عمل	كورنستان	معهد	27	
5	شي ز	عامودا	4	1	-	انثى	زواج	المانيا	جامعي	20	
6	ش اب	عامودا	6	3	2	1	جيش+عمل+دراسة	1 كورنستان 2 ألمانيا	1 جامعي 1 بكالوريا 1 سنة اولى جامعة	19+33+29	
7	عبدالوهاب	عامودا	9	7	6	1	4. عمل+دراسة + 1. جيش	3 كورنستان اتركيا 2 ألمانيا	2 جامعي-متعلم +سنة اولى جامعة+معهد	+25+22+30+29 37+19+23	
8	مح. بيش	عامودا	6	4	3	1	جيش+وضع أمني-زواج	4 النمسا	4 جامعي	35+33+29+25	
9	ع هس	عامودا	9	4	4	-	عمل	2 كورنستان 2 ألمانيا	4 جامعي	38+33+32+29	
10	م.ع. بيش	عامودا	7	5	3	2	زواج/وضع أمني	2 كورنستان، اتركيا، 2 النمسا	5 جامعي	+35+33+30+25 39	
11	علي، 1.	ريف	9	7	5	2	3. جيش+2. عمل +2. أزواج	1 كورنستان 2 تركيا 4 ألمانيا	3 جامعي، 2 معهد، 2 بكالوريا	+24+22+29+26 30+35	
12	ع اس	ريف	4	لا يوجد	-	-	-		ثانوية واعداي	9+16+15+12	
13	م اس	ريف	7	لا يوجد	-	-	-		جامعي عدد+4 بكالوريا	+25+22+19+18 32+26	
14	ر.أس	ريف	5	لا يوجد	-	-	-		2 طلاب ثانوي+جامعي +مرحلة ابتدائية	+17+16+22+20 9	
15	محمود ص	ريف	9	4	4	-	3. عمل+1. جيش ووضع أمني	كورنستان، 2 ألمانيا، نمسا	4 جامعي	33+30+28+26	
16	احمد خ	ريف	7	5	4	1	3. وضع أمني+2. أزواج	2 كورنستان 3 ألمانيا	5 جامعي	+33+29+28+26 35	
17	خالد ي	=	4	لا يوجد	-	-	-		مرحلة ثانوية اعدادية..	8+16+15+13	
18	ع اب	=	4	2	-	2	وضع أمني/زواج	بلجيكا 2	جامعات	21+19	
19	ا ب اب	=	6	1	1	-	لم تشمل	المانيا	قاصر	13	
20	عزيز اب	=	3	1	1	-	=	المانيا	=	9	
21	ع شمد	=	6	4	3	1	جيش ووض عمني+أزواج	كورنستان 2 المانيا 1 نمسا 1	2 طلاب جامعة+جامعي +1 اعدادية	17+27+21+19	

22	؟ شمد	=	4	1	1	-	جيش	كوردستان	جامعي	21
23	اشمد	=	5	1	1	-	دراسة	تركيا	جامعي	19
24	ثيم	=	9	1	1	-	زواج	هولندا	جامعية	25
25	وشمن	=	7	5	2	2	وضع امني+عمل+زواج	1 هولندا، 3 المانيا	3 جامعي+طالبة	17+26+22+19
26	م غ ا	=	8	6	1	5	وضع امني+زواج	2 كوردستان، 1فرنسا،2 المانيا	متعلم+3 جامعي+طالب ثانية+جامعية	+22+27+33+39 24+18
27	الكرم غد	=	4	1	1	-	لم شمل	المانيا	قاصر	11
28	الكرم دح	=	6	2	2	-	جيش ودراسة	2 كوردستان	جامعي+طالب جامعي	20+26
29	ع اب	=	9	5	5	-	جيش وضع امني	5 كوردستان	5 جامعي	+33+29+27+27 40+35
30	ش ت	=	7	4	4	-	جيش	4 كوردستان	3 جامعي+امعيد	30+29+24+22
31	مصطفى اب	=	6	4	4	-	جيش+ وضع امني	4 كوردستان	2 جامعي+ امتعلم +1 امي	44+39+29+25
32	فزر اس	=	4	2	2	-	جيش+دراسة	1 كوردستان، 3 النمسا	1 جامعي +شهادة بكالوريا	19+25
33	فرحان اب	=	6	1	1	-	جيش	كوردستان	متعلم	22
34	سعيد حسن	=	4	1	1	-	جيش ووضع امني	1 كوردستان تركيا 1	جامعي	25
35	علي،اب	=	8	2	2	-	عمل	1 السويد كوردستان 1	جامعي+شهادة تاسع	37+33
36	نواف،ام	=	7	2	2	-	عمل	المانيا 2	معهد+بكالوريا	39+35
37	ممو اح	=	6	3	3	-	جيش وضع امني	كوردستان المانيا 2	1 جامعي+ بكالوريا +معهد	22+27+30
38	فيلازور يو	=	5	2	2	-	جيش	كوردستان 2	جامعي+معهد	22+27
39	فرهاد اح	=	6	4	1	3	وضع امني+زواج	1 المانيا 2 النمسا	جامعي	33+30+26+25
40	ابو برلزي	=	8	4	4	-	جيش+عمل+امني	1 النمسا 2 المانيا تركيا 1	جامعي+2 بكالوريا 1 +متعلم 1	20+25+30+35
41	شريف	=	8	5	1	4	جيش 4 زواج 1	كوردستان تركيا 1 نروج 1	معهد، جامعة، بكالوريا 2	19-24-27-29
42	جواد	=	7	2	2	-	جيش	كوردستان 2	جامعي	29+25
43	محسن	=	7	3	3	-	وضع امني+جيش	كوردستان 2 نمسا	جامعي+2 بكالوريا	23+35+39
44	فرحان عب	=	5	2	2	-	جيش وعمل	كوردستان 2	جامعي	26+33
45	فاز كل	=	5	2	2	-	جيش	كوردستان 2	جامعي+بكالوريا	19+22
46	جلود ج	=	6	3	1	2	جيش ودراسة	كوردستان تركيا	جامعي+بكالوريا+ دراسات	29+18+23
47	سيد نوري	=	9	6	6	-	جيش+وضع امني+عمل+زواج	كوردستان 3 تركيا 1 نمسا 1 المانيا 1	جامعي+2 بكالوريا 2 +تاسع 2	+25+30+35+39 18+20
48	اوب مج	=	6	1	1	-	دراسة	تركيا	جامعي	19
49	خل مج	=	4	1	1	-	دراسة	المانيا	ثانوية	18
50	سمان مج	=	5	1	1	-	دراسة	كوردستان	ثانوية	20
51	ك ش	=	8	2	2	-	عمل	كوردستان 2	بكالوريا+جامعي	31+36
52	اشم	=	7	3	1	2	زواج 2 جيش 1	كوردستان 2 المانيا 1	اعدادية، معهد، جامعي	29.33 .21
53	س ح ر	=	11	7	2	5	1 جيش 1 عمل، كزواج	كوردستان 2+ المانيا 2+ نمسا 3	5 اعدادية، 1 بكالوريا، 1 جامعي	-19-33-28-25 30-38-22
54	ع حجج	=	6	3	1	2	1 جيش 1 زواج	3 كوردستان	بكالوريا+اعدادية	27.22.19

55	م ا	=	4	1	1	1	-	لم شمل	المانيا	طالب ابتدائي	11
56	ع ا	=	5	1	1	1	-	لم شمل	المانيا	طالب ابتدائي	9
57	ع ح	=	9	3	3	3	-	جيش وضع امني	2كوردستان انزكيا	ثانوية+ جامعي	20-24-27
58	ع ح	=	11	7	3	4	4	جيش-وضع امني - زواج	3كوردستان - 4المانيا	جامعي	-27-20-23-25 35-33-30
59	ل ي	=	6	3	2	1	1	جيش-دراسة	المانيا	طلاب جامعة	25-22-20
60	ي ي	=	7	3	1	2	2	جيش زواج	2كوردستان 1المانيا	جامعي	25-30-27
61	س م	عنتوية	7	6	3	3	3	الفقر	كوردستان	ابتدائيات واميين	18 وما دون
62	ع م	=	8	8	4	4	4	للمعمل	5كوردستان و3اوريا	اميين	30 وما دون
63	ا م	=	6	6	4	2	2	ضغط مختلفة	اوريا	3جامعيين3متعلمين	28 وما دون
64	ا ح	=	12	8	4	4	4	ضغط مختلفة	اوريا+كوردستان	بكلوريا2 اميي	30-25
65	م ن	=	14	12	4	8	8	ضغط مختلفة	اوريا	متعلمين	40 وما دون
66	ص ع	=	17	17	9	8	8	للمعمل	كوردستان+ اوريا	متعلمين واميين	40 وما دون
67	م ع	=	15	13	7	8	8	عمل وضغوط مختلفة	كوردستان	متعلمين واميين	35 وما دون
68	م ر	=	7	7	4	3	3	عمل	كوردستان	جامعيين وبكلوريا واميين	40 وما دون
69	ح ع	=	14	7	4	3	3	عمل	كوردستان	اميين	45 وما دون
70	ش أ	=	11	6	6	5	5	عمل	كوردستان	اميين	45 وما دون
71	ا م	=	14	10	9	1	1	ضغط مختلفة	كوردستان واروبا	متعلمين جامعيين اميين	40 وما دون
72	م ع	=	9	9	5	4	4	عمل وضغوط	كوردستان اوريا	متعلمين وبكلوريات	40-30
73	ب ع	=	8	8	4	4	4	للمعمل	كوردستان واوريا	متعلمين	40 وما دون
74	ش ح	=	16	6	2	4	4	عمل وضغوط	كوردستان واوريا	متعلمين	40 وما دون
75	ح ح	=	16	15	9	6	6	ضغط الحياة	كوردستان واوريا	متعلمين	40 وما دون
76	ص ح	=	19	19	10	9	9	ضغط مختلفة	كوردستان	متعلمين	40/35 وما فوق
77	ص ر	=	8	7	3	4	4	ضغط العيش	كوردستان اوريا	اميين	35 وما دون
78	س ر	=	10	4	2	2	2	عمل	اوريا	اميين	25 وما دون
79	ع ح	=	15	5	3	2	2	ضغط العمل	كوردستان اوريا	اميين	35 وما دون
80	م د	=	7	5	4	1	1	فقر وجوع	كوردستان	اميين	38 وما دون
81	ع ب	هلائية	4	1	1	-	-	لم شمل	المانيا	صف خامس	11
82	م خ	=	3	1	1	-	-	لم شمل	المانيا	صف سابع	13
83	م خ	=	5	1	1	-	-	لم شمل	المانيا	صف تاسع	15
84	خ خ	=	7	4	3	1	1	فقر وزواج	2كوردستان 2المانيا	بكلوريات وتاسع	33-30-25-22
85	ج س	=	5	2	2	-	-	جيش ودراسة	كوردستان	جامعي وطالب جامعي	21-27
86	ف س	=	7	2	-	2	2	زواج	كوردستان	جامعات	29-25
87	ح ر	=	7	5	4	1	1	فقر وزواج	كوردستان	اميين وبكلوريات	-29-25-22-18 33
89	ب ب	=	13	9	5	4	4	فقر وضغوط وظروف امنية	3كوردستان 3،المانيا، 2تركيا، انمسا	2بكلوريا،3جامعة، 4متعلمين	-30-25-22/22 -44-40-37-33 -48
90	ش ش	=	8	4	4	-	-	فقر	كوردستان	بكلوريات وتواسع	39/33/30/25
91	ا ش	=	7	3	1	2	2	فقر وزواج	1كوردستان 2المانيا	تاسع	28/22/19
92	ب د	=	12	5	5	-	-	فقر وجيش	كوردستان، 2المانيا	جامعي 1، 2بكلوريا، 2اميين	20/26/30/35/40

	22	جامعي	كوردستان	دراسة	-	1	1	5	=	ر ر	93
	37/33/30/25	قبل جامعي	كوردستان	فقر	-	4	4	6	=	ع ا	94
	39/35/30	معاهد	كوردستان	فقر	-	3	3	7	=	د ز	95
	33/30/28/26/22 36/	معاهد وجامعات ويكلوريات	كوردستان، 3المانيا، انمسا	فقر وضغوطات	2	4	6	10	=	ك ب	96
	37/33/30/25	جامعي 1، معهد 1، بكلوريا 2	كوردستان 2 بلجيكا 2	فقر وزواج	3	1	4	7	=	ط ع	97
	30/72/25	جامعي 3	كوردستان	وضعامني وجيش	-	3	3	11	=	د د	98
	22	جامعي	تركيا	دراسية	-	1	1	4	=	ل ش	99
	32/29/45/21	جامعي ومعهد	كوردستان والمانيا	فقر وزواج	3	1	4	6	=	ز ب	100

فقيرين. علماً أن قسماً من السكان المتبقين في هذين الحيين هم أعضاء في جهاز الآسايش أو قوات حماية الشعب أو موظفون لدى الإدارة الذاتية، فقد توفر لهم بذلك مصدر العيش.

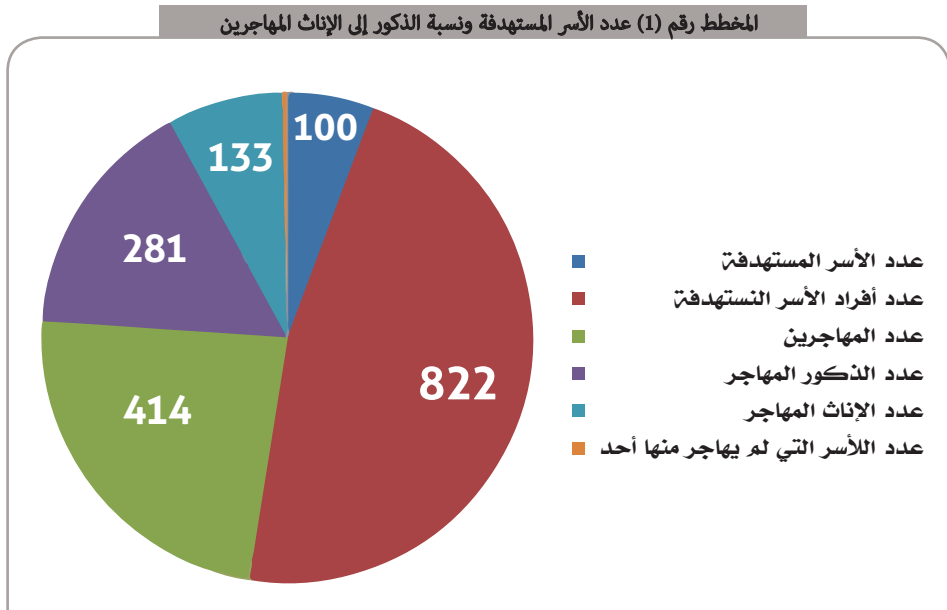
سادساً: التأثيرات المتبادلة لعملية الهجرة:

1. انعدام التوازن بين الأجيال بسبب الفراغ الحاصل لدى فئة الشباب في المنطقة حيث أن أكثر من نصف المهاجرين هم من فئة الشباب ما خلق جيلين متباعدين، فئة الكبار والصغار فقط، في ظل غياب غالبية شريحة الشباب.
2. إنهيار الطبقة الوسطى بسبب هجرة الشباب والمثقفين والجامعيين والموظفين، المهندسين والأطباء.
3. انكماش الطبقة البرجوازية أو الأغنياء الكورد، نتيجة انحسار الأعمال والتجارة، واحتكار ما تبقى منها بيد فئات صاعدة لم تؤسس لا لنظام اقتصادي يمكن أن يعيل الشعب ولا لإفساح المجال أمام أي فئات أخرى للعمل ضمن جماعات اقتصادية مغلقة، أو فتح مشاريع اقتصادية يمكن أن تدر على المنطقة أرباحاً وتساهم في الإبقاء على الأجيال والأهالي والمساهمة في منع الهجرة. كان يمكن للمنطقة الكوردية أن تنتعش عبر الاستفادة من الخزين البشري الهائل وخاصة فئة الشباب المستعد للعمل في سبيل خدمة المجتمع. لكن عدم الوقوف بجدية على مطالب الأهالي وعدم تأمين حاجاتهم الناتجة عن موجات الغلاء المتزايدة واحتكار فئات معينة لأغلب الموارد، كذلك تكرار عمليات التفجير والخطف. كلها عوامل سببت الرعب والقلق، كما زاد الأمر سوءاً وتعقيداً الاشتباكات المتكررة بين قوات حماية الشعب والآسايش مع الجهات الأخرى.

هذه الظروف وفرت الأرضية وهيأت العوامل النفسية للأهالي لقبول العيش في مخيمات اللجوء في كل من تركيا وكورستان، أو الهجرة في قوارب الموت إلى أوروبا، لقد فروا من واقع الحياة والمعيشة القاسية في موطنهم الأصلي.

• سابعاً: تلخيص وتمثيل النتائج بيانياً

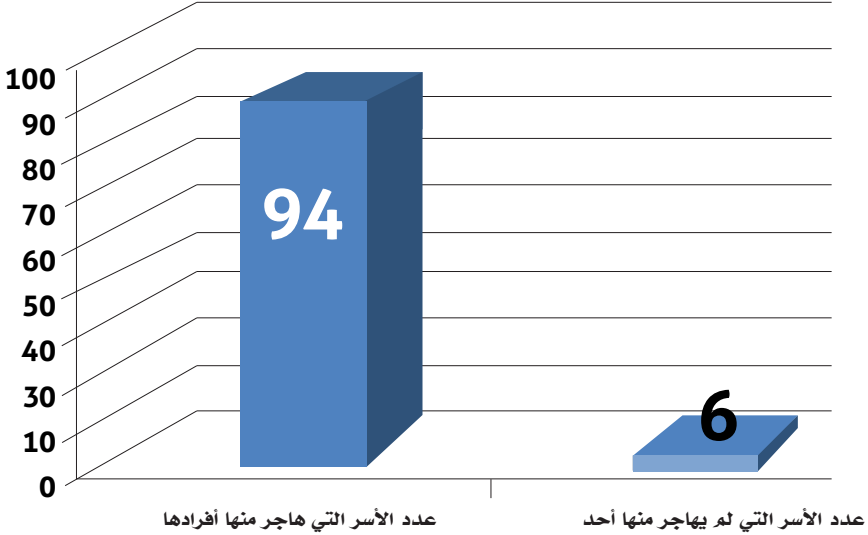
المخطط رقم (1) عدد الأسر المستهدفة ونسبة الذكور إلى الإناث المهاجرين في هذا المخطط يبدو واضحاً أنه من أصل 822 شخصاً، هم مجموع أفراد الأسر المئة التي تمت دراستها، هاجر 414 شخصاً، منهم 281 ذكراً و 133 أنثى. بالتالي نسبة الهجرة تعادل حوالي 50%.



المخطط رقم (2) إجمالي عدد الأسر المهاجرة وغير المهاجرة

من مجموع الأسر الـ 100 التي تم استهدافها، عانت 94 أسرة من موضوع الهجرة وهاجر أفرادها بنسب وأعداد مختلفة، مقابل ست أسر فقط لم يُهاجر منها أحد.

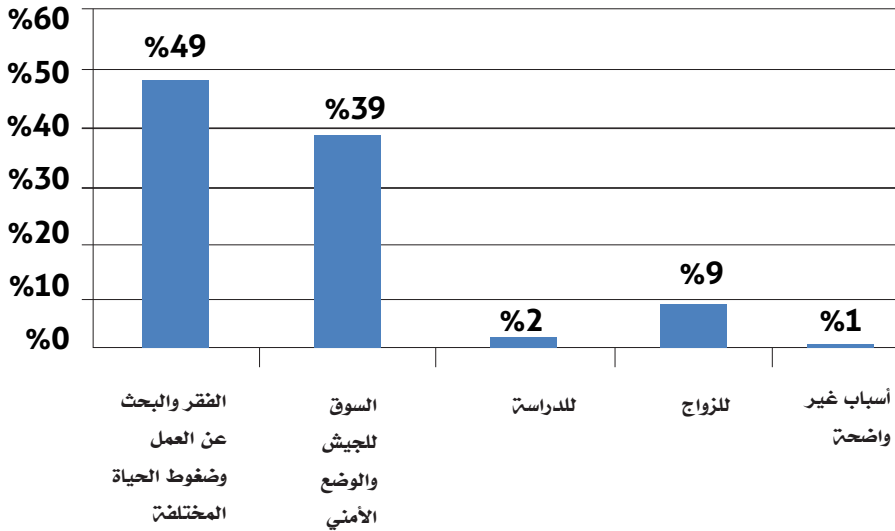
مخطط توضيحي لعدد الأسر التي لم يهاجر منها أحد إلى عدد الأسر التي هاجر أبنائها من أصل 100 أسر المستهدفة



المخطط رقم (3) يبين أسباب الهجرة

يبين تحليل الأرقام أن 49% من المهاجرين هاجروا بسبب الفقر والبحث عن تأمين مستقبلهم، و39% من المهاجرين هاجروا بسبب الخشية من الوضع الأمني، وهرباً من التجنيد الإجباري، خاصة في ظل تعدد الأطراف التي ترغب بكسب الشباب إلى صفوفها. أما 9% وغالبيتهم من الإناث فقد هاجروا للزواج من شاب يعيش في الخارج، وهاجر 2% فقط لإتمام الدراسة، وهاجر 1% لأسباب غير واضحة.

النسبة المئوية للأسباب المؤدية الى هجرة 414 فرد

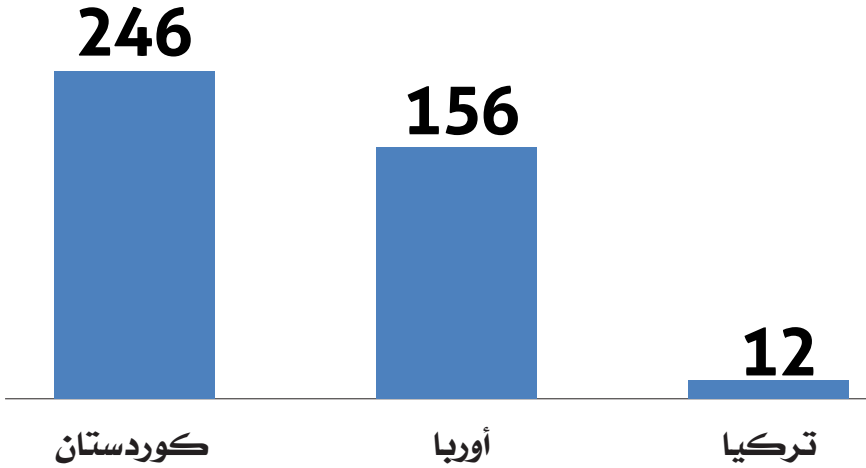


المخطط رقم (4) لأبرز مناطق اللجوء

تصدر كوردستان كافة المناطق والدول التي يؤمها اللاجئ الكوردي من سوريا حيث لجأ إليها 246 مُهاجراً في مقابل 156 مُهاجراً إلى عموم الدول الأوروبية، وجاءت تركيا بـ12 شخصاً فقط في المرتبة الأخيرة.

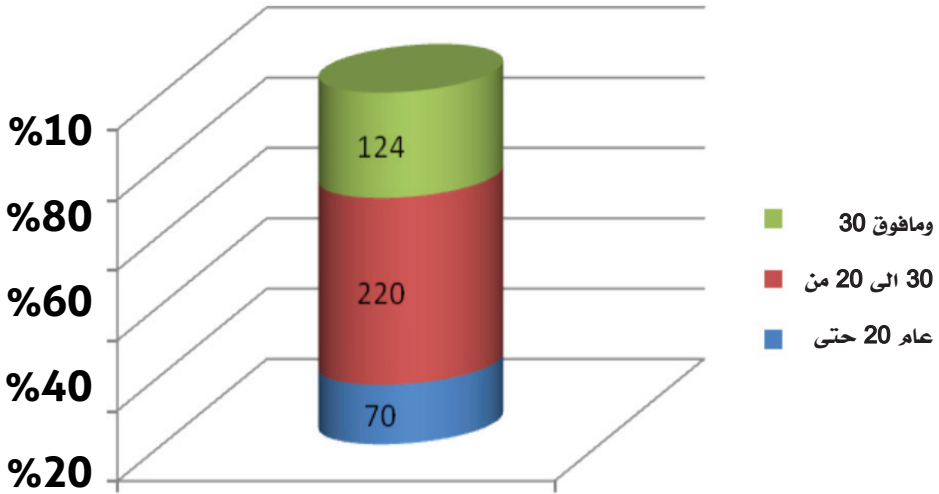
مكان الهجرة

1 سلسلة



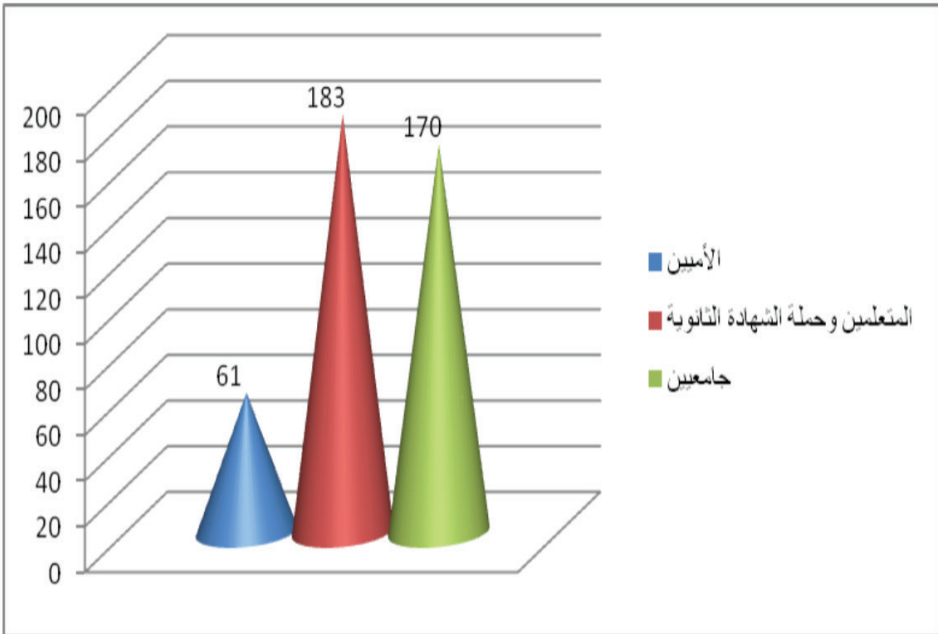
المخطط رقم (5) يبين الهرم العمري للمهاجرين

من خلال الاستبيان يتضح أن الغالبية العظمى من المهاجرين هم من شريحة الشباب، حيث بلغ عدد المهاجرين ممن تتراوح أعمارهم ما بين (20 إلى 30) سنة 220 مهاجراً. في حين بلغ عدد من هم دون سن العشرين 70 مهاجراً، و70 مهاجراً ممن جاوز عمرهم الثلاثين عاماً، وإذا ما تم احتساب العمر الشبابي حتى سن الأربعين فإن الغالبية المطلقة من المهاجرين هم ممن تتراوح أعمارهم ما بين العشرين إلى ما فوق الثلاثين عاماً، لذلك يمكن وصف هجرة الكورد الراهنة بأنها هجرة لجيل الشباب بامتياز.



المخطط رقم (6) يبين التحصيل العلمي للمهاجرين

من أصل 414 شخصاً مهاجراً يمكن تصنيف 61 شخصاً ضمن خانة غير المتعلمين (الأميين)، 183 مهاجراً ممن يتراوح تحصيلهم العلمي ما بين شهادة الثانوية العامة ومن يُحتسبون ضمن صفوف المتعلمين قراءة وكتابة، في حين هاجر 170 شخصاً يحملون شهادات جامعية أو معاهد. ما يوضح حجم الفراغ الحاصل في الجانب المهني والتعليمي والثقافي. وحجم الاحتياج للشهادات الجامعية في المناطق الكوردية بعد موجة الهجرة.



ثامناً: نتائج عامة على ضوء الاستبيان

- على الرغم من عدم تعرض المنطقة إلى أي قصف أو سقوط براميل متفجرة كما في معظم المناطق السورية الأخرى. لم تقلّ نسبة الهجرة في المناطق الكوردية عن أغلب المحافظات والمناطق السورية الأخرى، بل كانت في بعض المناطق وخلال بعض الفترات أكبر.
- تركزت موجات الهجرة الجماعية الكبيرة في الفترة الواقعة بين نهايات العام 2011م وحتى أواسط العام 2013م، حيث انعدمت السلع وافتقدت مقومات الحياة خلال هذه الفترة، كما انهار الوضع الأمني، وتكررت الهجمات الإرهابية وتصاعدت التفجيرات.
- ساهمت إطالة أمد النزاع والحرب في سوريا ومحاولات الجماعات المتطرفة دخول المنطقة الكوردية في خلق حالة خوف شديدة لدى الأهالي ما دفعهم إلى تبني خيار الهجرة.
- كان تشكيل جهاز قوات الاسايش وقوات حماية الشعب التابعة لحزب الاتحاد الديمقراطي ولاحقاً قوات سوريا الديمقراطية، بمثابة المخرج والمنقذ لمؤيديهم أو لكل من انتسب إليهم، أو للموظفين في الإدارة الذاتية. حيث ساعد الوارد المالي للمنتسبين لهذه الجهات في بقاء عائلاتهم داخل المناطق الكوردية، خاصة لشريحة الفقراء والأمية والمحتاجين.
- بدأت موجة الهجرة لشريحة الشباب تزداد وتتصاعد خلال فترة تطبيق قانون التجنيد الإلزامي الذي يُسمى لدى الإدارة الذاتية بواجب الحماية الذاتية.
- انعكست زيادة هجرة شريحة الشباب خلال الأعوام الثلاثة الأخيرة، سلباً على الواقع الأسري في المنطقة، وازدادت رغبة الفتيات بالاقتران بالشباب المقيمين في الخارج، بنسبة أكبر من اللواتي يفضلن الزواج والبقاء في الداخل.

علماً أنه في السنوات التي سبقت الحرب في سوريا، كانت الغالبية العظمى من الفتيات ترغب بالبقاء إلى جوار الأهل والأصدقاء والزواج ضمن مناطقهن. لكن فقدان فرص عمل الشباب، وزيادة الضغوطات الأمنية والعسكرية والاقتصادية على مختلف قطاعات وشرائح المجتمع الكوردي، وفقدان فرص التعليم وصعوبة إتمام التحصيل العلمي في مرحلة التعليم العالي، وكذلك تأثر الفتيات اللواتي أتممن تحصيلهن الجامعي خلال السنوات السبع الماضية بواقع المجتمع الجديد، إذ أن أغلبهن كن ضمن أعمار (15/16) حين بدأت المظاهرات في عموم سوريا، أدى في المحصلة إلى تغيير جذري في نمطية التفكير بالمستقبل وكيفية الاقتران والزواج. فغالبية الفتيات ترغب الاقتران بشخص يقيم في الخارج، فهذا الزواج هو المخرج من حالات الفقر والكآبة، إضافة إلى احتمال مساعدة الأهل بعد الوصول إلى الخارج، عن طريق توفير مبلغ من المال وإرساله، حتى لو كان مبلغاً زهيداً.

- هاجرت الغالبية العظمى من الشباب قبل الزواج، لكنهم احتفظوا برغبتهم في الاقتران بالبنات المقيمات في الداخل.
- لم تقدم الأطراف السياسية للشباب ما يساهم في صمودهم للبقاء والثبات على أرض كوردستان سوريا، ولم تتمكن من وضع السياسة في خدمة المجتمع وخاصة متطلبات ثباته على الأرض.
- ساهم عدم قدرة المجلس الوطني الكوردي على تقديم المعونات والمساعدات للأهالي في تصاعد الهجرة، لكن المجلس كان يتهم طرفاً سياسياً حاكماً بعرقلة جهوده الإغاثية والاجتماعية (بحسب بيانات وتصاريح إعلامية متكررة).
- تطبيق الإدارة الذاتية لمناهج تربوية جديدة، تفتقد إلى أي اعتراف رسمي سواء من قبل الحكومة المركزية السورية، أو جهات دولية، فضلاً عن معارضة المجلس الكوردي تطبيقها على اعتبارها تؤثر سلباً على مستقبل الطلبة الكورد

(وفق رؤية المجلس الكوردي)، ودفعت زيادة الخلافات بين الإدارة الذاتية ومؤسسات التربية المحلية العائدة للحكومة السورية المزيد من الأسر إلى الهجرة لتأمين مستقبل تعليمي أفضل لأبنائها.

- تصدر عاملاً الفقر والهروب من الضغوطات المعيشية من جهة، الخوف من التجنيد ومن الوضع الأمني من جهة ثانية، 88% من الأسباب المؤدية للهجرة، تلتها نسبة 9% من المهاجرين طلباً للزواج من خارج كوردستان سوريا، تدي نسبة الشباب الراغب بالهجرة لإتمام الدراسة، حيث لم تتعد نسبة هؤلاء 2% فقط، كما بلغت نسبة الأسر التي لم يهاجر من أفرادها أحد 6% فقط. فمن مجموع 100 أسرة ظلت ست أسر فقط كاملة العدد في الداخل ولم يهاجر منها أحد، في حين أن 94 أسرة هاجر عدد من أفرادها بنسب متفاوتة، حسب ما هو موضح في الجداول أعلاه.

- كان كوردستان العراق وجهة الهجرة الأولى والملاذ الآمن للغالبية العظمى من المهاجرين، ثم في المرتبة الثانية أوروبا، فتركيا بالمرتبة الثالثة. بحسب مؤشرات هذه العينة التي تبين الهجرة الكوردية من ريف ومدن محافظة الحسكة، في حين تختلف النسب ووجهة الهجرة بدرجاتها وأولوياتها في مناطق كوباني، الباب، عفرين.

- الشريحة الأكثر هجرة كانت شريحة الشباب بين (20-30) سنة حيث شكلت أكثر من نصف عدد المهاجرين.

- كان حوالي نصف المهاجرين من الجامعيين وحملة شهادات المعاهد.

تاسعاً: مقترحات على ضوء نتائج البحث

- لقد بينت الدراسة أن سبب الهجرة الرئيس كان ومازال اقتصادياً - معاشياً، بنسبة تقارب نصف المهاجرين (49%)، لذلك من الحكمة أن يتم البحث عن حل لوقف الهجرة في إطار الحلول الاقتصادية وتوفير المشاريع التنموية.

● ضرورة التأسيس لمشاريع تنموية - إنتاجية زراعية وتصنيعية لتوفير الغذاء وفرص العمل ولتحريك دورة الاقتصاد والاجتماع في المناطق الكوردية.

● تحسين الواقع الصحي وتوفير الدواء والأسعار المناسبة والمنتاسبة مع الدخل.

● إيلاء الاهتمام بالنظام التعليمي والاتفاق على مناهج تربوية بعيدة عن التدخلات والأجندات السياسية، وضرورة الحصول على الاعتراف بالمناهج التربوية في المناطق الكوردية، حتى يطمئن المقيمون في الداخل على مستقبل أبنائهم التعليمي.

● تأسيس جامعة، ضمن الاشتراطات الأكاديمية ومعاييرها المعروفة عالمياً. تأهيل جيل أكاديمي وتزويده بخبرات عالية للقيام بالعملية التدريسية باللغات الإنكليزية، العربية، الكوردية. طلب المساعدة من إقليم كردستان العراق ودول التحالف لهذا الغرض.

● تفعيل دور منظمات المجتمع المدني لنشر الوعي، التحصين ضد الفكر المتطرف، تعلم الإدارة وممارسة الديمقراطية، لخدمة قضايا المجتمع.

● تشكيل قوة عسكرية مشتركة وكذلك بوليس من كافة الأطراف الكوردية تساهم في رفد المجتمع الكوردي بالطاقات الشبابية للمساهمة في مهام الدفاع وحفظ الأمن ضمن المجتمع.

● تمكين وترجيح دور حقيقي للمرأة الكوردية وتأمين فرص التعليم والعمل لها .

● إتفاق الأطراف الكوردية على مشروع كوردي جامع، يخدم تشكيل إقليم كردستان سوريا، يشمل المناطق الكوردية جميعاً ويؤمن التكامل الاقتصادي والتواصل الاجتماعي بين مناطقه المتباعدة نسبياً.

هل ستفتح منبج الطريق إلى أربيل أم إلى دمشق؟¹

الملخص:

ترافقت عملية تحرير منبج من سيطرة مسلحي داعش مع حدثين دبلوماسيين مهمين، ذوي علاقة وثيقة بالمتغيرات الميدانية على الساحة السورية. فقد ظهر بعض جوانب التوافقات الروسية - التركية الجديدة إثر انتهاء اجتماع القمة بين الدولتين المنخرطتين بعمق في الحرب السورية، كما انطلقت تصريحات فاقعة من اجتماع وزيري خارجية إيران وتركيا، تفسر استراتيجياً على أن الدول الثلاث تتجه نحو التوافق على إيجاد أكبر مساحة للمشاركات بخصوص الشأن السوري، ربما في مقدمتها نسف المنجزات الجيوسياسية والمعنوية التي تحققت لصالح الكورد وخاصة قوات سوريا الديمقراطية، كما أنها توافقت على توجيه رسالة مشتركة إلى واشنطن وربما باريس وبرلين، تتلخص في أنها لن تسمح للكورد بإحداث تغييرات سياسية جوهرية، تترجم سيادياً على الأرض، كثمان لتضحياتهم وحربهم الواسعة على الإرهاب وطليعتها المتوحشة (داعش). في الوقت الذي لا تبدي واشنطن اهتماماً بتحركات موسكو - تركيا - إيران، فقد ثمنت انجازات قوات سوريا الديمقراطية وطردها لداعش من منبج، واعتبرت أن أحد أهم نقاط الاتصال بين الرقة والحدود التركية قد انقطعت.

1. نشرت في موقع شبكة رووداو الاعلامية بتاريخ 14 / 8 / 2016 على الرابط:

<http://www.rudaw.net/arabic/opinion/studies/14082016>

لا شك أن عملية تحرير منبج وضمها إلى مجموع المناطق التي تتم حمايتها من قبل قوات سوريا الديمقراطية، وبالتالي إدارتها من قبل سلطة الإدارة الذاتية بقيادة حزب الاتحاد الديمقراطي، شكلت منعطفاً في مسار المتغيرات السياسية والعسكرية على الساحة السورية، لدرجة أن قيادات كوردية تراهن على أنها ستعزز من مواقع ومنجزات الكورد، وستكون منبج ورقة تفاوضية قوية بيد مجلس سوريا الديمقراطي مستقبلاً، بل قد تزيد من رصيد حركة التحرر الكوردستانية. لقد ارتبطت منبج جغرافياً مع أربيل قبل أن يُفتح الطريق البري بينها وبين دمشق. كما أن قوات التحالف باتت قادرة على أن تستخدم طريق منبج - مناطق شمال الموصل - أربيل بأمان. فهل حقاً يمكن إدراج عملية تحرير منبج ضمن خانة (المنجزات الكوردستانية)، أو طموح تهيئة الأرضية لتأسيس سلطة فدرالية كوردية في شمال سوريا تدور في فلك أربيل؟ هذه الورقة تستشرف مجمل المتغيرات القادمة والتي ستتبع ثابت تحرير منبج وضمها إلى سلطة الإدارة الذاتية (الكوردية) في شمال سوريا. ويرجح في ظل المشهد الجيوسياسي المتشكل حديثاً، أن تأتي النتائج ليس لصالح الكورد والمعارضة السورية وإنما لصالح نظام الحكم في دمشق.

فليس المهم أن تكون الطريق البرية سالكة بين أربيل ومنبج، إنما الأهم من الربط الجغرافي هو أن معظم الروابط الإدارية والسياسية لم تنقطع بين دمشق ومنبج، فخلايا حزب البعث وما تبقى من عناصر استخبارات النظام مستيقظة وستنشط، وبالتالي سترتب على عودة منبج إلى سيادة دمشق تحول جذري وكبير، يكمن في سهولة وإمكانية ارتباط معظم مناطق الإدارة الذاتية في شمال سوريا برياً مع دمشق، كما سيعد الربط الجغرافي الحالي بين منبج وأربيل مجرد طريق آمن لنقل إمدادات التحالف الدولي. فعلى ما يبدو أن بيضة منبج ستجر معها سلة الإدارة الذاتية إلى قن نظام الحكم في دمشق بصيغة أكثر شفافية، وبذلك ستتحول إلى إدارة ذاتية (افتراضية) تمهيداً لتسهيل

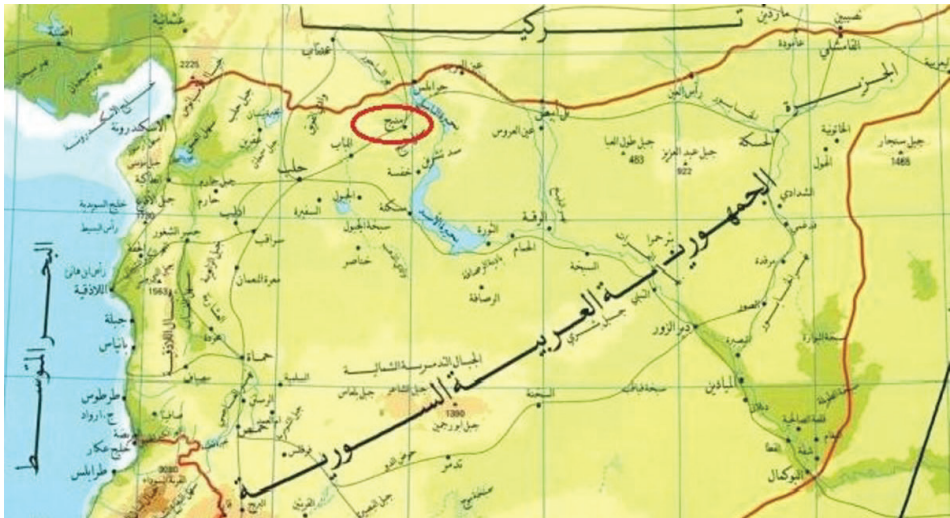
حل المسألة السورية في ظل تفاهم روسي - تركي - إيراني وتأمل أورو-أمريكي. تنبأ السيد مراد قره يلان، القيادي في حزب العمال الكوردستاني PKK يوم 23 حزيران 2016، بأن تحرير منبج سيعزز تحرر واستقلال مناطق غربي كوردستان: "مشدداً على أهمية السيطرة على مدينة منبج التي ستكون من التطورات المهمة للغاية، فالكورد في سوريا لا يناضلون من أجل الكورد فقط بل من أجل ديمقراطية سوريا".

بعد طرد مسلحي داعش من مدينة منبج، وتطويق ما تبقى منهم في شمال شرق المدينة، وبعد تأمين طريق حلب - الموصل العام الدولي، المار جنوب المدينة، يمكن لأي مسافر أو مركبة مدنية أن تنطلق من الدوار الجنوبي للمدينة سواء باتجاه الجنوب نحو سد تشرين، فمناطق محافظة الرقة، أو شرقاً نحو قره قوزاق فقريّة جبلي وصولاً إلى بلدة تل تمر والقامشلي في محافظة الحسكة، فالطريق الدولي بات آمناً من منبج إلى تل كوجر - ربيعة على حدود الموصل، ولنفترض أن الرحلة ستستمر داخل مناطق إقليم كوردستان العراق، مروراً بمناطق شمال الموصل أو جنوب دهوك، فالنتيجة هي كل الطريق البري المعبد القابل للاستخدام التجاري أو العسكري بات آمناً بين منبج وأربيل عاصمة إقليم كوردستان العراق، بطول يقارب خمسمائة وستين كيلومتراً. هذا الطريق مؤمن ومسيطر عليه من الناحيتين السياسية والأمنية من قبل القوات الكوردستانية على الأرض، سواء ضمن سوريا أو العراق، فضلاً عن أنه آمن تحت غطاء طائرات التحالف الدولي.

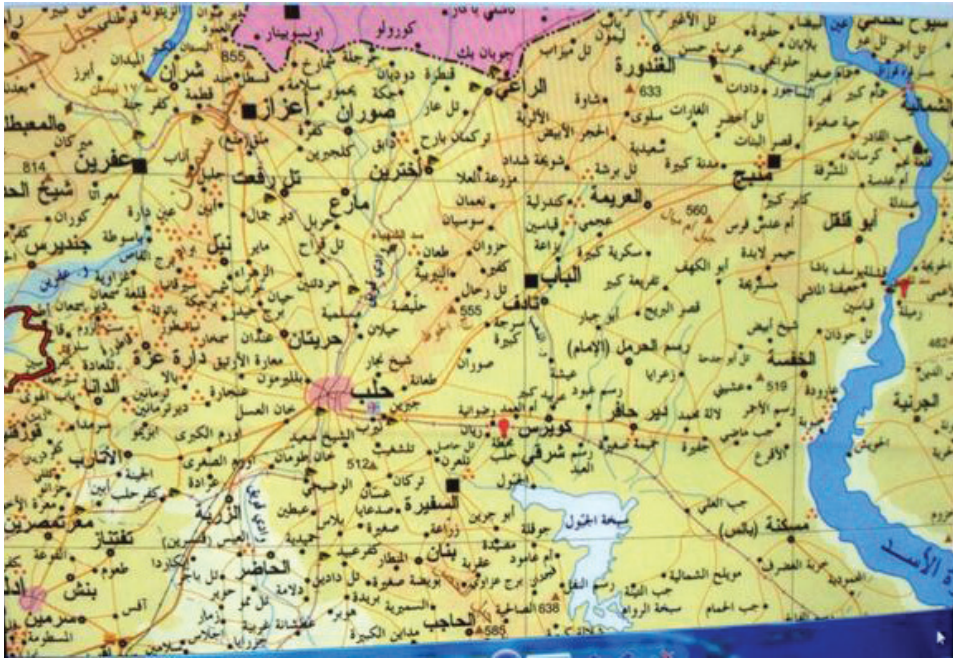
كيف سيتم توظيف هذا الواقع الجيوسياسي المستجد؟ وهل ثمة إمكانية لترجمته سياسياً وعسكرياً؟ وما النتيجة التي ستؤول إليه فعالية هذا الطريق، الذي تقارب أهميته اليوم أهمية قطار الشرق السريع بين استانبول وبغداد قبل مائة عام! ما هو مستوى الاستخدامات الرئيسة لهذا الطريق عدا عن مرور إمدادات قوات التحالف الدولي؟ هل أعطى موقع منبج الأهمية لهذا

الطريق؟ أم الطريق سيمنح أهميته الجيوسياسية لمنبج نفسها؟ لتطبع في المحصلة المرحلة القادمة باسمه، أي (مرحلة ما بعد منبج).

نشأت منبج الحديثة كبلدة صغيرة شيدت على أنقاض آثار مدينة يونانية - رومانية مندثرة، تمت إعادة إعمارها من قبل أوائل المهاجرين الشركس والشيشان نهاية القرن التاسع عشر. انتعشت وتبلورت نواتها الحضرية مع قدوم الفرنسيين، واتخذت ملامحها العربية الراهنة بعد هجرة أبناء القبائل العربية من الجنوب والتوطين فيها، كما نزع إليها الكورد من قراهم الشمالية القريبة ولكن بكثافة أقل، إذ لم تكن منبج يوماً وجهة أو حاضرة جاذبة للقرويين الكورد، كما كانت حلب.



موقع منبج على خارطة سوريا



تبدلت ملامح البلدة الاجتماعية والسياسية بعد حكم حزب البعث، فاتسمت بطابع فلاحى، ثم سيطرت عليها البنى القبلية بعد حكم حافظ الأسد وتم تعويم الزعامات العشائرية على حساب الحضرية، هذا وقد ظهرت في منبج قيادات عربية شابة ذات نزوع يساري في سبعينات وثمانينات القرن الماضي، إلا أنها فرغت من شحناتها وطموحاتها بسبب استبداد السلطة، فتم إقصاؤهم حتى فقدت مركزاتها وحاضنتها الإجتماعية، لقد باتت المدينة كتلة سكانية تقاد من قبل القيادات العشائرية والبعثية التي تمت السيطرة عليهما من قبل دوائر الاستخبارات. بعد دخول قوات سوريا الديمقراطية إليها،

وتخليص الكثير من المدنيين من سطوة وظلم داعش. ثمة تساؤل يفرض نفسه، ما الذي ستقدمه وتؤسس له هذه القوات، خاصة بمساعدة طليعتها المحلية (مجلس منبج العسكري) وبدعم من قوات التحالف الدولي؟ أي تحول أو إعادة تأسيس سياسية ممكنة ومحتملة في هذا الظرف العصيب؟!

لا يمكن لأي مراقب أو مواطن سوري موضوعي إلا وأن يقدر إيجابياً عملية تخليص منبج من داعش، أما كيف ستدار المرحلة التالية؟ ومن أين تتبع المخاوف؟ فسيظل موضوعاً خلافياً. لا شك أن قوات سوريا الديمقراطية هي ذات غالبية كردية، وأن مدينة منبج ذات غالبية عربية، وإن لم تعد لها هوية سياسية واضحة بعد كل الخراب والدمار الروحي والمادي الذي لحق بها طوال العقود المنصرمة، وآخرها سنوات حكم داعش الغاشم.

طوال العهد العثماني لم تكن مدينة منبج عامرة، ولم تكن ضمن الحواضر المحلية الكوردية ولا العربية، ولم تكن تالياً حاضرة ذات هوية مميزة بسبب تراجع عدد السكان المؤسسين لها من الشركس، لذلك لا يمكن تقييم مستقبلها السياسي ولا شرعنته على أساس قومي ولا قبلي، فالحاكم في سيناريو إدارته في المستقبل القريب هو المرجعية السياسية والتبعية السيادية، مع الأخذ بالاعتبار أجنادات القوى الكبرى التي تحاول ترتيب ملامح سوريا القادمة.

إن مراكز القوى السياسية ذات المرجعية السيادية أو الثورية التي ستتنازع على إدارة منبج في الأيام والأشهر القادمة مرتبطة عضوياً بتطور سيناريوهات الهيمنة والفعاليات السياسية على أرض الواقع، هذا الواقع السوري - العراقي - التركي المضطرب وشديد التحول.

أولاً: قوات سوريا الديمقراطية التي سيطرت عسكرياً على منبج ستكون المعنية بالإدارة، هي نفسها المتهممة بحملها لواء مشروع (قومي كوردي)، سواء تحت مسمى مناطق "الإدارة الذاتية"، أو مشروع فدرالية الشمال السوري الفضفاض. هذه القوات مرجعيتها الحالية والرئيسة تعود لقيادة يساروية

(ثورية) ذات ذهنية سياسية متحولة وطوباوية، تستقر في جبال قنديل وتدير المعارك على الأرض من خلف الستار، عبر قادة مقاتلين متطوعين ذوي خبرة قتالية عالية، ينسقون مع قوات التحالف الدولي بوضوح، ومع قوات السلطة في دمشق بوضوح أقل. وفي المحصلة لا يمتلكون رؤية سياسية ناضجة وواضحة المعالم والأبعاد لشكل سوريا المستقبل، سوى إطلاق جملة من المصطلحات العامة، كفدرالية الشرق الأوسط، كانتونات، كومينات للإدارة المحلية، تأخي الشعوب... لكن لا يمكن لمنهج بأي شكل من الأشكال أن ترتبط بمرجعية جبل قنديل ومركز (قيادة ثورة الشرق الأوسط) الكائن في مثلث إلتقاء الحدود الدولية لتركيا وإيران وإقليم كردستان العراق، بل من حق منبج أن تتبع في الفترة القريبة القادمة سيادياً وإدارياً (عاصمة) ما، فليس لقوات سوريا الديمقراطية عاصمة بالمعنى السياسي - السيادي، وبالتالي الحضري - الفيزيائي الملموس. وعلى مستوى أوسع لا يمكن لمشروع الإدارة الذاتية الديمقراطية ولا لمجلس سوريا الديمقراطية أن يستمر كقوة سيادية وإدارية على الأرض بدون مرجعية كردستانية أو إقليمية، كما ليس بمقدور هذا المشروع الجديد أن يعيد صياغة بنية متماسكة ومركزية لجغرافية سياسية وسيادية جديدة بدون مدينة تكون عاصمة لهذا المشروع، وهذا ما لم يتوفر بعد، خاصة أن مدينتي قامشلي والحسكة تداران فعلياً من قبل حكومة دمشق. وما سيزيد الوضع تعقيداً أن قوات سوريا الديمقراطية لن تتبرع بإدارة المناطق التي تحررها ميدانياً لأي جهة أخرى. كما يجب الأخذ بعين الاعتبار أن بعض المعلومات الميدانية والخبرية تؤكد مشاركة قوات أمريكية خاصة في العملية، وقيمت واشنطن عملية تحرير منبج بأنها مرحلة متقدمة للتحرك نحو تحرير الرقة وتثبيت التحالف مع قوات سوريا الديمقراطية. في حين نقلت مصادر تركية ما هو مخالف لذلك، ونسبت إلى البنتاغون أن واشنطن تؤكد على أن إدارة منبج ستعود للأهالي المدنيين، وتعدّها مدينة عربية تاريخياً.

ثانياً: الطريق السالك بين أربيل ومنبج لن تكون له أي ترجمة ومعادل سياسي أو سيادي ملموس على الأرجح، حيث أن حكومة أربيل على خلاف أيديولوجي وسياسي عميق مع حزب العمال الكوردستاني وبالتالي المنظومات التي تهدي بخطها الأيديولوجي - السياسي كمجلس سوريا الديمقراطي من جهة، كما يعاني المشروع القومي الكوردستاني بقيادة أربيل من ابتعاد واضح عن مستجدات الواقع السريعة من جهة أخرى، حتى باتت منظومة شبه رومانسية تعوم فوق معطيات الواقع السياسي والعسكري، فضلاً عن قراءتها المشهد بمنظور حزبي. فالعلاقات التجارية والاجتماعية شبه مقطوعة مع المناطق الكوردية في سوريا، ولم تتمكن أربيل من عقد مؤتمر قومي كوردستاني أو حتى تجميع الكورد في سوريا والعراق تحت خيمة واحدة، على أساس برنامج الحد الأدنى، حيث أن الكونفدرالية أو الاستقلال يتطلبان ترتيباً وتنسيقاً عالي المستوى ضمن البيت الداخلي الكوردي. من جهة أخرى نجد أن الدعم الأورو-أمريكي لأربيل لا يتجاوز سقف المعونات العسكرية لمواجهة داعش، ولا يترافق مع فلسفة سياسية جديدة تمهد لإعادة ترتيب أو صياغة الخارطة السياسية للمنطقة، بهدف تحقيق توازن بين دور أربيل العسكري الحالي ومكانتها السياسية والسيادية في المحصلة.

ثالثاً: لم تتبلور قوى قبلية أو مجتمع مدنية سورية في منبج أو غيرها من المناطق التي تنظفها قوات سوريا الديمقراطية من داعش، كما هي الحال في المناطق العراقية، لتقوم ببناء علاقات سياسية مع أربيل أو أنقرة. وفي المحصلة غياب المشروع الوطني الديمقراطي السوري، وتوزعه على مرجعيات متعددة، لا يشجع على الافتراض بان أهالي منبج وفعاليتها سيتواصلون مع حكومة عنتاب (حكومة ائتلاف قوى المعارضة)، أو قوى المعارضة المحلية في حلب وإدلب، بل يستشف من الواقع وعلى وقع انهيار البنى والروابط الاجتماعية

والسياسية المحلية، أن منبج كرمز ومفتاح للمدن العربية الخارجة للتو من تحت سيطرة داعش ستعاني من حيرة وتردد في التبعية السياسية والإدارية، وأن إدارة قوات سوريا الديمقراطية لها ستكون مؤقتة، برسم الأمانة، مع عناد متوقع لتمسك القادة الميدانيين بها.

أخيراً: في ظل غياب المشروع الوطني السوري الموحد، وفي سياق انكماش المشروع القومي - الوطني الكوردستاني وتوزعه على مسارين مختلفين ومتناقضين تماماً، وعلى ضوء انحسار الدور التركي أيضاً في الشمال السوري، وتراجعهم امام أجنادات كل من إيران وروسيا، فإن مستقبل منبج الموضوعي هو الارتباط من جديد مع دمشق. صحيح أن الطريق البري غير سالك حالياً بين منبج ودمشق، ولكن الصحيح أيضاً أنه في حال تأمين شرق وجنوب شرق منطقة الباب، حسب التحركات العسكرية اللاحقة، فإن احتمال الربط البري بين منبج ودمشق عبر مناطق شرق وجنوب شرق حلب بات محتملاً وممكناً. إن المشهد الجيوسياسي عقب تحرير منبج يفصح عن أن الأهم من الربط الجغرافي في هذا السياق، هو الروابط الإدارية والسياسية التي لم تنقطع بين دمشق وسائر مناطق سوريا، فخلايا حزب البعث وما تبقى من عناصر استخبارات النظام مستيقظة وستنشط، بالتالي سيترتب على عودة منبج إلى سيادة دمشق تحول جذري وكبير، يكمن في ارتباط معظم مناطق الإدارة الذاتية (الكوردية) في شمال سوريا برياً مع دمشق، كما سيعيد الربط الجغرافي الحالي بين منبج وأربيل مجرد طريق آمن لنقل إمدادات التحالف الدولي. فثمة احتمال بأن تجر بيضة منبج معها كل سلة الإدارة الذاتية إلى قن نظام الحكم في دمشق بصيغة أكثر شفافية، وبذلك ستتحوّل إلى مجرد إدارة ذاتية (افتراضية) تمهيداً لتسهيل حل المسألة السورية ولرسم ملامحها الرئيسية في ظل تفاهم روسي - تركي - إيراني وما يشبهه تأملاً فلسفياً وأيديولوجياً أورو-أمريكي.

لماذا يشتد الصراع الجيوبوليتيكي على شرق سوريا؟¹

بعد حوالي عشرة أيام من قصف القوات الأمريكية لفصائل شيعية "عراقية" ولبناية "مساندة لنظام دمشق ومنعها من الوصول إلى مركز التنف في شرق البادية السورية، لربط دمشق مع بغداد عبر معبر الوليد - التنف، أعلن قائد قوات الحشد الشعبي، أبو مهدي المهندس، يوم الإثنين 29/5/2017، في مشهد مفارق تماماً، وصول قوات الحشد الشعبي إلى الحدود العراقية، ضمن أراضٍ تابعة لقضاء "البعاج" غربي محافظة نينوى، تبعَ هذا الإعلان خطاب تهنئة موجه من رئيس الوزراء العراقي، حيدر العبادي، للمقاتلين الذين حققوا هذا النصر.

لا الخبر ولا التهنئة يشكلان مفاجأة للمتابعين، فقوات الحشد الشعبي تركز على محور غربي الموصل وجنوبي سنجار منذ عدة أشهر. إن التحكم بطريق تلعفر المؤدي إلى سوريا، عبر طريقين ثانويين متفرعين، الأول عن طريق الهول فالحسكة، والثاني البعاج - الشدادي فالرقة، بدأ عملياً منذ عدة أسابيع، كل هذه المتغيرات العسكرية ترافقت، بل نتجت عن تنسيق وتفاهم سياسي بين مجموع القوات التابعة لمنظومة المجتمع الديمقراطي الكوردستاني، أو بتعبير آخر PKK بمختلف تلاوينه، بما فيها قوات حماية سنجار الإزيدية، وقيادات فاعلة في تحالف طهران - بغداد - دمشق.

بات بديهياً ومكرراً أن نقول إن الهدف الرئيس من هذا الزحف باتجاه الحدود السورية ليس طرد داعش أو إنهاء وجوده الضعيف، بقدر ما هو

1. نشرت في موقع شبكة روداو الاعلامية بتاريخ 31/5/2017 على الرابط:

<http://www.rudaw.net/arabic/opinion/31052017>

تأمين طريق برية بين سوريا والعراق لترسيخ النفوذ الإيراني في الدول الثلاث "العراق، سوريا، لبنان"، وصولاً إلى شواطئ البحر المتوسط، في سياق التأسيس للمرحلة الأولى من حلم إيران في توسيع مجال حوض نفوذها الاستراتيجي الممتد من المحيط الهندي إلى البحر المتوسط.

يبدو أن هذا ما يتحقق على أرض الواقع، وإن في صيغته الأولية، لكن السؤال الذي يفرض حضوره بالحاج، لماذا أميركا صامتة تجاه الاتصال المباشر بين قوات سوريا الديمقراطية في محافظة الحسكة، وقوات الحشد الشعبي في العراق، عبر منطقة نفوذها وتحت أنظارها؟ هل الترابط الجغرافي العراقي - السوري مطلوب أمريكياً في هذه المرحلة؟ ويتم السعي الحثيث لتثبيتته على محورين، شمالي عبر سنجار - الهول والبعاج - الشدادي، وقد أنجزت تحت إشراف أمريكي غير مباشر، في حين أن الاتصال الجغرافي المنشود بين بغداد ودمشق على المحور الجنوبي، أي عن طريق البادية ومركز التنف فمعبّر الوليد، تعترض عليه أميركا، بل منعتة عسكرياً، فلماذا؟!!

ينبغي الإقرار بأن الحرب الجيوسياسية على سوريا ومستقبلها قد دخلت مرحلة تسخين جديدة، لترسيم أهم خطوط وملامح حقول النفوذ، فأمریکا مازالت تعتبر كلاً من الحشد الشعبي وقوات سوريا الديمقراطية حلفاء لها، وتواصلهم وتعاونهم جغرافياً على الأرض، خاصة في المحور الشمالي (سنجار - الحسكة)، لا يثير حفيظتها، بل ربما ستستخدمه وتستثمره ضد جهة ثالثة، كما يُستتج أن تناول الإدارة الأمريكية للملف السوري قد تفرع إلى ملفين متباينين جغرافياً وسياسياً، نصف سوريا الشمالي يراعى في تناوله الحساسيات التركية والإيرانية ومصالحهما، في حين ملف جنوب سوريا تتم فيه مراعاة مصالح إسرائيل والأردن وأمنهما.

كما أن صيغ التعامل مع جنوب وشرق سوريا مازالت في مرحلة الحوار والتفاهم مع الأطراف المعنية، فالمفاوضات جارية حول مستقبلها، لذلك فإن

القوات الأمريكية والأردنية والنرويجية تعزز مواقعها في التنف، وثمة مصادر تشير إلى استمرار المعارك في الأيام الثلاثة الماضية لاستبعاد القوات السورية عن التنف، التي تبعد عنها لمسافة تتراوح بين (33 - 49) كيلومتراً، حسب تقدمها وتقهرها، فضلاً عن أن طائرات الأباتشي لا تغادر منطقة البادية السورية، التي تشهد أيضاً تحليفاً مكثفاً للطيران الحربي التابع للتحالف الدولي، إذ تقوم بتمشيط الحدود السورية - الأردنية وصولاً إلى الحدود العراقية.

في سياق متصل تشير مصادر إلى أن الولايات المتحدة وبريطانيا أرسلتا في 20 - 21 من أيار الجاري "150" عسكرياً من قواتهما الخاصة، مجهزين بعتاد متطور، لدعم فصائل المعارضة السورية في هذه المنطقة.

المعركة الجيوسياسية على شرق سوريا لم تعد تقتصر على ميادين القتال، لكنها تجري على طاولة المفاوضات أيضاً، فقد جرت جولة من المفاوضات بين الولايات المتحدة وروسيا وأطراف أخرى في الأردن، لبحث مستقبل المنطقة الآمنة في جنوب سوريا، وعلاقتها مع منطقة الصراع في البادية، مع احتمال التركيز في الجولة الأولى على استبعاد الميليشيات الداعمة لحكومة دمشق من محور التنف، في ظل تقديم روسيا مرونة في تفهم العملية العسكرية الأمريكية يوم 18 أيار ضد حلفاء حكومة دمشق.

في الختام يبدو أنه بدون التفاهم مع روسيا لن تكون المعارك في البوادي السورية الخالية من السكان سهلة، حيث السيطرة للقوة الجوية، كما أن ترسيم مناطق النفوذ يتطلب المزيد من المفاوضات، فضلاً عن المناوشات العسكرية، فقوات حكومة دمشق وحلفاؤها يسيطرون على أهم حقول النفط والغاز في محيط تدمر ومناطق غرب حمص، حيث توقفت على بعد حوالي 50 كيلومتراً من التنف.

المعارضة تعزز مواقعها في القلمون الشرقي والمنطقة الجنوبية، إضافة إلى شرق البادية في محاولة لتأمين أكبر رقعة جغرافية لحدود المنطقة الآمنة في

الجنوب، في حين أن حزاماً برياً لا يقل عمقه عن 70 كيلومتراً مازال يفصل قوات حكومة دمشق عن الحدود العراقية.

كنتيجة للخارطة العسكرية والسياسية الجديدة، نفترض أن أمريكا لم تقرر بعد معاداة طهران وتقويض نفوذها تماماً، بل تتناغم معها عبر وسطاء كحكومة بغداد والحشد الشعبي من جهة، وقوات سوريا الديمقراطية من جهة أخرى، ومن الواضح أن التواصل البري بين طهران - بغداد - حلب - دمشق بات قائماً، لكن تحت المراقبة والتحكم الأمريكيين، فقد يكون هذا الاتصال الجغرافي في شمال سوريا بين "الحشد وقسد" ورقة ضغط جديدة تمارسها الإدارة الأمريكية على تركيا.

أما على محور جنوب وشرق سوريا، فيبدو أن أمريكا هي وحدها التي ستقرر متى يتم فتح معبر الوليد - التنف، وبالتالي سيكون طريق بغداد دمشق سالكاً بأمرها فقط، وعند الضرورة، يُعدّ التموضع الأمريكي معززاً بقوات الحلفاء في شرق سوريا، والتناول الجديد للمستقبل السياسي لهذه المنطقة الشاسعة التي تربط شمال الجزيرة العربية مع كل من سوريا، العراق، وبالتالي تركيا، مفتاحاً لمعرفة استراتيجية أمريكا ليس للتعامل مع الملف السوري فحسب، بل لفهم مجمل استراتيجيتها الشرق أوسطية.

القسم الثاني

لماذا تعادي بريطانيا "العظمى" كوردستان؟¹

بدعوة من وزير الخارجية البريطاني، فيليب هاموند، عقد في لندن اجتماع لوزراء خارجية 21 دولة، إضافة إلى الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة، وذلك لبحث تنسيق جهود التصدي لتنظيم الدولة الإسلامية "داعش"، حسب ما ورد على لسان المتحدث باسم وزارة الخارجية البريطانية فرح دخل الله، التي أشارت إلى أن هذا اللقاء: "سيكون جزءاً مهماً من جهود التنسيق مع شركائنا في التحالف للعمل بأكثر السبل فعالية... وهي فرصة لاستعراض الجهود المبذولة للتصدي لداعش، وكذلك سبل مكافحة تمويله، والحد من تدفق المقاتلين الأجانب للانضمام لصفوف التنظيم"، إلى آخر بنود أجندة الاجتماع. جدير ذكره أن بريطانيا تعمل نظرياً مع التحالف الدولي الذي يضم أكثر من 60 بلداً في العالم، لتنظيم الجهود لتقويض الإرهاب، على الرغم من أن مشاركتها هي مجارة للأحداث، وأكذوبة يفضحها عدد الطلعات الجوية لسلاح طيرانها، فعدد هذه الطلعات لا يعادل نصف طلعات سلاح الجو الإماراتي!؛

لقد تفاجأت القوى العراقية الرئيسة التي تقاتل داعش على الأرض من عدم دعوتها إلى هذا الاجتماع الذي يخص ما يجري في مناطقهم مباشرة، في الوقت الذي دعيت إليه دويلات مثل البحرين ذات الإمكانيات المتواضعة، وقطر المشكوك في مصداقيتها في محاربة الإرهاب.

وكرّد فعل أولي على اجتماع لندن الكرنفالي، أبدى رئيس إقليم كوردستان

1. نشرت في موقع شبكة روداو الاعلامية بتاريخ 2015 / 26/1 على الرابط:

<http://www.rudaw.net/arabic/opinion/26012015>

العراق، من الجبهات الأمامية لقتال داعش، استيائه وأسفه لعدم دعوة ممثلين عن إقليم كردستان إلى هذا الاجتماع، وذلك في بيان وزع يوم الجمعة 23 كانون الثاني 2015.

من جهتها أعلنت القوى العربية السنية في العراق عن موقف مشابه، وأوضحت لجهات إعلامية متعددة، بأن الوفد المشارك في مؤتمر لندن يفتقر إلى أي مسؤول من المكون السني. كما بينت الهيئة السياسية لتحالف القوى العراقية وائتلاف الوطنية، أن تركيبة الوفد (السيدان العبادي والجعفري) يعد تهميشاً جديداً واستثنائاً غير مبرر لحضور المؤتمر.

وفي محاولة لمعرفة حقيقة الموقف الأمريكي من هذه الدعوة الملتبسة، والمتمثل بإقصاء ممثلي إقليم كردستان العراق، والقوى العربية السنية في العراق، وبناء على إصرار مراسل شبكة رووداو الإعلامية في واشنطن، نامو عبدالله، أجابت المتحدثة باسم الخارجية الأمريكية، جين ساكيالتي، في مؤتمر صحفي عقد يوم 23 كانون الثاني في العاصمة واشنطن، عن التساؤل بطريقة استفزازية: "نعم، حيدر العبادي يمثل جميع العراقيين".

وهذا ما يشير إلى أن أمريكا متفهمة للعبة بريطانيا القديمة - الجديدة والسخيفة في الوقت نفسه، فقد جرّت حكومة كامرون وراءها إدارة أوباما الهزيلة في هذا الموقف على أقل تقدير.

ما حدث لم يكن مفاجئاً للمراقب المهتم بالسياسة البريطانية، فهو تعبير صادق عن الذهنية البريطانية الكولونيالية في معالجة شؤون العراق، لأنها حلقة جديدة في نفس سياسة إعادة إنتاج المشاكل، وليس حلها. وهي نفس السياسة المتبعة منذ العهد الملكي، المتلخصة في الميل الواضح والصريح إلى جانب السلطة المركزية، أيّاً كانت هذه السلطة، ملكية أو بعثية أو شيعية، لأنها سياسة مريبة ورتيبة تتغاضى عن عمق وطبيعة المتغيرات الداخلية والمحيطية بالعراق اليوم.

أما بالنسبة للكورد وكوردستان فالموقف البريطاني، هو استمرار وترجمة جديدة لحقيقة معاداة حكوماتها المتعاقبة لطموحات الشعب الكوردي، طوال قرن كامل من الزمن. فمنذ أن تفوّه تشرشل بكلمات معادية للكورد وترجمها بتحطيم كوردستان على أرض الواقع بعد الحرب العالمية الأولى، وحتى يوم أمس، تنفّذ نفس السياسات، عندما تعمدت حكومة ديفد كامرون (اليمينية المحافظة) إلغاء دور الكورد والتعظيم على انتصاراتهم في ساحات محاربة الإرهاب. إن موقف حكومة كامرون هذا ما هو إلا محاولة للاستدارة حول المنجز السياسي والعسكري والدبلوماسي الذي حققه إقليم كوردستان في الأشهر والسنوات الأخيرة، وهي محاولة يائسة لإعادة تحويل إقليم كوردستان إلى محافظة منسية في إحدى "مستعمراتها" حسب ذهنية حكومة كامرون الزهايمرية.

أما ما هو مستغرب، فهو أن النخب الكوردية الثقافية والسياسية لم تتأكد حتى الآن من أن بريطانيا تعادي الكورد باستمرار وبشكل سافر، ويصعب عليها أن تجد كوردستان متقدمة ومنتصرة. فعلى إعادة قراءة مواقف بريطانيا، وكذلك العديد من النصوص التي تثبت هذا العداء، بدءاً بمذكرات تشرشل وصولاً إلى الوثائق البريطانية المفرج عنها مؤخراً، مروراً بعدد كبير من المستشرقين والرحالة والصحفيين والباحثين الأكاديميين، فثمة اتفاق عام عندهم جميعاً، يتخلله بعض الاستثناءات، فهم يُسَفِّهون الكورد ويُصورونهم كغزاة ومحتلين لأراضي الغير. "قبائل متشرذمة غير قادرة على بناء دولة عصرية"، ولذلك حَرَمَهم العرش البريطاني من التمتع بحق تقرير المصير سابقاً. الموقف البريطاني هو أسوأ طريقة يمكن أن نتصورها للتكفير عن الذنب، لأن جريمتها الأولى لا تُغتفر، وستظل ماثلة أمام أعين أجيال من أبناء ضحايا هذه السياسة. ما يفرض نفسه إزاء السياسة البريطانية والسياسة الذيلية لإدارة أوباما في موضوع محاربة داعش، هو إعادة التأكيد على ضرورة التوجه نحو تحالفات

محلية في العراق وسوريا ودول الجوار، لإيجاد حل مستدام لمعضلات المنطقة، فبهكذا منطق وسياسة بريطانية ملتوية، لن تصل المنطقة إلى بر السلام والتنمية.

أخيراً، وبهذه المناسبة أجد من الضروري أن تفكر النخب الثقافية والمنظمات الحقوقية الكوردستانية في وضع تصور وترتيبات لرفع دعوى قضائية ضد الحكومة البريطانية، بصفتها وريثة بريطانيا الاستعمارية العظيمة، وكونها تتحمل مسؤولية المشاركة في تقسيم كوردستان، وتقع على عاتقها أيضاً مسؤولية الإبادة الجماعية والحروب السياسية ضد الكورد. فعلى أبناء الضحايا وذويهم، بدءاً من ضحايا قصف السليمانية وبارزان من قبل الطائرات البريطانية، وصولاً إلى مجزرة حلبجة، رفع دعوى قضائية في المحاكم الدولية المختصة ضد من يتحملون وزر ما تعرض له الكورد من مجازر وحرمان سياسي خلال مائة عام. فحكومة بريطانيا ومعظم رؤسائها السابقين مسؤولون عن مأساة الكورد، وهم شركاء في تقسيم وتحطيم كوردستان، وبالتالي متهمون بسفك وهدر الدم الكوردي طوال قرن من الزمان، فمشكلتنا مع بريطانيا أكبر من هذا المؤتمر.

لماذا سايكس - بيكو باقية وتترسخ؟¹

ملخص

على الرغم من التفاؤل وزخم الفعاليات التي أدانت اتفاقية سايكس - بيكو، بمناسبة مرور مائة عام على توقيعها، وبصرف النظر عن كل الدراسات الاستشرافية والتوقعات التي رجحت أن خارطة المنطقة مقبلة على التغيير الحتمي، فإن حقيقة ودرجة هذه المتغيرات مازالت موضوعاً خلافياً قابلاً للسجال وخاضعاً للتقييم. فالطبيعة المفتاحية والرمزية لاتفاقية سايكس - بيكو تكمن في أنها أسست للنظام الكولونيالي في الشرق الأوسط، وبالتالي مهدت لتشكيل دول جديدة، وهيئات الأرضية لتثبيت نظام إقليمي، سياسي واجتماعي مازال قائماً. ليس من السهل تغيير هذا النظام الإقليمي القائم منذ حوالي قرن، لأنه مرتبط جدياً بالنظام العالمي، متأثراً برسوخه أو بمتطلبات تغييره. تحاول هذه الورقة استعراض جملة من الآراء التي تستشرف مستقبل المنطقة، وتحدد أهم الحوافز التي تفضي إلى احتمالات التغيير، وفي مقدمتها واقع العراق الذي يعد مفتاحاً لتغيير المنطقة، فكلما ازدادت درجة ضعف حكومتها المركزية، زادت معها احتمالات تفكك العراق وبالتالي انتقال هذا التغيير إلى دول الجوار، وصولاً إلى تصدع النظام الإقليمي. مع ذلك ترجح هذه الورقة استمرارية بقاء النظام الإقليمي على حاله في الأمد القريب لعدم توافر

1. نشرت في موقع شبكة روداو الاعلامية بتاريخ 1/6/2016 على الرابط:

<http://www.rudaw.net/arabic/opinion/studies/01062016>

شروط ومقدمات التغيير الجذري، والتي تتلخص في: اضطراب شديد في النظام الإقليمي، رغبة وتوافق دوليين على تغييره كمدخل لحل مجموعة من أزمات ومعضلات الشرق الأوسط السياسية والاقتصادية المتفاقمة، فضلاً عن توافر محركات التغيير الداخلية المزعزعة لخارطة المنطقة القديمة، ومن أهمها بروز قوة كوردستانية سياسية وعسكرية قادرة على تفعيل عملية التغيير وحميته، وكذلك رغبة فعالة من العرب السنة، في كل من العراق وسوريا، للقبول والمساهمة في التغيير الجذري للخارطة السياسية، بدءاً بنواة الشرق الأوسط التي يسكنونها، ومازالت تحت سيطرة تنظيم الدولة الإسلامية (داعش). مقدمات التغيير الضرورية لم تتوافر بعد، كما أن أهم شروط الاستمرارية التي يستمد النظام الإقليمي منها عوامل البقاء والثبات مازالت قائمة. لكن من الصعوبة عودة الإقليم إلى ما كان عليه قبل انتفاضات الربيع العربي، وباتت الأفكار والحلول، من نوع الفيدرالية والكونفدرالية، مخرجاً من الأزمة ويتزايد درجة تفهمها وقبولها، فالسيناريو المتوقع أن السقف العالي للتغيير مازال ينحصر داخل الحدود القديمة لدول المنطقة، ومن المرجح أن يتركز التغيير السياسي القادم على طبيعة الأنظمة الحاكمة، لا على تغيير بنية الدول القائمة أو إزالتها تماماً.

• العراق: البداية والنهاية

بمناسبة مرور قرن كامل على توقيع اتفاقية سايكس- بيكو في 16 أيار 1916م، شهدت مناطق عديدة من كوردستان والمهجر نشاطات مكثفة للتذكير بهذه الاتفاقية والتنديد بها، كان أكثرها زخماً ما جرى يوم السبت 14 أيار 2016 في مدينة كولن الألمانية. أخذ التنديد بهذه الاتفاقية طابعاً رمزياً، إذ أن الاتفاقية مهدت لتقسيم منطقة الشرق الأوسط عموماً، وبلاد الكورد خصوصاً، بطريقة حادة لم تأخذ بعين الاعتبار أي محددات وضوابط قومية أو اجتماعية،

ولم ترعِ التقسيمات الإدارية وعلاقات الجوار التي كانت تسود المنطقة منذ حقب طويلة، كما أسست للنظام الكولونيالي الذي ساد منطقة الشرق الأوسط ما بين الحربين العالميتين.

بالتوازي مع هذه النشاطات، تصاعدت درجات الحماسة في رجم الاتفاقية وتحميلها أكثر مما تتحمل من مسؤولية، حتى باتت أوساط سياسية كردية عديدة تعلن أن نهاية هذه الاتفاقية حتمية، قد انتهى مفعولها وسقطت أخلاقياً على أرض الواقع، وبالتالي استبشروا خيراً بتغيير الخارطة الكولونيالية وما تحت الكولونيالية التي أسست الاتفاقية لها، في ربط ميكانيكي بين الخلاص والتحرر ومثوية الاتفاقية.

في مقدمة من أشار إلى هذه النهاية المعنوية والسياسية للاتفاقية، وضرورة إعادة رسم حدود دول المنطقة بما يتطابق مع مصالح وتطلعات شعوبها والبدء بمرحلة سياسية جديدة، السيد رئيس إقليم كردستان العراق، مسعود البارزاني، وفي أكثر من مناسبة وموقع. فلماذا هذا الإصرار من جهة؟ ومن أين تستمد هذه الفعاليات والجماهير المنتفضة قوتها وإيمانها بالتغيير الحتمي؟! في الواقع، ليس الحديث عن التغيير المرتقب الذي كان يُتوقع أن يطال البنية السياسية للشرق الأوسط بجديد، ولا هو حلم رومانسي كردي فحسب، فقد ظهر أول ما ظهر على شكل قراءات علمية نخبوية، خاصة في إطار الدراسات الاستشرافية لبعض مراكز الأبحاث والجامعات، إلا أنها تزايدت، تكررت وتعمقت مضامينها مع كل منعطف جيوسياسي وحدث كبير على الصعيدين الإقليمي والعالمي، خاصة منذ تفكك الاتحاد السوفييتي السابق، بعد تغيير خارطة وحدود الدول في أوروبا الشرقية، آسيا الوسطى والقوقاز، فضلاً عن فعالية وقوة إعادة توحيد ألمانيا، وبالتالي تصدع النظام العالمي المنبثق من مؤتمر يالطا (1945م)، بعد الحرب العالمية الثانية.

لا يمكن الفصل بين مسألتي التقسيم والتكوين الحالي للشرق الأوسط وبين

ظاهرة تكون الدولة العراقية كمحور وأساس لها، كانت أرض العراق ومازالت رقعة جيوسياسية معقدة، فقد كانت منطقة صراع عثماني - صفوي طوال عدة قرون، لدرجة أن الحكم العثماني لم يستقر فيها إلا لسنوات قليلة.

إثر التراكم الرأسمالي في أوروبا الوسطى، ومع تنامي القدرات العسكرية الألمانية، تحالفت ألمانيا مع السلطنة العثمانية لمواجهة التوسع الكولونيالي البريطاني - الفرنسي، فبدأت مشاريع الهيمنة العسكرية والاقتصادية وانفتحت بوابات الصراع على الشرق الأوسط أمام الدول الأوروبية الرئيسة، إلى أن شكل مد خط سكة الحديد لقطار الشرق السريع، الذي ربط برلين مع إستانبول، وصولاً إلى بغداد، إحدى أبرز النقاط الجيوستراتيجية في السياسات الأوروبية عهدئذ، حيث أفسح الخط المجال لوصول القوات الألمانية إلى تركيا ثم العراق بسهولة، شكل خط الحديد هذا منعطفاً خطيراً في موقع العراق ضمن السياسات الدولية وقلب الموازين الجيوستراتيجية، بحيث أصبح النفوذ الألماني قابلاً للوصول إلى كوردستان وإيران وحتى منطقة الخليج، وهذا ما عملت بريطانيا على مقاومته بقوة، وثمة من يفترض أن قطار الشرق السريع هو أحد أهم عوامل وأسباب اشتعال الحرب العالمية الأولى وتسريعها. وما ان اشتعلت الحرب العالمية حتى قررت بريطانيا احتلال العراق والسيطرة على منطقة الخليج وعلى نفطها، ومنع وصول الألمان إلى العراق بأي ثمن.

لذلك جاءت اتفاقية سايكس - بيكو في جوهرها لتبرر الهجوم البريطاني على العراق، ولتؤسس لبداية المرحلة الكولونيالية في الشرق الأوسط، حيث انبثقت عن ذلك النظام الكولونيالي الدول القائمة حالياً، وبالتالي الخارطة السياسية لعموم منطقة الشرق الأوسط.

إن إتفاقية سايكس - بيكو، وربما فكرة تقسيم منطقة الشرق الأوسط، ولدت من صلب خطة التحكم بالعراق واستثمار نفطه، لدرجة أن بعض الآراء يحيل رسم الخطوط المستقيمة في الاتفاقية المذكورة إلى مسارات نقل النفط

فقط، إذ أن الخطوط لم تأخذ بعين الاعتبار أي تقسيمات إدارية أو تباينات ثقافية: "هو اتفاق بين الدبلوماسيين البريطاني والفرنسي لتقسيم المنطقة طبقاً لخطوط مستقيمة بالقلم، لا تمت للحقائق الاجتماعية بصلة. وما لا يعرفه الكثيرون هو أن تخطيط الحدود هذا كان قائماً على تقسيم الموارد البترولية في هذه المنطقة الغنية بالذهب الأسود، وبالتالي جاء التقسيم بناءً على رغبة كل من فرنسا وبريطانيا في تنظيم أنابيب البترول لكل منهما، حيث يبدأ أحد هذه الأنابيب من كركوك وينتهي طرفه في حيفا (بالنسبة لبريطانيا)، وطرفه الثاني في طرابلس اللبنانية (بالنسبة لفرنسا)، أي ينتهي في منطقة نفوذ كل منهما".

بدأت الخطوات العملية لاحتلال وتقسيم المنطقة في خريف العام 1914 عندما هاجمت القوات البريطانية بقوامها البشري الهندي - الباكستاني والبلوشي بأعداد غفيرة البصرة، وجرت معارك طاحنة ذهب نتيجتها عشرات الآلاف من القتلى، إلى أن استولت القوات البريطانية على بغداد: "دخلت القوات البريطانية بغداد في 11 آذار 1917 وهو حدث مهم بعد أربعة قرون من الحكم التركي. إنزعج بعض سكان بغداد وفرح بعضهم الآخر لقدومه. ألقى القائد البريطاني ستانلي مود خطاباً على أهالي بغداد قال فيه: إن البريطانيين جاؤوا محررين لا فاتحين".

كان العراق محوراً للاهتمام الكولونيالي البريطاني - الفرنسي وهاجساً رئيساً لكي لا تصل إليه ألمانيا، خاصة بعد إنجاز خط قطار الشرق السريع الذي يربط برلين بإستانبول وصولاً إلى بغداد! كما سبق ذكره، وهذا يدل على أن الحرب والرغبة بتقسيم المنطقة جاءتا قبل اتفاق سايكس-بيكو بعدة سنوات. لكن حدود الدول في الشرق الأوسط لم تستقر إلا بعد سلسلة من الاتفاقيات، حيث "أن سايكس - بيكو لا يُقرأ منفصلاً عن جملة الاتفاقيات والمعاهدات التي أعقبته، من وعد بلفور إلى لوزان مروراً بسيفر وسان ريمو،

وجملة الاتفاقات تلك هي من أعطى المشرق والإقليم شكله وخرائطه، أنشأ دولاً لشعوب غير قائمة أو غير مكتملة التشكل، وحرّم شعوباً متأسسة من حقها في الدولة وتقرير المصير، مثل الفلسطينيين والكورد". لذلك من المنطقي الحديث اليوم عن نهاية محتملة لـ"سان ريمو" في المقام الأول: "في مؤتمر سان ريمو في العام 1920 أعطت اتفاقية سايكس - بيكو، على سبيل المثال، الأراضي التي تشكل اليوم شمال سوريا لفرنسا، وتوقعت نظاماً دولياً للأراضي المقدسة. ومنح مؤتمر سان ريمو عصبة الأمم موافقته على الحدود التي رسمتها فرنسا وبريطانيا في وقتٍ لاحق - تمّ تأسيس لبنان خلال فترة الانتداب الفرنسي على سوريا، وتمّ فصل شرق الأردن خلال فترة الانتداب البريطاني على فلسطين، ونشأ الانتداب البريطاني على العراق من ثلاث ولايات عثمانية وهي الموصل وبغداد والبصرة. قد تكون الإشارة إلى الانهيار المحتمل للنظام الإقليمي في الهلال الخصيب باسم نهاية سان ريمو أكثر دقة، إلا أنه لا جدوى من الدخول في جدلٍ دلالي".

منذ الحرب العراقية - الإيرانية واحتلال العراق للكويت وتداعياته، باتت كل الدراسات والتوقعات تشير إلى أن النظام الذي تأسس إثر احتلال بريطانيا لبغداد في العام 1917م، وصولاً إلى مؤتمر يالطا (1945)، سيتغير بدءاً من العراق وعبره، وهذه الفكرة ترسخت بعد سقوط بغداد المدوي بيد قوات التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية في العام 2003، ومع هذا الحدث بات الاستقرار الجيوسياسي في الشرق الأوسط يشهد متغيرات عميقة ويواجه مصاعب حقيقية، لذلك ليس من باب التنظير أن يعد العراق مفتاحاً لتغيير المنطقة، فكلما ازدادت درجة ضعف حكومته المركزية زادت معها احتمالات تفكك العراق وبالتالي انتقال هذا التغيير إلى دول الجوار، وصولاً إلى تصدع النظام الإقليمي، إلى أن تنتهي المنظومة السياسية والحدود التي أسست لها اتفاقيتا سايكس - بيكو وسان ريمو وغيرهما. يبدو أن العراق بهذا المعنى بات أحد أهم مفاتيح إلغاء النظامين ما قبل الكولونيالي، أي النظام الوريث

للإمبراطوريات، وكذلك النظام ما تحت الكولونيالي المرتسم والمطبق على الأرض حتى وقتنا الراهن. إضافة إلى أن الحرب الأهلية السورية تساهم في زيادة دور العراق المرجح لعملية التفكيك، ومع ذلك يبقى البحث عن محددات التغيير في الشرق الأوسط، مساره والتحديات التي تواجهه غير سهل ولا بسيط.

• النظام الإقليمي على المحك

تعرض النظام الإقليمي في الشرق الأوسط منذ أمد طويل للاهتزاز، وتشكلت مقدمات لزعة بنيته الداخلية خلال عدة حروب، كما تم التنظير لإعادة تقسيمه على أسس سياسية وحسب تباينات محلية عديدة، فمنذ ثلاثة عقود وحتى في ظل ثبات وجمود نظام القطبين العالميين، تم الترويج لآراء وقراءات حول احتمالات تغيير خارطة الشرق الأوسط، من مدخل تفتتها: "وبات عنوان إعادة رسم خريطة الشرق الأوسط أحد العناوين الرئيسة في الكثير من التقارير والمقالات الصحفية، والأبحاث العلمية، التي تنشرها كبريات الدوريات، ومراكز الأبحاث المعنية بشؤون العلاقات الدولية، ومستقبل السياسة العالمية".

من جانب آخر استخدمت مؤشرات التغيير وقابليتها لأغراض دعائية وسياسية، حيث كانت تربط غالباً بمفكرين وجهات بحثية إسرائيلية، ولم تكن تلك التهم متأية من فراغ، فلقد نُشرت في هذا السياق عدة أبحاث متضمنة سيناريوهات تقسيمية، تم تهويل خطرهما من جهة، وأسطرتها من جهة أخرى، بدءاً بخطة أودد بينون - 1982 أحد أبرز العاملين في القيادة الاسرائيلية. تلخصت خطة بينون بلبنة العالم الإسلامي كله. كما نشر برنار لويس لاحقاً خارطة وتصوراً لمنطقة الشرق الأوسط منبثقة سياسياً، ومترجمةً التنوع الطائفي والقومي في المنطقة. استمرت السيناريوهات والتصورات في نفس الاتجاه وصولاً إلى رأي موشي يعلون، مدير المخابرات العسكرية الاسرائيلية وآخر وزير دفاع فيها، إذ أكد أن خطة بلقنة الشرق الأوسط ممنهجة وتسير عملياً نحو التطبيق. ما هو ملاحظ أن القراءات الاستشرافية والافتراضات قد

تكررت حول احتمالات التغيير المرتبطة ميكانيكياً مع آليات التقسيم للدول القائمة، لكنها في الغالب استندت بمنطقها الداخلي، على خطاب مختصره: أن التباين في ثقافات المنطقة وتركيبية شعوبها والتضاد في مصالحها ستؤدي إلى حتمية تحولها إلى دويلات صغيرة، دون تقديم مبررات، كما في حالة الدروز، والحكم مسبقاً على أن التباينات ما تحت القومية والطائفية ستولد ما يوازيها من دول مستقلة.

أحداث ما بعد سبتمبر 2001 وتراكم مجموع العوامل المحفزة للتغيير، شجعت من جديد على ترجيح كفة احتمالات تغيير خارطة المنطقة وإعادة تشكيل بعض دولها، وبات هذا الرأي يرد في سياق البديهيات بعد نمو وتمدد تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) واحتلاله لأجزاء واسعة من سوريا والعراق، وإعلانه بصورة دعائية ورمزية نهاية سايكس-بيكو في العام 2014.

بعد أن مرت الذكرى المئوية للاتفاقية، وبعد أن باتت حركة داعش في إلغاء الحدود ضمن أرشيف فيديوهات الترويج الاعلامي، واقتربت قوات الدولتين المركزيتين في بغداد ودمشق من أطراف حصون داعش، مع جملة من المعطيات الأخرى، ترافقت مع عجز في تقديم مشاريع سياسية جديدة، وخطط عملية لحل معضلات الدول القائمة، وجمود في المبادرات الدولية الفعالة، كل ذلك ساهم في إعادة صياغة وبلورة آراء مغايرة، لتعلن أن النظام الإقليمي ثقيل وراسخ، يحمي مصالح طبقات حاكمة متجذرة لدرجة أنه لن يتغير سريعاً وأن التغييرات كلها ستجري داخل الحدود القديمة، فضلاً عن أن الدولتين اللتين تشكلان ركيزة النظام الإقليمي تعملان بروية للمحافظة على حدودهما الخارجية وكيانهما المركزي.

حتى تركيا، المتضررة نظرياً من اتفاقية سايكس-بيكو، هي أول من يهدف ويؤكد المحافظة على الحدود الراهنة، وإن تعالت فيها آراء تريد أن تخفف من المعضلات التي أنتجتها الحدود القديمة: "هذا النظام الذي نشهد

اليوم انهياره ليس حصيلة اتفاقية واحدة، كما أن هذه الحدود لم تكن وليدة لحظة واحدة، لذا فإن انهياره بكل تأكيد لن يكون كذلك وليد لحظة ولن يكون دفعة واحدة... لهذا السبب لا بد من تخطي الحدود والتجاوز عن اصطلاحيتها وتجريدها من أي قيمة تحملها. بكلمات أخرى، بدلاً من رسم حدود جديدة مكان تلك الحدود القديمة، من الأولى أن نصب اهتمامنا على تطوير توجهات ورؤى جديدة تتجاوز الحدود واصطلاحيتها، هذه التوجهات قد تكون حدوداً أكثر مرونة أو مساعي نحو الاندماج والتكامل بين الدول أو تشجيع وتبني التعاون المشترك".

وعلى العكس من بعض الآراء السياسية التي تشير إلى أن إيران تسعى لتغيير خارطة المنطقة عبر تعويم صيغة الفيدراليات الطائفية، فإن هدفها الحقيقي يكمن في المحافظة على الشكل الخارجي للدول الحالية وزيادة نفوذها داخل منظوماتها القديمة، سعياً للتحكم عن بعد بحكوماتها: "هوية النظام الإيراني الإيديولوجية تستقيم مع أية حالة تفتيتية... فالفيدرالية الطائفية السياسية، تحدد المسار الإيراني الفعلي في تقسيم المنطقة كلها، ومنها الأمة العربية انطلاقاً من العراق".

لا شك أن الدور الحاسم للقوى الدولية بلغ ذروته قبل مائة عام في مرحلة صعود الكولونيالية وضمور إمبراطوريات المنطقة، أما الآن فالمعادلة معكوسة، فعلى ما يبدو ثمة شبه إجماع على أن الدور الرئيس سيكون في صياغة سمات المنطقة للقوى الإقليمية الفاعلة وخاصة إيران وتركيا والسعودية: "القوى الإقليمية تلعب دوراً متعاضداً في تقرير مستقبل المنطقة، واللاعبون "اللدول"، باتوا اليوم، قوى يُحسب حسابها... فلا مستقبل لأي اتفاق للتقسيم بدون موافقة الأمم المتحدة ومجلس الأمن، ناهيك عن تعاضد قدرات شعوب المنطقة ومجتمعاتها على المقاومة".

باختصار، وبدون الإسهاب في عرض الآراء، لا يمكن أن نتصور تغييراً جذرياً

في خارطة المنطقة بدون أن يواجه مقاومةً من قبل القوتين الرئيستين في الشرق الأوسط ودعامتي استقرارها، تركيا وإيران، حتى وإن اختلفت مصالحهما وتناقضت رؤيتهما للمشهد السياسي، ستظل كل من تركيا وإيران معترضتين من حيث المبدأ على أي تغيير يلامس الحدود الخارجية لدول المنطقة، لأنهما متفقتان على جزئية واحدة تكمن في التخوف من القوة الكوردستانية الصاعدة. وهما ليسا على استعداد للقبول بنظام إقليمي جديد على حساب دورهما المركزي، ونظراً لرغبتهما في تغيير بعض الأنظمة، كل حسب مصالحه، فانطلاقاً من هذا الموقف المتناقض تتم إعادة إنتاج معضلات سياسية أكثر تعقيداً.

• نظام دولي محافظ

في علاقة جدلية ومركبة بين المستويات الوطنية والاقليمية فالدولية، يبدو أن كلاً من العراق وسوريا كانا وسيظلان مفتاحي التغيير للنظام الإقليمي والسياسي القائم في الشرق الأوسط، ومن هنا نجد أن التريث والترقب والتزدد عنوان رئيس لهذه المرحلة، وخاصة في بند تغيير أنظمة الحكم، ودور القوى الدولية العظمى فيه، كمدخل للتأسيس للمرحلة الجديدة. إن تغيير النظام الإقليمي المترسخ بعد الحربين العالميتين ضمن المشهد الراهن، يتطلب تغيير نظامي الحكم في دمشق وبغداد، كخطوة تمهيدية ستمهد بدورها لتغيير بنيتها الداخلية، فتنتقل إلى الجوار.

لكن، تأكد أن النظام الدولي غير قادر على البت في هكذا عمليات تغيير كبرى، بسبب اضطراب العلاقة بين أطرافه، فضلاً عن أنهم غير متوافقين على فكرة التغيير نفسها. إذ يبدو أن النظام الاقليمي البديل لم يتبلور، وهو مترابط مع النظام الدولي الذي لم يترسخ ولم تتضح معاملته الأخيرة بعد، وما التقارب الأمريكي - الروسي إلا أحد مقدمات التفاهم على الإطار العام للنظام الدولي، أو هو في الواقع مسعى خجول لبناء ما يشبه نظاماً عالمياً متعدد الأقطاب

عبر التوافق الأولي على شكل ومستقبل الشرق الأوسط، وكذلك الحرب على الإرهاب.

ويفترض أن تتم إعادة تشكيل النظام الاقليمي الجديد، عبر احتمالين، الأول أن تبقى الحدود الخارجية للعراق ثابتة مع إعادة رسم حدودها الداخلية، سواء بصيغة كونفدرالية أم فدرالية، والاحتمال الآخر أن تنضم أجزاء من خارج العراق إلى دولها الثلاث المتشكلة (الكوردية، السنية، الشيعية) وهذا ما سينهي عملياً شكل الحدود الخارجية لدولتي العراق وسوريا في الخطوة الأولى بعد أكثر من ثمانين سنة على تثبيتها بالصيغة الحالية. هذا المدخل إن تحقق سيلاصق إيران ويخصها قبل الولايات المتحدة الأمريكية، فإيران قد لا تكون تاريخياً معنية جوهرياً بالنظام الذي أسس بعد الحرب العالمية الأولى، لكنها تعترض على أن تبرز دولة كوردية على حدودها، وبدأت تعمل لوقف مسار تحررها وولادتها على أرض الواقع، لأن هذه الدولة ستؤثر على بنيتها الداخلية بالضرورة، على الرغم من أن الكثير من الآراء يتهمها بالتعاون مع القوى الدولية لإعادة رسم خارطة المنطقة لصالحها، خاصة من منظور قراءة المشهد السوري: "وكان سيرغي لافروف ومحمد جواد ظريف مُنحاً الدور الذي لعبه قبل مئة عام الفرنسي فرنسوا جورج بيكو والبريطاني مارك سايكس، بين تشرين الثاني 1915 وأيار 1916، عندما تقاسم بلدهما إرث الدولة العثمانية المتهاوية في المشرق العربي".

من جانب آخر، تركيا منخرطة عملياً في وقف مسار أي تغيير يفسح المجال أمام أي مكاسب للكورد، خاصة على طول حدودها مع سوريا، وما يزيد تعقيد المشهد الإقليمي أن كلاً من تركيا وإيران تسعيان وتلعبان أدواراً رئيسية لتغيير أنظمة المنطقة وإعادة ترتيب بيئتها السياسية لصالحهما، دون أن يصل هذا التغيير إلى كوردستان المقسمة بينهما، ومن هذا التناقض تتوالد العديد من المشكلات الإضافية، وبصرف النظر عن هذه النظرة المتخوفة لا يمكن

الفصل بين مسألة التغيير في الشرق الأوسط والملف الكوردستاني بأي شكل من الأشكال. في حين يظل دور القوى الإقليمية الأخرى ذا تأثير أقل، ولكن لا يمكن إهماله خاصة الدور السعودي والإسرائيلي، بعد تراجع الدور المصري. حسب قراءتنا الأولية الراهنة، فإن مصير الشرق الأوسط أحوّل مرة أخرى وبقوة إلى النظام الدولي الذي لم يبت بأمره ولم يفصح عن نفسه بصيغة أكثر وضوحاً مما هو عليه من عجز وترهل. النظام الدولي القائم افتراضاً مازال جامداً ويفتقد إلى الروح والفكر، يعاني من الجمود والتلكؤ، لدرجة يمكن توصيفه بأنه بات نظاماً محافظاً سلبياً، آخر ما يطلبه أو يقدر على تحقيقه هو تغيير البنية السياسية والدولية للشرق الأوسط.

يمكن الاعتماد بهذا الخصوص على عشرات الآراء التي تؤكد سلبية النظام الإقليمي إزاء سيرورة التغيير الإقليمية: "هذا هو الخطأ التحليلي النهائي لحجة "نهاية سايكس-بيكو". الغرباء هم من قاموا برسم تلك الحدود. يبدو أن لا مصلحة لأي غريب بإعادة رسمها، أو بالاعتراف بإعادة رسمها في الوقت الراهن. ولا شك أن الولايات المتحدة لا ترغب بذلك. قدمت الولايات المتحدة رعايتها لحكومة إقليم كوردستان منذ نحو 25 سنة، إلا أنها لم تشجع الكورد يوماً على إعلان استقلالهم. ولم يقترح أي زعيم روسي أو صيني أو أوروبي عقد مؤتمر دولي لإعادة رسم خريطة الشرق الأوسط. قد تشهد الدول هذه تفككاً داخلياً، وقد تنشأ سلطات "أمر واقع" حاكمة. ولكن لا يبدو أن رياح التغيير ستطال الحدود الدولية بحدّ ذاتها. يشهد كل عمل في الشرق الأوسط تصاعداً هاماً، مع خوض مختلف الجماعات المحلية والإقليمية معارك من أجل السيطرة على هذه الدول، ومع تقديم القوى الإقليمية المساعدة لحلفائها في هذه المعارك. ولكن يبدو أن هذه المعارك ستستمر، على الأقل رسمياً ومن حيث القانون الدولي، ضمن الحدود التي رسمها الفرنسيون والبريطانيون منذ نحو مئة عام. في الواقع، تعيش اتفاقية "سايكس - بيكو" طالما أن السلطة ضمن حدودها تتسم بالضعف".

لا تتوقف الآراء عند هذا الحد، بل ثمة من يرى، من أبناء الشرق الأوسط نفسه، أن عملية التغيير ستهدد الأمن الشرقي وأوسطي والأوروبي معاً، والتغيير هو مصدر الإرهاب الرئيس: "لذا فقد برز مؤخراً تفاهم كيري - لافروف، لرسم وإدارة الصراع وتحديد طبيعته ومستقبله في هذه المنطقة... لأن هذا المشهد الأمني والسياسي لم يكن، ولم يعد مقبولاً من قبل الدول الغربية وروسيا... وبما أن إعادة صياغة المنطقة جغرافياً يرتب مسؤوليات بالغة الصعوبة والتعقيد... كان لا بد من العمل على ضبط وتيرة الإيقاع الأمني ولجم انتشار الصراع المسلح أو على الأقل احتوائه والحد من تفاقمه".

بل أن بعض الأصوات بات ينتقد أوروبا لأنها تهمل وتستخف بالتفكك الحاصل في الشرق الأوسط، ويدعوها لممارسة المزيد من التحفظ إزاء المتغيرات، لأنها لا تنفذ تركتها ونظامها الذي خطته بدءاً بسايكس - بيكو، فهذا النظام يحمي أوروبا من مخاطر تفكك الشرق الأوسط.

إن ما أكد ويؤكد الطابع المحافظ للنظام العالمي، يتضح من عدم رغبته الصريحة في تغيير خريطة المنطقة، كما برزت وتمظهرت في عدم استعجال القوى العظمى وقلة حماسها لتغيير الأنظمة السياسية إبان مد الربيع العربي، وقد تلخصت عملية التحفظ في الموقف من بقاء نظام الحكم في دمشق، حيث كان سيشكل تغييره أحد أهم مفاتيح رسم مستقبل الشرق الأوسط، فالإصرار على بقاء النظام وتوافق القوى العظمى من أمريكا وروسيا إلى دول الاتحاد الأوروبي فالصين، هو مؤشر على الرغبة في البقاء والمحافظة على مجمل النظام الاقليمي العجوز والمتزلزل، وعدم المساس بمركزات بقاءه واستمراريته.

• النتائج

في ظل هذا المشهد، وفي استشراف بسيط لمشهد السنوات القليلة القادمة، من غير المتوقع أن تشهد خارطة المنطقة، وبالتالي النظام الإقليمي الشرق أوسطي، تغييراً جذرياً، للاعتبارات الأساسية التالية:

1. لم يتبلور النظام العالمي الجديد ولم يترسخ بعد، وهو في حالة من الاضطراب يصعب معها الاتفاق على تغيير خارطة الشرق الأوسط الأكثر حساسية في العالم، فضلاً عن عدم وجود حماسة ورغبة لإجراء تغييرات جذرية، بل أن النظام الدولي الراهن متحفظ حتى على تغيير الأنظمة الاستبدادية، وما التجربة السورية إلا تأكيد وتصديق لذلك.

2. الدول العظمى: أمريكا، روسيا والاتحاد الأوروبي والصين غير متطلعة ولا مقتنعة بالتغيير، وإلا لحسمت أمر تغيير نظام الحكم في دمشق منذ العام 2012، حيث كان يعد تغييره مفتاحاً لمجمل المتغيرات وإعداد الخارطة الجديدة للمنطقة.

3. أي تغيير جذري في الخارطة يقتضي بالضرورة التأسيس لنظام إقليمي جديد، مترافق على الأرجح مع ولادة دولة كوردستان، وستكون هذه الولادة على حساب كل من أنقرة، طهران، بغداد، ودمشق، وهذا ما لم ترجحه ولم تقرره القوى العظمى بعد. فمصلحة الدول الأربع مجتمعة أهم من التمسك بحق الكورد في الاستقلال.

4. إن النظام الإقليمي الذي أسست له إتفاقية سايكس - بيكو، ضرب مصالح تركيا وألمانيا في حينه، ولكن تركيا الراهنة تدافع عن الاتفاقية بهدف الحفاظ على مصالحها المستجدة والمتمثلة بالحفاظ على آخر الأقاليم غير التركية وهو كوردستان، في الوقت نفسه مصلحة إيران تقتضي أن لا تتزعزع الحدود الحالية.

5. ألمانيا، المتضررة من النظامين الإقليمي والدولي طوال القرن الماضي، لا

تبدى طموحات سياسية واضحة في الشرق الأوسط، وهي ليست بصدد استرجاع نفوذها، ولا تفصح عن مستقبل علاقتها مع المنطقة عموماً وكوردستان خصوصاً. فبدون سياسة ألمانية جديدة وطموحة تصعب صياغة نظام دولي وإقليمي جديد.

6. سيظل قرار التغيير الرئيس للفترة القادمة بيد واشنطن التي لا تفصح عن جوهر سياساتها تجاه المنطقة، أو لم تتبلور بعد أهدافها الاستراتيجية، وربما تعاني من خلافات داخل أطراف الإدارة الأمريكية. كما أن روسيا مازالت مترددة في مساندة الكورد، ولم تقرر تماماً أنها سترسخ موقع قدمها في كوردستان. في الجانب الآخر، ثمة عوامل مؤثرة يجب أن تتوافر لترجيح عملية التغيير في المنطقة، وبالتالي تنهي النظام الإقليمي الكولونيالي وما تحت الكولونيالي اللذين تشكل اتفاقية سايكس - بيكو مفصلاً وعنواناً لهما، وهي:

1. توافق دولي على تغيير النظام الإقليمي الحالي، واقتراح الإطار العام البديل في إقليم الشرق الأوسط على أقل تقدير. لأن مشكلات الإقليم بما فيها الحرب على الإرهاب تتطلب ذلك.

2. إنهاك قوة اللاعبين الرئيسيين التقليديين الضابطين للنظام الإقليمي، تركيا وإيران، وبلوغهما درجة من الضعف لن يتمكنوا معها من مقاومة عملية التغيير على الأرض، ولن يخوضا حروباً من أجل وقف سيل التغيير. وبالتالي ينبغي التخلص من متراجحة التوازن الإقليمي المزمنة: إيران - تركيا.

3. الشرط الرئيس الذي قد يهيء لتغيير الخارطة، ويشكل المسار الرئيس له يكمن في عملية استقلال كوردستان العراق أولاً، وهذا يتطلب ويستلزم موقفاً سياسياً كوردستانياً موحداً ومتحمساً لهكذا مسيرة استقلالية، فضلاً عن صعود استثنائي للقوة السياسية والعسكرية في عموم كوردستان. بمعنى ضرورة تحقق وحدة قومية شبه شاملة تحت قيادة موحدة، وتوحيد الجيوش الحالية وخاصة في إقليم كوردستان العراق ومناطق غرب كوردستان وسوريا، وزيادة

مطرده في عددها وأسلحتها بحيث تكون قادرة على المساهمة في تغيير الحدود الحالية والمحافظة على الحدود الجديدة. هذا ما لا نتوقعه في المنظور القريب بسبب الخلافات الجوهرية بين القوى السياسية الكوردستانية، ونتيجة تردد، بل عدم وجود هكذا هدف لدى عدد من القوى الكوردستانية الرئيسة.

4. رغبة العرب السنة في تغيير النظام الإقليمي وأشكال الدول القائمة خاصة العراق وسوريا، والتمهيد له بتشكيل أقليمين أو إقليم موحد في كل من سوريا والعراق (فدرالي، كونفدرالي) على أنقاض (الدولة الإسلامية في العراق والشام)، ويكون محرك هذا المشروع البيئة الاجتماعية لسكان محافظتي الأنبار ودير الزور، والتوافق بين نخبة السياسة والقبائلية، حتى تعلن رغبتها الصريحة في إنهاء أو تحديد علاقاتها مع مركزي الحكم في بغداد ودمشق، وذلك بمباركة خليجية - أردنية لأنهما المعنيان جيوسياسياً بذلك.

5. توحيد القيادة الفلسطينية وتنامي فعاليتها بحيث تدفع باتجاه حل الدولتين، أو الكونفدرالية مع الأردن.

6. اتفاق القوى العظمى والشركات الكبرى المنتجة للنفط والغاز حول آليات استثمار الطاقة وخاصة الغاز، والتوافق على طرائق نقلها، بحيث تؤمن الخارطة الجديدة حسن تسويق النفط والغاز وتلبية متطلبات إيصالهما بسهولة إلى الاتحاد الأوروبي بأرخص الأثمان، دون المساس بمصالح روسيا الاتحادية.

الحمولة السياسية والبعث التغييرى لاستفتاء إقليم كوردستان العراق على الاستقلال¹

مجموع التصريحات الأخيرة للعديد من القادة والدبلوماسيين في حكومات الغرب الرأسمالي والحكومات الأربع للدول (ما تحت الكولونيالية) التي تقتسم كوردستان وتنشر منذ أمد بعيد الإرهاب والفساد في الشرق الأوسط، تذكر وتستعيد أجواء معاهدة لوزان، التي تصادف هذه الأيام مرور 94 عاماً على توقيعها في (24 تموز 1923)، المعاهدة - الصفقة التي تم التكرار بموجبها لحقوق الشعب الكوردي، خاصة حقه في تقرير مصيره السياسي، لتطوى بالتالي صفحة استقلال كوردستان منذ ذلك الحين. يتم حالياً استرجاع مناخات صفقة لوزان التي رسمت عملياً حدود سوريا والعراق، وشرعت ورسخت حكم الجمهورية الأتاتوركية على معظم مناطق كوردستان. التجربة الكوردية المبررة مع الغرب توحى بأن القوى الرأسمالية قد تعيد تكرار نفس الصفقات، فسلوك الدول العظمى في السنوات الأخيرة يؤكد بأنها غير جادة في تغيير أنظمة الحكم المستبدة ولا تسعى لعمليات تغيير جوهرية لبنى الدول التي ترسخت بعد الحرب العالمية الأولى، على الرغم من ارتجالية القرارات التي أوجدتها والمظالم التي نتجت عن تشكيلها، بل باتت حامية هياكل الدول وأنظمة الحكم اللاديمقراطية القائمة.

فحزمة خطابات دبلوماسية الدول العظمى وجملة كتابات أزملاها ومؤسساتها بخصوص عملية الاستفتاء المزمع إجراؤها يوم 25 أيلول القادم على استقلال إقليم كوردستان عن حكومة بغداد وفك الارتباط معها، أو إعادة

1. نشرت في موقع شبكة رووداو الاعلامية بتاريخ 27/7/2017 على الرابط:

<http://www.rudaw.net/arabic/opinion/270720172>

ترتيب الشراكة، كل هذا الكم من المواقف والتصريحات فضلاً عن التحليلات لا يثير التفاؤل، ولا يشجع القوى المطالبة بالتغيير والديمقراطية على المضي في مشروعها حتى النهايات القصوى.

التوجه العام للقوى الفاعلة دولياً أو للقوى الإقليمية في هذه المرحلة يميل وينحدر، من منظور عقلائي، نحو تثبيت الواقع السياسي والاجتماعي الراهن لعموم الشرق الأوسط، بمعنى أنها تهدف بصيغة ما لإعادة الأوضاع السياسية إلى ما قبل فعاليات الربيع العربي (2011) وكذلك إلى ما قبل ظهور (داعش) وما نجم عن ظهوره من خراب سياسي واقتصادي، فضلاً عن الخسائر البشرية والتضحيات الجسام التي قدمتها شعوب المنطقة وخاصة شعوب سوريا والعراق.

السمة العامة لهذه المرحلة تتمثل في عدم تقبل مراكز القرار الدولي والإقليمي متغيرات جذرية على الساحة الشرق أوسطية. بناء على هذا الافتراض تطرح جملة من الأسئلة المصيرية نفسها، لماذا إذن أعلنت هذه المراكز الحرب على الإرهاب؟ لماذا تم تخريب الكثير مما هو قائم في أغلب دول المنطقة خاصة سوريا والعراق؟! إن لم تكن الظروف الراهنة مواتية لإجراء عملية تغيير سياسي وبالتالي اقتصادي - اجتماعي في الشرق الأوسط عموماً، العراق وسوريا خصوصاً، فمتى ستتوفر تلك الظروف وتتهياً شروط التغيير إذن؟! تساؤلات تنبغي الإجابة عليها أولاً من قبل النخب الثورية وناشطي حقوق الإنسان، كما أن أبناء الشعوب التي عانت من ويلات هذه الحرب معنيون بالإجابة وعدم انتظار مواقف الآخرين.

يبدو أن أحد أهم الإجابات على هذه التساؤلات، بل أحد أبرز الردود على مساعي تثبيت الواقع السياسي لما قبل انتفاضات التغيير التي انطلقت مطلع العام 2011 تظهت في أكثر من شكل ومسار، وأحد أهم المسارات المؤدية للتغيير يكمن في دعم النهج السياسي الذي حملت لواءه القوى الكوردستانية، العراقية والسورية، الهادفة إلى تغيير بنية نظامي الحكم في

سوريا والعراق، عبر التأسيس لشركات سياسية جديدة، تغيير الدستور وبالتالي بنية الدولتين الاستبداديتين.

لكن الدعوات التي تتحجج بأن الوقت لم يحن بعد، أو أن الاستفتاء سيؤدي إلى الاستقلال فتفتيت العراق وباقي دول المنطقة، مبالغ فيها وتهدف أساساً إلى المحافظة على الوضع الراهن، بل تخدم بقاء وتغول أنظمة الحكم المستبدة في الدول الأربع المعنية بالملف الكوردي، نحن نفترض أن دعوات المحافظة على الوضع القائم تلتقي مع دعوات تجميد الصراعات وترحيلها للمرحلة القادمة وهي تهدف إلى الاستثمار من جديد في حالة عدم الاستقرار والصراعات القادمة، بل توفر المناخ لها. فلا يمكن لكل هذه التضحيات أن تذهب سدى، لا يمكن أن تحافظ هذه الحرب على مرتكبيها ويتم ترسخهم في السلطة، ونفترض أن عدم تقبل التغيير الحقيقي يفسح الطريق للانتقال إلى المرحلة الثانية من الصراعات القومية والطائفية المركبة والمعقدة. لذلك نجد أن على كل القوى المحبة للسلم والداعية للديمقراطية والمساواة أن تؤيد عملية الاستفتاء على حق تقرير المصير السياسي لشعب كوردستان العراق، الذي هو في الوقت نفسه ممارسة بالوكالة لحق كل شعوب ومواطني المنطقة في تقرير مستقبلهم السياسي وخطوة عملية لرفض الواقع السياسي المفروض قسراً عليهم جميعاً.

في الواقع، لم يبق من هذا الحراك الفاعل سوى جهود القيادة الكوردستانية في أربيل الساعية إلى إجراء استفتاء على استقلال إقليم كوردستان العراق، وهو تعبير عن الرفض التام للنظام السياسي القائم في بغداد من جهة، وبالتالي مقاومة لعملية تجميد سيرورة التغيير الشرق أوسطية من جهة أخرى.

ليست المنظمات المتطرفة ولا الخطاب المنتج لها أخطر ما تواجهه شعوب المنطقة في المرحلة القادمة، بقدر ما تمثله المحافظة على الوضع السابق لبروز هذه المنظمات. الكارثة تكمن في الإعلان عن أن الشرق الأوسط غير قابل للتغيير وأن سرديات حكومتي بغداد ودمشق صحيحة في مواجهتها للإرهاب.

كما يكمن الخطر في اختزال أمان شعوب المنطقة بالعودة إلى العهد (الآمن) تحت حكم نفس العقليات، نفس الحكومات، نفس المؤسسات الاستخباراتية التي تضافرت جهودها لإنتاج وتسويق وتوجيه القوى المتطرفة ودفعها نحو ممارسة المزيد من الإرهاب.

إن ما يمكن أن يفهمه المراقب من سعي إقليم كردستان العراق نحو الاستفتاء على الاستقلال، هو الإعلان عن أن عملية التغيير لا بد أن تستمر وأن الحكومات القائمة لا تلبى طموحات شعوب المنطقة، فعملية التغيير مرهونة بنشاط جماهيري كبير لإعادة التأسيس لشكل وحدود، فضلاً عن بنية ووظيفة، الدول القائمة. لأن من الخطأ الاستسلام للخطاب الذي يروج لكون الوقت لم يحن للتغيير، وكون الظروف غير ملائمة لتغيير جذري في البنى السلطوية القائمة. فالاستسلام لهذه الفرضية يشجع هذه الحكومات مستقبلاً على التآمر من جديد على مصير هذا الجيل الذي طالب بالتغيير والعدالة، هذا الجيل الذي ناضل وضحى من أجل بناء شرق أوسط جديد، مدني وديمقراطي. حيث أن الديمقراطية وليدة الاستقلال، سواء على المستوى الاجتماعي- الفردي أم المستوى القومي.

باختصار، لم يبق أمام الطلائع الثورية والقوى الساعية لتحقيق التغيير الاجتماعي والاقتصادي في دول المنطقة، إلا التركيز على الاستمرار في المطالبة بالتغيير وإن تنوعت الطرق والأساليب، ودعم الجهود الكوردستانية لترجمة هذا الحراك الشعبي إلى واقع دستوري وعملية تغيير كبرى على أرض الواقع. فبدون تغيير هيكلية دولة العراق والتأسيس لشراكات جديدة، ستذهب كل هذه التضحيات وتتناثر بدون ترجمتها إلى حقوق وإنجازات سياسية.

بهذا المعنى يعد الاستفتاء في جوهره حراكاً سياسياً يختزل جهود القوى المطالبة بالتغيير، يستجيب لطموحات كل المكونات التي ظلمت من سياسات الحكم السابق سواء في العراق أم في سوريا. لذلك، إن لم يحصل كردستان

العراق على المزيد من الحقوق السياسية بما فيها الاستقلال، فإن الشعوب والمكونات الأخرى في سوريا والعراق ستحصل على الخيبة وسيترجع موقعها السياسي إلى مرحلة ما قبل 2011 وخاصة العرب السنة الذين دفعوا ضريبة ثقيلة عن مجمل الحراك الشعبي الذي حصل وكذلك الحرب القائمة على الإرهاب.

ينبغي لكل القوى السياسية والفعاليات الداعمة لعملية التغيير السياسي في الشرق الأوسط أن تدعم بقوة عملية الاستفتاء على استقلال إقليم كردستان العراق، ليس لأنه هدف مباشر من أهدافها ومدرج في برامجها، بل لأن تجربة إقليم كردستان العراق هي التجربة - المشروع الوحيد الذي يمكن أن تقدمه شعوب المنطقة كنموذج ودليل على قدرتها على تقديم ما هو أفضل من أنظمة الحكم القائمة، ولأنها العملية التغييرية الوحيدة الممكن أن تستمر ومعها يتم تأمين بيئة التغيير الديمقراطي في دولنا التي بدأ يخطط لها لتتحمل ما هو أسوأ، أي أن: "مجتمعاتها عاجزة في السنوات القليلة القادمة أن تقدم أكثر مما قدمته، وأن الفوضى والإرهاب مرافقان لمطالب تغيير نظم الحكم المستبدة القائمة".

خلاصة القول هي أن الحمولة السياسية التي تحملها عملية الاستفتاء في إقليم كردستان العراق متنوعة وكبيرة، فهي أكبر بكثير من المستقبل السياسي لكوردستان العراق وطبيعة العلاقة مع بغداد، لأنها مشروع يتوج مسار العملية السياسية للسنوات العشر الماضية، ومسعى يختزل ويكشف نضال وتضحيات أبناء شعوب المنطقة جميعاً في سبيل التعددية والديمقراطية والإصلاح، إنها آخر الخطوات المهمة والفعالة في مقاومة استبداد وكولونيالية أنظمة الحكم في الدول الأربع المعنية بالملف الكوردي، حيث بات الاستفتاء السبيل الوحيد والفعالية الممكنة للتأسيس لشرق أوسط جديد وعادل، يؤمن الديمقراطية، المساواة والرفاه لكل مكوناته ومواطنيه. يشكل الاستفتاء ضمن

الظروف المشخصة لطبيعة المرحلة، آخر محاولات تغيير الواقع السياسي الظالم والفساد، آخر خنادق مقاومة جور الحكام، وإلا ما معنى أن يعادي ويقف في وجه الاستفتاء عدد من العواصم الشرق-أوسطية والغربية، وخاصة طهران وأنقرة ودمشق قبل بغداد؟!!

كوردستان وكتالونيا أول ضحايا الرأسمال المقوى

خلال أسبوع واحد جرت عمليتا استفتاء على استقلال إقليمي كوردستان العراق وكتالونيا يومي (25 أيلول-1 تشرين الأول) من العام 2017، بعدها بشهر واحد تحولت الكرنفالات الديمقراطية في البلدين إلى مأساة سياسية واجتماعية، بل شكل الاستفتاء بحد ذاته عبئاً ثقيلاً على مشروع وطموح الشعبين في التحرر وحق مجتمعاتهما في تقرير مصيرهم السياسي. فكانتا المحاولة الأخيرة لإنشاء دول قومية جديدة على خارطة العالم.

على العكس من السردية المكررة ذات العلاقة بالحالة الكوردية، المتلخصة في أن استقلال كوردستان شبه مستحيل في ظل الظروف الجيوسياسية المعقدة ومواقف الدول ما تحت الكولونيالية التي تطوق كوردستان جغرافياً وتتشارك في استغلال ثرواتها منذ أمد بعيد، كان من المرجح، بناء على هذا الافتراض، أن تكون عملية استقلال كتالونيا حالة أوروبية سلسة، تنقصها حفلة كوكتيل، أو كتصويل حاصل لنقل السيادة من مدريد إلى برشلونة، أي مجرد إجراءات ديمقراطية ودستورية. لكن ما حدث لكتالونيا شكل مفاجأة وصدمة للمراقبين، أكثر مما أحدثته عملية الغزو العسكري لإقليم كوردستان العراق ولاحقاً فرض الحصار عليه.

على العكس من كوردستان، لا يوجد في جوار كتالونيا حكم ولاية الفقيه ولا سلطة مطلقة لحزب أردوغان، كما أن جند المرجعية وفيلق القدس بعيدون تماماً عن برشلونة. فضلاً عن أنه لا توجد حقول نفط ولا اتفاقات سرية، ولا حتى عرف يثبت حق بريطانيا في استثمار نفط كركوك بهذه الطريقة أو تلك. لم يسقط مشروع استقلال كتالونيا بسبب غزو حشد

المرجعيات الدينية المسلح ولم يشرف على معاينة برشلونة الجنرال قاسم سليمان. فأين تكمن إذن مشكلتنا ككاثولونيا وكوردستان؟! لقد نُشر العديد من التحليلات والسرديات حول النكسة السياسية التي حلت بمشروع استقلال كوردستان العراق، تعاطف العديد من الكتاب والساسة العرب وتفهموا سياق الحدث، حيث كان لمواقفهم النبيلة وقعتها الطيب على نفوس الكورد المصدومين بلوّم الساسة الغربيين وفي مقدمتهم الثنائي تيلرسون-ماكغورك، في حين لم تتأثر الأوساط الكوردية كثيراً بالمواقف والدعوات الخافتة التي تتصاعد من بعض الأوساط الغربية لدعم وحماية إقليم كوردستان وعدم خسارة الكورد كقوة ديموغرافية وحليف للغرب في نواة الشرق الأوسط، بمن فيهم أعضاء في الكونغرس الأميركي، أو قيادات بارزة في الحكومات الأوروبية. في المحصلة يبدو أن الغشاوة المصاحبة لسذاجة ورومانسية الرهان على الغرب قد تبددت، وباتت تتحول إلى مرارة بالنسبة للنخب الكوردستانية، من الصعب إصلاحها بمواقف شخصية لأعضاء متعاطفين في مؤسسات أوروبية وأمريكية. من جانب آخر عبرت الآراء الكوردية المستاءة عن نفسها بشكل تراجمي، وتجسد أغلبها على شكل نقد سهل للذات الكوردية وإحالة موضوع فشل الاستفتاء وعدم مقاومة القوات الغازية إلى الفساد وانقسام الصف الكوردستاني، فضلاً عن التوقيت غير المناسب للاستفتاء وغدر الحلفاء والشركاء. بصرف النظر عن درجة صدقية هذه الآراء المتعاطفة، المتهمكة والمنتقدة، من زوايا محددة ومتباينة، مازال هنالك من يعتقد بصحة إجراء الاستفتاء وتوقيته السليم مع حدوث بعض التأخير، إذ لم يكن أمام المجتمعات الكوردستانية سبيل آخر سوى التعبير عن رأيها في تقرير المصير والمستقبل السياسي غير التأكيد من جديد على حقها في الاستقلال وبناء دولة كوردستان، فبدون السيادة الكاملة لن تتحقق التنمية، كما لن تكون هنالك جدوى من محاربة الفساد، فضلاً عن صعوبة تطبيق الديمقراطية، وصولاً للحكم الرشيد.

لن نبالغ إن وصفنا عملية الاستفتاء بأنها كانت قومية كوردية شاملة لكل أجزاء كوردستان، بل أرجح الرأي الذي عد عملية الاستفتاء كأهم مشروع تغييرى وآخر حجر تم إلقاؤه في بركة الشرق الأوسط الآسنة سياسياً وفكرياً. لكي ندرك تماماً ما حصل في كوردستان بعد سقوط كركوك، ونتعرف على حقيقة إصرار قوات حكومة بغداد وحلفائها على الزحف نحو أعالي إقليم كوردستان العراق، يجب أن ندقق في ما حل بمشروع استقلال كتالونيا. من المفيد أن نفسر كارثة كوردستان بدلالة نكسة كتالونيا. فأول النتائج البسيطة في هذه المقارنة تشير إلى أنه لم تعد هنالك قيمة حتى لرأي الشعوب الأوروبية. ما قامت به القوى السياسية في كتالونيا كان حدثاً ديمقراطياً، جماهيرياً واعياً وشفافاً إلى أقصى حدود ودرجات مصداقية التعبير عن الرأي، بالتالي عن المصير السياسي. بل كان من أهم الأحداث الجماهيرية الواعية لخصوصية الهويات المحلية الأوروبية بعد الحرب العالمية الثانية وبعد عهد دكتاتورية فرانكو في إسبانيا. مع ذلك، تعرض رأي هذا الشعب الحضاري الأنيق للسخرية والاستهتار، وتم ترجيح سياسات ما فوق شعبية وما فوق قومية، تلخصت بالحفاظ على صلابة ودكتاتورية الدولة الأسبانية الصلبة.

كما تم إقرار سياسة منع تشكيل وإعلان دول مستقلة جديدة في ظل حكم الأحزاب السياسية الكبيرة المهيمنة على الغرب الأورو-أمريكي وترجمتها عملياً، كيف؟ ولماذا؟!

ينبغي أن نتنبه إلى أنه في الأعوام الثلاثين الماضية تشكلت حوالي ثلاثين دولة جديدة وانضمت إلى أسرة الدول المستقلة. لكن من الملاحظ أن غالبية هذه الدول تأسست على أنقاض الاتحاد السوفييتي السابق (خمس عشرة دولة)، وعن تفتت يوغسلافيا (سبع دول)، كما انقسمت تشيكوسلوفاكيا إلى دولتين. الدول التي نشأت خارج إرث المنظومة الاشتراكية، كإريتريا وتيمور الشرقية وآخرها جنوب السودان (2011) استثناءات قليلة تثبت القاعدة، أما كوسوفو

فمازالت أبرز دليل على ما نذهب إليه من تناقض شديد في مواقف الدول الغربية وتعدد المعايير، أي ثبات قاعدة عدم السماح بولادة دول جديدة إلا في سياق خدمة وصراع الغرب مع الجهات المعادية (كالمعسكر الاشتراكي السابق). هذا يعني أن الغرب وافق بعد الحرب العالمية الثانية على تفكيك الاتحاد السوفييتي ويوغسلافيا فقط، ولم يساعد الشعوب في تقرير مصيرها السياسي، فالليبرالية التي روج لها حلف الأطلسي بقيادة كل من (تاتشر، ريغان وهلمت كول) إبان تفكك الاتحاد السوفييتي، كانت ليبرالية مخادعة ومؤقتة، شكلت غطاء لفتح السبل أمام سهولة توحيد ألمانيا، تدفق الرأسمال وتسهيل حركة التجارة العالمية والسلع والبضائع شرقاً، لأن كتلة الدول الشرقية تحت غطاء حلف وارسو شكلت الحاجز أمام قفزة الرأسمال في مستواه المعلوم أو آخر القرن العشرين. لقد كانت المنافسة الرأسمالية أكثر صعوبة بوجود معسكر شرقي ونموذج اشتراكي، نموذج الدول الاشتراكية، وإن لم يكن مشروعاً واعداً، لكنه كان مشروعاً رافضاً ومعرقلاً لتعميم النموذج الرأسمالي.

في المحصلة، تطلب تنامي الرأسمال عهدئذ مرونة ليبرالية في حقل الحريات وحقوق الإنسان وبالتالي حق الشعوب في تقرير مصيرها السياسي، خاصة في ترجمة ميلها الفطري لبناء دول قومية ذات سيادة. حيث تلاقت هذه الطموحات الاستقلالية مع أزمة المعسكر الاشتراكي، فتم استهداف الاتحاد السوفييتي وتفكيكه، وضم شرق أوروبا إلى نظام السوق الرأسمالي لغرب أوروبا. لذلك فأول دلالات رفض استقلال كتالونيا وسجن دعايتها يعد وأدأً للديمقراطية الليبرالية الغربية وانكشاف وجهها المخادع، فقد تم إسقاط إرادة الشعب الكتالوني الديمقراطية، ليس بواسطة البوليس الإسباني فحسب وإنما عن طريق البوليس والهيمنة السياسية لبروكسل أيضاً، التي اعتقلت فيها رئيسة البرلمان الكتالوني بطريقة مهينة.

لقد أثبتت تجربة كتالونيا أن الغرب الأورو-أمريكي ذو بنية اجتماعية وسياسية هشّة، يشعر بالذعر من أي ممارسة ديمقراطية تحريرية جذرية

لشعوبه ومكوناته المجتمعية. فهو من الضعف لدرجة أنه غير قادر حتى على تطبيق مواثيق الأمم المتحدة في حقل حقوق الإنسان والشعوب في تقرير مصيرها السياسي داخل الفضاء الأوروبي. هذا وقد تجددت المخاوف الأوروبية بعد فوز الأحزاب الداعمة لاستقلال كتالونيا نهاية العام 2017، مع احتمال توظيفها لنتائج الاستفتاء مستقبلاً، لدرجة قد تشكل كتالونيا حالة مشجعة لشعوب وأثنيات أخرى داخل إسبانيا ودول أوروبية أخرى. يُعدّ الموقف الأورو-أمريكي من استقلال كتالونيا وقمع هذا التطلع بطريقة بوليسية بدايةً لمرحلة جديدة، وبدايةً لمرحلة أخرى، هي انتهاء الليبرالية المرافقة لزمن احترام الخصوصيات الثقافية والحريات بعد الحرب العالمية الثانية مرحلةً جديدةً بدأت معها عمليةً التهرب من استحقاقات العولمة وخاصة حرية الشعوب والجماعات في اختيار مستقبلها السياسي. إنها بداية مرحلة الهيمنة الشاملة للرأسمال الاحتكاري المتمظهر في صيغته العسكرية المسلحة.

• الرأسمال المقوى (Reinforced Capitalism)

منذ مطلع القرن الحادي والعشرين، تضافرت مجموعة عوامل على الانتقال بالمنظومة الرأسمالية العالمية نحو عهدها الجديد، وأبرز ملامح هذا العهد هو تفاقم التوترات الأمنية، تسارع صناعة وبيع الأسلحة، تراكم كبير للرأسمال النفطي والعقاري، تعويم أيديولوجيات دينية متطرفة، سيادة العسكرة وتراجع مسار التطور المدني للمجتمعات المعاصرة، ما يشجعنا على إضفاء طابع يمكن وصفه بالعسكري أو (المقوى) على المرحلة الرأسمالية الراهنة. كما أن هذا الرأسمال الذي نعرفه وتلمس اتضاح ملامحه في سياق تفاعله ومواكبته لمرحلة تتعمق فيها المتغيرات، بدءاً بسياسات الحزب الجمهوري، تركيبة قيادته القادرة على التجريب والمجازفة في السياسات الأمريكية الخارجية. فالسنة الأولى من حكم ترامب تزامنت مع فراغ واضح للقيادات الحكيمة والكارزمية في أوروبا،

مع تراجع ملموس لدور بريطانيا، كذلك فرنسا وألمانيا. لقد توجت قيادة أمريكا انعطافة حادة لترسم للغرب مسار سياسات مرحلة الأسهم المقوى التي تحددت وترافقت بشكل أوضح مع بروز الخطوط العامة للاستراتيجية الأمريكية، هذه الاستراتيجية التي تستند على أموال وعقول عسكرية في المقام الأول، ثم على احتكارات الأسهم النفطية والعقاري في الدرجة الثانية، بصفتها من أركان الأسهم المقوى المعاصر. كما أن طبيعة مرحلة الأسهم المقوى تقتضي أن يقود الجنرالات الساسة في واشنطن، بل بات القادة العسكريون يصنعون الإطار العام للسياسة العالمية. يبدو أن الإدارة الأمريكية الجديدة تتجه لتكون عملية تزواج تطبيقية بين المؤسستين العسكرية - الأمنية والمالية الرأسمالية. لكي تكون الإدارة الجديدة في واشنطن خاصة بإدارة مرحلة ما بعد ليبرالية الأسهم العالمي، تخطياً لما أسست ومهدت له العولمة معرفياً وتقنياً. ينبغي بالضرورة أن تكون إدارة تعمل على ترسيخ مرحلة هيمنة الأسهم المقوى على العالم، التي هي في المحصلة حلقة ومرحلة ناتجة في أحد أوجهها عن إخفاقات الرأسمالية التقليدية، وتأتي أيضاً كردّ فعل سلبي على عدم قدرة الأحزاب البورجوازية التقليدية على لبرلة العالم، في تعبير متأخر عن فشلها في حل المشاكل الرئيسة للمجتمعات المعاصرة سلمياً، كما أنه تلكؤ صريح في الإجابة المعرفية والسياسية عن تساؤلات العصر الكبرى.

هذه الخلاصة تنبثق وتستنتج أيضاً من ملاحظة عملية الاتحاد الواسعة بين ممثلي الأسهم النفطية والعقاري ومجموع الصناعات العسكرية، التي تترجم عملياً وتتجسد في طبيعة ونوعية طاقم الجمهوريين الحاكم ضمن إدارة ترامب، حيث يتحقق عمق وفعالية طاقم الجمهوريين حسب قوة شبكة علاقاتهم داخل الحلف الأطلسي ومجموعة العشرين الأقوى اقتصادياً في العالم. تضافر مجموع هذه العوامل مع تضخم عدد الشركات وتزايد دورها على حساب دور الدولة القومية، أدى إلى تآكل وتراجع دور الدول لصالح تفاقم دور

الشركات، بخصوص إدارة الموارد الاقتصادية وحماية الملكية، فضلاً عن توقيع العقود وإتمام الصفقات. كما أن حسن تعامل الشركات الرأسمالية مع الدول المركزية الصلبة في أطراف العالم الرأسمالي أفضل لها بكثير من التعامل مع دول صغيرة ناشئة من هذه الدول، فتعامل شركات النفط مع بغداد أسهل عليها من التعامل مع بغداد وأربيل معاً.

لذلك من المتوقع أن يكون للشركات العملاقة تأثيرها البالغ على توجيه السياسات الدولية نحو العسكرية، هذا إن لم تكن هي التي مهدت أصلاً لذلك. لقد بلغ حجم مبيعات شركة (لوكهيد مارتن) للصناعات الحربية في أمريكا، على سبيل المثال لا الحصر، للعام 2009 فقط 45 مليار دولار، وبناء على مثل هذه المعطيات والمستجدات ينبغي تصور حجم وفعالية باقي شركات الصناعات الحربية والنفطية على الصعيد العالمي؟!

كما قد يهد حجم الميزانية الأمريكية العسكرية للعام 2018 البالغ سبعمائة مليار دولار لهذا التحالف الرأسمالي المعولم ويؤمن شروط حمايته، انتعاشه وتفعيله. في ظل هذا المناخ الذي تم التأسيس له منذ مطلع القرن الحادي والعشرين، تزايدت النفقات العسكرية لأغلب الدول الشرق-أوسطية والآسيوية، وكان آخرها تركيا التي رفعت ميزانيتها العسكرية لمستوى غير مسبق، إذ رفعت مصاريف الدفاع والأمن المعلنة للعام 2018 إلى نحو 31% على مما كانت عليه في العام 2017، بمبلغ يقدر بخمسة مليارات دولار. في حين تبدو إيران مستمرة في زيادة مخصصات الميزانية العسكرية، وإن كانت أرقامها الحقيقية سرية، حيث وافق البرلمان سابقاً على تخصيص 520 مليون دولار لتطوير البرنامج الباليستي الإيراني وتعزيز النشاطات الإقليمية للحرس الثوري، بحيث وصلت الزيادة السنوية للعام 2018 إلى حوالي 40% ليتجاوز الرقم المعلن 11 مليار دولار.

يبدو أن ظاهرة تزايد الإنفاق العسكري سمة عالمية مرافقة، كما أشرنا

سابقاً، لمرحلة التحول البنيوي في طبيعة الرأسمال الاحتكاري، فقد ارتفع حجم صادرات السلاح على الصعيد العالمي خلال الخمس سنوات الأخيرة بنسبة 16% حتى بلغ مجموع الإنفاق العالمي على الأسلحة قرابة 1676 مليار دولار. مؤشرات الإنفاق العسكري في السنوات العشر المنصرمة (2007-2016) تبين تصاعد بيع الأسلحة وتضاعف الرأسمال المرتبط بالصناعات العسكرية. فبحسب معهد السلام في السويد - ستوكهولم، تشير إحصائيات مبيعات الأسلحة حول العالم إلى أن واردات الأسلحة لدول الشرق الأوسط قد ارتفعت بنسبة 86% ما بين الأعوام (2007 و2011 و2012 و2016).

وعلى نطاق إقليمي عربي، وخاصة منطقة الخليج، تبين المؤشرات أن صفقات شراء السلاح تأخذ منحى تصاعدياً متسارعاً بالمقارنة مع صفقات التسلح الإيرانية. فتشير الإحصائيات إلى أن استيراد السعودية للسلاح خلال السنوات الخمس الماضية ازداد بنسبة 212%، لدرجة باتت معها الميزانية العسكرية السعودية المرتبة الرابعة عالمياً ويتم تقديرها بحوالي ستمائة مليار دولار.

هذا وازداد تسلح الكويت بنسبة 175% وتسلح الإمارات العربية بنسبة 75% عما كان عليه سابقاً، فضلاً عن شراء قطر المزيد من الأسلحة بأرقام فلكية. علماً أن أمريكا حصلت على 50% من صفقات تسليح البلدان العربية، وجاءت بريطانيا، فرنسا وألمانيا في المراكز التالية في قائمة مصدري الأسلحة إلى البلدان العربية.

• ضبط فوضى الإقليم

كل هذا الإنفاق يمهّد الطريق لحقيقة عسكرية المنطقة تماماً ودفعها نحو مزيد من الحروب، بالتالي هيمنة مشاريع الرأسمال المقوى على سياسات المنطقة، ودمج الرأسمال النفطي والعقاري الخليجي في سياسات الرأسمال العسكري العالمي.

في منحى موازٍ ومسبق التخطيط على الأرجح، استكمل مشروع هيمنة الرأسمال المقوى خارج الفضاء الأورو-أمريكي بسياقات عسكرية المرجعيات والأحزاب الدينية في العالم الإسلامي، إضافة إلى توظيف النزعة العسكرية لدى كوريا الشمالية، ليخضع العالم إلى ما يشبه حكومة عسكرية تفرض حالة الطوارئ، تشعل الحروب وتغذي الأزمات إعلامياً.

إن الانعطافة الجديدة في تحول طبيعة الرأسمال العالمي، وصيغ تراكمه في مراكز محددة من العالم، وجدت معادلها السياسي وتطبيقاتها السياسية المبسطة في محطتي منع تحرر كوردستان وكتالونيا، هذا ما يشجعنا على اعتبار مخاض تحرر كتالونيا حدثاً مفصلياً في تاريخ تطور الفكر السياسي الأوروبي وتطبيقاته على أرض الواقع. سنعده محطة جديدة، بحيث تتصف مرحلة ما بعد كتالونيا أساساً بهيمنة الحكومات المركزية الصلبة على الشعوب الضعيفة، للمحافظة ليس على قوة وتماسك الدول القائمة وإنما وبنفس المستوى على قوة ووحدرة الرأسمال العالمي وحسن سير أعمال الشركات وتراكم أرباحها، فاستيلاء حكومة بغداد على حقول النفط في كركوك لها علاقة مباشرة مع توجهات شركات النفط وسياساتها، التي تظل ذات علاقة وثيقة ببريطانيا والخارجية الأمريكية. كما نشرت مدريد من جهة أخرى إحصائية ذات دلالة واضحة تبين أن خسائر الاقتصاد الإسباني من جراء الاستفتاء في كتالونيا حتى نهاية العام 2017 بلغت مليار دولار. ما حصل لكتالونيا على خارطة أوروبا هو أقسى بكثير مما حدث لإقليم كوردستان العراق - وهما باختصار ضحية لتغيير عميق في توجهات وسياسات مراكز القرار الأورو-أمريكي. علماً أن كوردستان ليس لديها لا ثقافة ولا تقدم ولا اقتصاد كتالونيا السياحي المتطور، كما ليس لها بحر ولا هي في قلب أوروبا الغربية، وليست مجاورة لفرنسا وسويسرا. كتالونيا أكبر بكثير من لختشتاين (مساحتها 160 كيلومتراً مربعاً ويبلغ عدد سكانها 35 ألفاً) وكذلك لوكسمبورغ (مساحتها تساوي حوالي ألفين وخمسمائة كيلومتر مربع بإجمالي عدد سكان يقارب نصف مليون بما فيهم الأجانب)، وهما من أصغر

دول أوروبا والعالم التي لا تقع على سواحل البحار. لكن العديد من الدول الميكروسكوبية قد استقل سابقاً وحافظ على خياراته السياسية والسيادية بفضل مناخات احترام ثقافات الشعوب في المرحلة الليبرالية من جهة، وعدم تعارض استقلال هذه الدوليات مع مسارات تطور وحركة الرأسمال من جهة أخرى. لكن ما حدث راهناً، إلى جانب عدم احترام إرادة شعب كتالونيا الأوروبي، كان ترجيح المصالح السياسية والمالية العليا لحكومات الغرب، وتم غزو كوردستان وهدر حق شعبها في التعبير عن طموحاته الديمقراطية تحت إشراف أمريكي مباشر وبواسطة دبابات أبرامز.

ليس بالضرورة، ضمن معادلات القوة الراهنة، أن تتم مواجهة جحافل الحكام الطغاة وقواتها الغازية لكوردستان عسكرياً. فمن الخطأ هدر دماء أبناء العراق واستنزاف قوى المجتمعات الإسلامية في مناخ هيمنة منظومة الغرب غير الديمقراطية على العالم. فالتجارب تثبت أن السيادة لا يمكن استجداؤها ولا استيرادها من الغرب الرأسمالي الذي تبين أنه غير مهياً لمنحها حتى لشعوبه، إنما تأتي السيادة وتنبثق بالضرورة من احترام حقوق الآخر، سيادة ثقافة القانون والوعي بحقوق جميع الشعوب والمكونات. ينبغي أيضاً في هذه المستجدات تلمس خطوة توجه الشرق الأوسط إلى العسكرة ومزيد من الصراعات.

كوردستان ما بعد كتالونيا لم تعد بحاجة للكرنفالات الديمقراطية ولا للحشود الجماهيرية، لم تعد بحاجة إلى جيوش جرارة ولا إلى مشروع لشق قناة الى البحر، فكل هذه العوامل لن يشكل رافعة للاستقلال. إن التمسك بحق السيادة والوعي به، ينبثق أولاً عن مفهوم الكرامة والمواطنة والابتعاد عن الصفقات السياسية المريية، وسينبثق عن وحدة صف القوى الكوردستانية وحلفائهم في الجوار القريب، كما سيؤسس بالضرورة على احترام إرادة الجوار، وتلمس أفق التحرر العام من هيمنة الرأسمال المقوى والتخفيف من أضراره.

حجر الزاوية في مشروع استقلال شعوب كوردستان يكمن في إعادة جدولة التحالفات، التأسيس لشراكات مع العرب في الجوار بشكل خاص، فالمجتمعات العربية المجاورة لكوردستان هي أيضاً لم تقرر مصيرها السياسي، فهم مازالوا مسلوبي الإرادة الحقيقية، لذلك ينبغي التآني في محاربة جيش ولاية الفقيه وكذلك ميليشيات السلطان فهي مفروضة على العرب قبل الكورد، وهي تكمل مسار مشروع عسكرة الشرق الأوسط، تتكامل وتتفاعل مع ظاهرة تعميم وترسخ دكتاتورية الرأسمال المقوى.

ثمّة حقيقة مرة تكشف عنها أحداث العام 2017، وتكمن بشكل فاقع في أن السيادة العربية، خاصة في سوريا والعراق قد استلبت لصالح هيمنة إيران وتركيا على الشرق الأوسط، وأن كلاً من تركيا وإيران تقومان بتطويق أكبر قوتين عربيتين، هما السعودية ومصر، فقد زرعت كل من تركيا وإيران قواعدها العسكرية على محيط الجزيرة العربية وبالقرب من أكبر دولتين عربيتين، نشرتا جنودهما وكأنهما ستبدآن قريباً بغزو السعودية، الإمارات أو مصر.

بناء على هذا المشهد العام المتوتر وتأثيره العميق على المسارات السياسية، باتت المعركة إقليمية عامة، معركة الشعوب المغلوبة على أمرها ضد هيمنة النظام الرأسمالي العالمي المسلح ووكلائه في المنطقة. لذلك فالوعي بتحالف واسع بات ضرورياً، بل واجباً ومهماً للكورد قبل غيرهم، فالتحالف مع عرب الجوار هو أكثر الأهم بالنسبة لمستقبل شعوب كوردستان، هذا لا يعني معاداة الغرب، إنما تقديم الأولويات وتغليب الرئيس على الفرعي، خاصة في بعده الاستراتيجي الإقليمي. فالغرب بمنظومته الرأسمالية الجديدة قام بفعلة الأخيرة، مستهتراً بحق الشعوب المتطلعة للتحرر، متمسكاً بنظام الهيمنة الشامل الذي لا يحترم طموحات الشعوب الصغيرة، خاصة في الأطراف. المسألة الجوهرية بالنسبة لكوردستان ما بعد كتالونيا هو العمل على ترسيخ

الوعي بفقهِ الجوار، تضافر الجهود لوضع حد لهيمنة (الكولونىالية الإقليمىة) الجدىة، التى ترسخ بقىاة إىرانىة - تركىة مشركة، هذى الكولونىالىة التى تحاول السىطرة على الخلىج، فالبحرىن الأبىض المتوسط والأحمر، إن لم يكونا متوافقىن مع الغرب الرأسمالى، فهما فى علاقة عضوىة معها. لأن ما حذى لكىالونىا ولكوردستان هو نىةجة موضوىة لعطب وجور النظامىن العالمن والإقلىمى، نظام بدأ ىتخلى عن أبسط أسسه الأخلاقىة والثقافىة السابقة، التى كانت تستند على حقوق الإنسان وحق الشعوب فى تقرير مصىرها السىاسى. لذلک ىبدو من المتعذر درء مخاطر هذى النظام الجائر، الفاقد للحد الأدنى من القىم الإنسانية، إلا بىاعادة قراءة كل الأساسىات والمسلمات التى سىطرت على المخیلة الجمعىة لنخب وطلائع أبناء المنطقة، بما فىه قضاىا الدولة الوطنىة والقومىة، أفق التحالفات، بناء جبهات واسعة لدرء المخاطر والسىول السىاسىة الجارفة. فإذا كان استقلال كوردستان غير مرحب به دولياً وإقلىمياً فىنبغى له أن يكون متوافقاً مع مشروع وحدة وتضامن الشعوب العربىة فى مواهة الهىمنة الإىرانىة - التركىة تحت غطاء الرأسمال المقوى الذى ىبسط خىمته عالمياً. كذلک لتجنب ما ىمكن من الاضطرابات السلبىة وضبط الفوضى الإقليمىة القادمة.

القسم الثالث

معرفة الكورد عربياً¹

إثر التحولات السياسية والثورة التكنولوجية في مجال الاتصالات والإعلام في السنوات الأخيرة برزت على الساحة الدولية قضايا سياسية عديدة، وخاصة قضايا الشعوب والأقليات القومية والدينية التي تتعرض للاضطهاد والاضمحلال. وتأتي قضية الشعب الكوردي في منطقة الشرق الأدنى في صدارة هذه القضايا. طغت المسألة الكوردية في العراق على مجموع القضايا التي تشغل المثقفين العرب بعد حرب الخليج الثانية. ثم تراجعت المسألة الكوردية بشكل مفاجئ على جدول أعمال المثقف العربي المهتم والمختص.

ويمكن الافتراض بداية أن الموضوع الكوردي لم يؤسس له عربياً، وظل بعيداً عن التناول العلمي والمعرفة الموضوعية بجذوره، وأقصد هنا تحديداً معرفة الكورد في سياق التاريخ، وكذلك معطيات الواقع المعاصر. فلجأ البعض إلى الكتب والموسوعات المتوافرة في السوق أو في المكتبات، وأغلبها لمستشرقين ومترجمين عرب، بهدف الاطلاع السريع على جوانب هذا الملف الساخن، ولسد الثغرة المعرفية الموجودة أصلاً في الثقافة العربية السياسية المعاصرة بخصوص الموضوع الكوردي. ولهذا سأحاول التطرق لجانب من آليات تشكل المعرفة العربية الراهنة بالمسألة الكوردية، وبالتالي محاولة رصد صورة الكورد المرتسمة في الذهنية العربية المعاصرة. وبالقدر نفسه أود التنبيه لضرورة أن تكون هنالك قراءة عربية متعمقة للمسألة الكوردية. ويقتضي ذلك تملك مفاتيح عربية خاصة لمعرفة وتفهم وحل هذه القضية.

1. نشرت في موقع شبكة روادو الاعلامية بتاريخ 31/8/2014 على الرابط:

ولا يتحقق ذلك إلا بعد أن يتم تصحيح الصورة والمشهد من الناحية المعرفية العامة، ثم معالجة نتائجها سياسياً.

في منتصف عقد التسعينات من القرن الماضي ورد في النشرة الرئيسية لأخبار تلفزيون دمشق الحكومي الخبر التالي: "انسحب أربعة من نواب المعارضة العراقية من البرلمان التركي..." كل من سمع الخبر يومئذ اعتقد أن خطأ مطبعياً قد حدث في إعداد أو قراءة الخبر، وإلا كيف ينسحب أعضاء من المعارضة العراقية من برلمان تركيا؟! وبعد عدة سنوات من إذاعة هذا الخبر عرفت مصادفة أنه كان هنالك تعميم رسمي يومها: "إذ عممت وزارة الإعلام في دمشق بضرورة الالتزام باستبدال اسم "الكوردي" بـ"المعارضة العراقية" أينما ورد في الصحف والنشرات الإخبارية في الإعلام الرسمي السوري، أي بضرورة استبدال كلمة كوردي أو كوردستاني بالمعارضة العراقية أينما وردت. وبذلك نكتشف أن أصل الخبر كان: "انسحب أربعة من النواب الكورد من البرلمان التركي".

مثلت هذه الحادثة ذروة النهج الفضائحي للإعلام العربي "البعثي" الذي عمل على تزييف الواقع وتشويهه. لأنه قبل إذاعة هذا الخبر بأكثر من نصف قرن، نجد في مستهل كتاب "دروس تاريخ الشرق والغرب، محمد نجيب الجزائر، طبع ونشر مكتبة طباح إخوان حلب، 1946" الذي كان يدرس لطلاب شهادة الكفاءة (الإعدادية) في مدارس سوريا، فقرة مطولة تشرح طبيعة حكم المماليك في سوريا: "المماليك هم فئة من الرقيق، أتى بهم النخاسون من نواحي تركستان وقفقاسيا، فكان هؤلاء يشترتون أجمل وأذكي أبناء القفقاسيين والقزوينين من جركس وكرج وأرمن وأتراك، فيبيعونهم لملوك وأمراء مصر وسوريا الكورد، الذين ورثوا ملك صلاح الدين الأيوبي. وهؤلاء كانوا يربون المماليك في قصورهم تربية حسنة، ويدربونهم على الحرب والفروسية، ويعلمونهم اللغة العربية والفقهاء والحساب وسائر العلوم التي تؤهلهم للاستخدام في مناصب

الدولة. وكان الأمراء الكورد يقربون النابغين من مماليكهم ويعتمدون عليهم في تأمين الأمن وقيادة الجيوش، وإدارة المدن، وتدبير الملك، وكثيراً ما طمع هؤلاء المماليك بالإمارة بل بالملك ذاته، حتى ارتقى بعضهم إلى منصة الملك والسلطنة. وهكذا نشأ على أنقاض الدولة الأيوبية دول طوائف حديثة من هذا النوع عرفت فيما بعد بدول (المماليك) "ص1.

إذاً في أواسط القرن العشرين، وفي سياق تعليم تاريخ سوريا تم التأكيد على أن الأمراء والفرسان الكورد كانوا حكاماً لبلاد الشام، وولاة على مناطق عديدة من المشرق منذ مطلع الألف الأول الميلادي، وبالتالي لم تكن سياسة التشويه التاريخي وتزييف الوعي قد بدأت حتى تلك المرحلة، عند سرد تاريخ المنطقة. لكن وخلال نصف قرن بين التاريخين المذكورين أعلاه، شنت على أوسع نطاق حملة من التشويه المعرفي والعلمي، تهدف إلى إلغاء كل ما هو متعلق بالكورد وتاريخهم وحاضرهم، وتوظيف مخرجات ونتائج عملية التزييف تلك في السياسة والحكم. الحملة كانت منظمة ومؤدجلة، انتشرت على نطاق جغرافي واسع، تجاوزت حدود سوريا وبلاد الشام والعراق. كان التوجه فردياً عند البعض وحزبياً عند البعض الآخر، لكنه في المحصلة وصل إلى صعيد المؤسسات ضمن حكم حزب البعث في كل من سوريا والعراق، وباتت سياسة ومنهجاً لها. جاء ذلك في إطار سلسلة من الإجراءات والسياسات الثقافية والخطط التعليمية للتعتيم على الموضوع الكوردي معرفياً، أولاً: (تاريخياً، جغرافياً، ثقافياً)، ثم سياسياً وإعلامياً في المقام الثاني. هذه السياسات المنهجية بدأت بالمدارس والجامعات، ولا داعي لذكر التفاصيل وعشرات الأمثلة عن تغيير الخرائط ومنع تداول الكتب وإعارتها في المكتبات العامة، وصولاً إلى إعادة كتابة التاريخ، بهدف التعتيم على حقيقة الوجود الكوردي وفعالته، ثم تشويهه، فنسيانه.

كانت النكتة الإعلامية السابقة الذكر الذروة والمنعطف في سياسات التشويه

وتغيير الحقائق كلياً، وصولاً إلى الكذب على الواقع وخداع المتلقي والقارئ العربي. وبالتالي لم يعد من الممكن لفرد أو جهة ذات إمكانات متواضعة الرد على هذا السيل من المعلومات المعكوسة والتشويهات والأكاذيب، إبان فترة تاريخية طويلة نسبياً. فتأثر عموم الثقافة العربية المعاصرة، أفراداً ومؤسسات، بدرجة أو بأخرى بهذه الحملة التضليلية، إلى أن وصلنا إلى ما يمكن أن نسميه سياسة التجهيل والجهل بالموضوع الكوردي جملة وتفصيلاً.

وهكذا، ليس مستغرباً أن لا يعرف المواطن، بل المثقف، العربي شيئاً ذا قيمة جوهرية وموضوعية عن واقع الكورد وتاريخهم. لأن الموضوع تمت صياغته وإخراجه من جديد خلال حقبة تاريخية معاصرة طويلة، تأسس فيها بطريقة أو بأخرى الوعي المعرفي العربي المعاصر. فقد تشكل هذا الوعي في خطه العام تحت تأثير عاملي التعليم المدرسي والإعلام المعاصر.

بين هاتين المحطتين الأولى "التوصيف المدرسي للكورد كفرسان نبلاء وحكام للمشرق" والشطب الأخير لمفردتي "الكورد وكوردستان" في إعلام نظام البعث، مر نصف قرن من التشويه المقصود لتاريخ المنطقة، وحجبت المعلومات والمعارف عن طلبة المدارس والجامعات وجمهور العامة. بل تم تغيير كل المعلومات والإشارات الصحيحة الدالة على أصل الكورد وتاريخهم ودورهم المميز في دول وحضارات المنطقة وبخاصة الحضارة العربية الإسلامية. وبالتالي تراجعت معرفة العربي لتاريخه وواقعه بدلالة معرفة تاريخ الكورد وغيرهم من الشعوب المجاورة. إذاً ليس من دواعي الاستغراب أن يتجاهل الجيل العربي الجديد المسألة الكوردية، بل أن تكون معرفته بالكورد قليلة، مشوهة أو مفبركة في أفضل الحالات.

ما استوقفني في هذا الموضوع هو كثافة تناول التراث المعرفي العربي للكورد كمجموعة إثنية وأمة، فقد أخذ حقه الكامل في أمهات كتب التاريخ والأنساب والجغرافيا والفقهاء، مقابل فقر معرفي معاصر.

فقلما يخلو مرجع أو مصدر من المصادر التاريخية العربية من توصيف الكورد، كما تتضمن كثافة في المعلومات المتعلقة بهم، جغرافياً وعمراً، واجتماعياً. حيث نال الموضوع الكوردي اهتماماً كبيراً من الأعلام المسلمين، فتمت معالجته علمياً، وذلك ضمن شرطه وسياقه التاريخي. في حين لم يأخذ الموضوع الكوردي الحد الأدنى من اهتمام المثقفين العرب وكذلك المؤرخين المعاصرين. لقد أهملت المسألة الكوردية معرفياً على الرغم من أن الكورد هم أقرب الشعوب جغرافياً واجتماعياً إلى العرب. وهذه الحقيقة البسيطة لم تحرض ذهن الدارسين والباحثين العرب المعاصرين، بقدر ما أثارت اهتمام وفضول البلدانين العرب الأوائل، فعلى سبيل المثال، أسس مفتي دمشق المؤرخ ابن فضل الله العمري (توفي في حوالي العام 1300م) لأهمية موضوعة الجوار الجغرافي العربي - الكوردي، فحدد جغرافية تواجد الكورد قبل القرن الثالث عشر الميلادي في كتابه الموسوعي مسالك الأبصار في ممالك الأمصار بدقة، في الوقت الذي مال في توصيفه إلى ربط الجغرافية السكانية للكورد مع البلاد العربية أكثر من ربطها بالجمال في شمال بلاد الرافدين وسوريا، فبين عصرئذ: "الفصل الأول في الكورد. الذي نقول وبالله التوفيق إن الكورد وإن دخل في نوعهم كل جنس يأتي ذكره في هذه الفصول، فإنهم جنس خاص من نوع عام، وهم من قارب العراق وديار العرب دون توغل في بلاد العجم. ومنهم طوائف بالشام واليمن، ومنهم فرق متفرقة في الأقطار، وحول العراق وديار العرب جمهرتهم. وغلب في زماننا بما يقارب ماردین... ولم أذكر من عشائرها إلا من كنت به خبيراً أو لم اسم فيها إلا بيت ملك أو إمارة تبدأ بجمال همذان وشهرزور وأربل وتنتهي إلى دجلة الجزيرة من كوار إلى الموصل ونترك ما وراء دجلة إلى نهر الفرات لقلعة الاحتفال به. على أن ما ذكرته هو خلاصة المقصود. إذ لم يبق إلا كورد الجزيرة وقرى ماردین وهم لكل من جاورهم من الأعداء الماردین، مع أن أماكنهم ليست منيعة ومساكنهم

للعصيان غير مستطبعة"، مسالك الأبصار في ممالك الأمصار، المجلد الرابع. فإذا كان المثقف والباحث العربي لم يتنبه إلى حقيقة مقاربة المصادر العربية لتاريخ الكورد وعلاقتهم الوطيدة بالعرب في إطار الدولة العربية الإسلامية، فإن كل من كان على علم بهذه المعارف يتحمل جزءاً من هذه المسؤولية، أي مسؤولية عدم الكشف عن هذا الغنى المعرفي في مصادر التاريخ العربي وكتب التراجم والأعلام العربية، التي شكلت أهم مصدر لمعرفة الكورد منذ أكثر من ألف وثلاثمائة عام، وحتى العقود القليلة الماضية. إننا جميعاً نتحمل مسؤولية حجب هذه المعلومات وطريقة توظيف الجهل بها لأغراض سياسية وحزبية و"قومية" ضيقة. وعلى الرغم من سخونة المسألة الكوردية إلا أن الإعلام الرسمي العربي ومناهج التعليم لم تولِ أية أهمية لمعرفة هذا الشعب "الجار" الذي يشكل حلقة وصل مع الجوار الأبعد، وثمة توافق "ثقافي" عربي على إهمال كل ما هو متعلق بالكورد بطريقة ما، تناسي تاريخهم وبلادهم، كونها من الألغام التي لا يجبذ الاقتراب منها. فقد يكون لهذا التهرب من الموضوع الكوردي واستحقاقاته ارتباط مع طبيعة الثقافة العربية المعاصرة وتكشف عن بعض عيوبها. والأغرب من كل ذلك أن مجال البحث العلمي العربي، خاصة في الدراسات السوسولوجية والسياسية وحتى الجغرافية منها لم تقارب الموضوع الكوردي الغني بمخزونه لكل باحث.

إن عدم التنبه إلى أهمية الجوار العربي- الكوردي، أولاً من الناحية المعرفية - التاريخية ثم الجيوسياسية، يشكل نقطة ضعف كبيرة للثقافة والمعارف العربية المعاصرة. كما أن هذه المعرفة المفترضة لم تعطِ أي أهمية لاحتمالات تحولات مستقبلية ذات صلة ومتفاعلة مع هذا القرب الجغرافي، وإنما اتخذت سياسة التجاهل والتهرب من الموضوع ذاته أساساً للتناول. حدث ذلك على الأرجح كاستعارة من سياسة القوميين العرب في بلاد الشام والعراق، وعمم عربياً، حيث كان أحد أهم أسس عملها ومعالجتها للموضوع الكوردي هو

إخفاء وإلغاء الحقائق، وشطب كل ما هو متعلق بالكورد، بدءاً بالتاريخ وصولاً إلى الجغرافيا مروراً بالسكان، واندرجت ضمن الفئة الأخيرة النخب العلمية والعسكرية والإدارية التي كانت فاعلة في بلاد العرب نفسها، ومازال أحفادهم من مواطنيها. وكانت الحصيلة أن جهات إعلامية وثقافية عربية عديدة عملت على ترسيخ حالة الجهل بالمشترك الكوردي- العربي بكل أبعاده وتنوعه.

لقد توجت سياسة التجهيل والتزييف المعرفي هذه وترافقت مع ممارسات عملية بدأت بإقصاء الكورد عن المناصب العسكرية الذين كانوا يشغلونها منذ أواخر العهد الأموي، وكذلك إبعادهم عن الإدارات، وبعض مفاصل الحكم التي اكتسبوها عبر التاريخ في بلاد الشام والعراق ومصر.

فإذا كان هذا هو الخط العام لعمل قنوات الإعلام وسياسيات بعض المؤسسات الإعلامية والثقافية العربية، فليس مستغرباً أن لا يعرف العامة، بل حتى المثقف العربي، شيئاً ذا قيمة عن واقع الكورد الراهن وتاريخهم.

وما زاد الموضوع تشويشاً وتعقيداً أن أغلب المثقفين العرب من إعلاميين وكتاب بل وباحثين لم يتعرفوا على الكورد عن طريق المصادر العربية الأم، لتكوين تصور تاريخي أكثر موضوعية ودقة، وللتعرف على جوانب مختلفة من حياتهم الاجتماعية والسياسية، وإنما اعتمدوا عند الحاجة على مصادر استشراقية وغربية متواضعة وغير موضوعية في الغالب. وإذا استثنينا بعض الإشارات القديمة لأصل الكورد، وما ورد عند اليونان، تظل المصادر العربية هي الأساس والأصل في معرفة الكورد في القرون الوسطى. فالعرب هم أول من ذكر الكورد كشعب وأمة ودرسوا حياتهم وحددوا جغرافية بلادهم. لذلك لا بد للمعرفة التاريخية الموضوعية بالكورد أن تبدأ بالمصادر العربية الأم، هذه المصادر التي لم تتأثر بأيديولوجيا محددة ولم تخضع لضغوطات سياسية أو تعاميم لوزارات الإعلام المعاصرة. كما أن معظم المعلومات الواردة في المصادر

العربية منقولة من مصادر أقدم، أو متأتية من مشاهدات المؤلفين العرب الأوائل أنفسهم. وهي في غاية الإسهاب والتفصيل، وسأذكر البعض منها على سبيل التذكير فحسب: تاريخ يعقوبي- البلاذري في "فتوح البلدان"- المسعودي في "التنبه والإشراف، ومروج الذهب"- الدينوري في كتاب "الأخبار الطوال"- الطبري في "تاريخ الرسل"- ابن الأثير الجزري في "الكامل في التاريخ"- ابن فضل الله العمري القرشي في "مسالك الأبصار في ممالك الأمطار"- ابن حوقل في "صورة الأرض"- ياقوت الحموي في "معجم البلدان"- أحمد القلقشندي في "صبح الأعشى"- ابن خلدون في "كتاب العبر".

ومن المفيد للدارسين، ولمن يبحث عن تفاصيل تاريخية دقيقة، ومعرفة واسعة بالسلالات الحاكمة في كردستان أن يقرأ كتاب "شرفنامه" للمؤلف الكوردي شرفخان بدليسي من أوائل القرن السادس عشر الميلادي، وكذلك كتاب خلاصة تاريخ الكورد وكوردستان لمحمد أمين زكي، والذي كتبه مطلع القرن العشرين.

كان أخطر جانب في خطة عدم المعرفة بالكورد، هو تجاهل دورهم المميز في الحياة السياسية العربية الإسلامية منذ مطلع عهد الخلافة وحتى نهاية العهد العثماني بعد دخول الملك فيصل دمشق. فلم نصادف دراسة أو بحثاً ذا قيمة حول الفعالية السياسية الكوردية وعلاقتها التفاعلية بالحكم العربي الإسلامي، لأن كل المصادر التاريخية العربية المذكورة أعلاه، إضافة إلى العديد من تلك التي لم نذكرها، تكشف بل تؤكد دور الكورد المميز اجتماعياً وسياسياً وعسكرياً في مقاومة الاستبداد، وعدم الرضوخ لظلم الحكام والولاة.

هذه الفعالية السياسية تستحق التوقف عندها، والتذكير بها، ففي بداية دخول الكورد المشهد السياسي العربي، شكلوا مخزوناً بشرياً لدعم وتوجيه الفتوحات الإسلامية. لذلك كانت مناطق شرق بغداد التي تقع حالياً في غرب إيران، وبخاصة مدينتي حلوان (حلوان) وهمدان الكورديتين مفتاحاً لدخول

عموم إيران وآسيا الوسطى. كما تبين لاحقاً أن الكورد شكلوا بيئة اجتماعية لأغلب الصراعات السياسية التي جرت في الدولة العربية الإسلامية، والمتمثلة ظاهرياً بالصراع على الحكم، لكنها في العمق كانت مستندة على خلفيات فكرية وإثنية ومحلية. لقد تأثر الكورد وأثروا في هذه الصراعات، وذلك منذ لجوء مروان بن محمد آخر خلفاء بني أمية (744-750م) إلى الشمال، ونقل العاصمة من دمشق إلى بلدة حران قرب دياربكر، في محاولة للاستقواء بأهل أمه الكورد (أم مروان كانت كوردية الأصل بحسب أنساب الأشراف للبلاذري). لكن وكما يستنتج لاحقاً فقد مال أغلبية الكورد، خاصة كورد الشرق في حلوان وقرمير (كرمان شاه) إلى أبي مسلم الخراساني (الكوردي الأصل حسب ابن قتيبة) حوالي العام 754م، وشكل الكورد بذلك رافعة ودعماً لصعود الحكم العباسي الجديد بدعمهم هذا لأبي مسلم.

وفي عهد المنصور (775-754م) تعاضم نشاط الحركة الخرمية، وهي عقيدة قريبة من المانوية والمزدكية، وعرف الخرميون باسم (الحمري). فقد التقت حركتهم مع الحركة الشيعية بقيادة أبي مسلم الخراساني. قاد الخرميين بابك الخرمي ويعتقد أنه كوردي أيضاً. وكان إقليم الجبال أحد البؤر الرئيسة للحركة الخرمية والذي كان أغلب سكانها كورداً. إذ يورد الطبري وابن الأثير معلومات مفصلة عن بابك وعصمت الكوردي اللذين ساهما منذ البداية في الانتفاضة الخرمية. الطبري ج9/ ص11.

وبنفس القدر كان للكورد لاحقاً دور فاعل في حركة الزنج، حيث يشير الطبري إلى أن والي خوزستان كان إقطاعياً كوردياً يدعى محمد عبيدالله بن آزاد مرد، وبالاستناد إلى أخبار غيره من المؤرخين فإن حاكم خوزستان الكوردي هذا كانت له علاقة سرية بثورة الزنج (868-883م) منذ بداياتها وكان حليفاً لقائد ثورة الزنج علي بن محمد. وتنازل له عن ولاية خوزستان (عربستان الإيرانية الحالية). هذا وكان للكورد لاحقاً مساهمة واسعة في حركة القرامطة.

يمكن الاستنتاج بأن الكورد كانوا يشكلون أغلبية السكان لإقليم خوزستان شمال الخليج، وكذلك لمعظم مناطق شرق العراق الحالي - غرب إيران، ويبدو أن حلوان وهمذان وتوشتا كانت مدناً ذات غالبية كوردية تشيعت مبكراً إبان العهد العباسي، وساندت أولى تحركات القرامطة خلال العامين (891-890م) في الكوفة، وفي العام (900م) بدأت حركة ضخمة للقرامطة في سوريا، خاصة بعد موت يحيى بن زكرويه، فتزعم الحركة أخوه الحسين الذي كان يلقب (بصاحب الشامة)، وقد تركت لنا المصادر التاريخية من العصور الوسطى رسالة هامة تلقي الضوء على تعاون جعفر بن حميد الكوردي حاكم إحدى مقاطعات سوريا الغربية مع ابن زكرويه، وهذه الرسالة عبارة عن دعوة أرسلها في العام (901م) صاحب الشامة لحليفه الكوردي، لكن لم يتضح تماماً من مضمون الرسالة ماهية المنطقة التي يحكمها جعفر بن حميد الكوردي. لكن الافتراض بموجب مضمون الرسالة يشجع على الاعتقاد أن المكان كان في منطقة حمص الواقعة غرب سوريا. (الطبري ج 10 / ص 105).

وهكذا يمكن الاستمرار في السرد التاريخي لبيان الترابط العضوي المجتمعي والسياسي الكوردي- العربي خلال قرون عديدة من تاريخ المنطقة، لكن البحث سيطول ويتشعب ويخرج عن هدفه المعرفي المحدد، والمتمثل في التذكير بأهمية وسعة المشترك التاريخي والروحي بين العرب والكورد، وقابلية توظيف وتوسيع هذه المساحة من أجل علاقات حسن الجوار، إضافة إلى تصحيح وتجاوز كل التشوهات الأيديولوجية والحزبية التي لحقت بصورة الكورد، وبالتالي بحقيقة بنّت تاريخنا المشترك.

أخيراً، لا أجد قولاً مناسباً لأختم به ما سبق، أكثر مما ذكره الراحل إدوارد سعيد: "إن المعرفة بمعانيها السياسية والإنسانية ينبغي كسبها لمصلحة العيش المشترك وخير المجتمع، أي مجتمع كان، وليس أعراقاً أو قوميات أو طبقات أو أديان بعينها".

حدود بلاد الكورد

حسب رواية ابن فضل الله العمري (1301-1349)م¹

• أهمية ابن فضل الله كمؤرخ وبلداني

يعد ابن فضل الله العمري أحد أهم الشخصيات الاستثنائية التي ظهرت في بلاد الشام، فقد اجتهد للتأسيس لعلم التاريخ، وعمل على تصحيح الروايات التاريخية وترجيحها بميزان العقل، هذا وقد سبق ابن فضل الله ابن خلدون في تدقيق الأخبار التاريخية وتفحص مفاهيم العمران الحضري والمناخ وعلاقتها بالسكان، وبالتالي قارب المنهج العلمي، واستخلص مبدأ "أخذ العبر" قبل ابن خلدون بحوالي مائة عام: "وإن في الأرض العبر ولقد طالعت الكتب الموضوعية في أحوال الأقاليم وما فيها، فلم أجد من بين أحوالها وفي الإفهام صورها لأن غالب تلك الكتب لا يتضمن سوى الأخبار القديمة وأحوال الملوك السالفة والأمم البائدة وبعض مصطلحات ذهبت بذهاب أهلها ولم يبق في مجرد ذكرها عظيم فائدة ولا كبير أمر وخير قول أصدق، والناس زمانهم أشبه منهم بأبائهم فاستخرت الله تعالى في إثبات نبذة دالة على المقصود في ذكر كل مملكة وما هي عليه هي وأهلها في وقتنا هذا مما ضمن نطاق تلك المملكة واجتمع عليه طرفا تلك الدائرة لأقرب إلى الإفهام غالب ما بني عليه أم كل مملكة من مصطلح ومعاملات وما يوجد فيها غالباً ليبصرا بكل قطر القطر الآخر وبينته بالتصوير ليعرف كيف هو، كأنه قدام

1. نشرت في موقع شبكة روداو الاعلامية بتاريخ 13/7 /2015 على الرابط

<http://www.rudaw.net/NewsDetails.aspx?PageID=143661>

عيونهم بالمشاهدة والعيان، مما اعتمدت في ذلك على تحقيق معرفتي له في ما رأيته بالمشاهدة...". ص 3 / ج 1 من مخطوطة كتاب مسالك الأبصار، النسخة ذات الرقم 2797/1أ أحمد الثالث، طوبقابو سراي _إستانبول.

هو أحمد بن يحيى بن فضل الله القرشي العدوي العمري، شهاب الدين. ولد في دمشق سنة 700هـ / 1301م، مفتي دمشق الشام. تولى مناصب كبيرة، إذ عمل قاضياً، ثم ترأس ديوان الإنشاء في عهد السلطان الناصر محمد بن قلاوون، في ولايته الثالثة (709-741 هـ). ينتهي نسبه إلى عمر بن الخطاب، لذلك لقب بالعمري، وقد تلقى تربيته الأولى في دمشق ثم قدم إلى القاهرة ودرس فيها واتخذها موطناً له، ومال إلى التخصص في علوم الفقه واللغة وبرع في الكتابة والإنشاء، وقد استمر في العمل في البلاط السلطاني أيام السلطان الناصر محمد بن قلاوون، إلى أن تقلد ديوان الإنشاء والرسائل. قام بالتجول في الممالك الإسلامية، كالشام والأناضول والحجاز وغيرها، وكانت وفاته في دمشق سنة 749هـ / 1349م عن عمر قصير نسبياً.

من مؤلفاته كتاب "الدعوة المستجابة" و"صباية المشتاق" في المدح النبوي، و"سفر السفارة" و"فواضل السمر في فضائل آل عمر" و"النبذة الكافية في معرفة الكتابة والقافية" و"التعريف بالمصطلح الشريف" وكتاب لمعرفة اتجاه القبلة لعدد من المدن الإسلامية، وغيرها من المؤلفات العلمية.

وينسب إلى العمري أحد عشر مصنفاً، لكنه أبدع كجغرافي وبلداني، ووصل إلى ذروة العطاء العلمي في موسوعته (مسالك الأبصار في ممالك الأمصار). هذا وقد صدر في المغرب تحقيق لكتاب "المفاضلة بين المشرق والمغرب" ولعله جزء من كتاب مسالك الأبصار. لهذه الأسباب الموضوعية العلمية، إضافة إلى كتابته ما مجموعه مائتي صفحة عن الكورد وبلادهم، مدنهم وتاريخهم، عشائهم وطوائفهم، وكذلك بعض الجوانب من حياة الكورد الاجتماعية، إضافة إلى الحديث عن الأمراء والملوك الكورد، بناء على هذا الزخم من

المعلومات المفصلة، فضلت اعتماده كمصدر رئيس لتوضيح وتثبيت المعلومات الجغرافية والتاريخية الرئيسة حول التواجد التاريخي للكورد عموماً، وحالة تجاورهم مع العرب على وجه الخصوص، التي أكدها وفصلها ابن فضل الله في ترجيح ذي معاني ودلالات متعددة.

• مبررات وضرورة الاستشهاد به اليوم

تتصاعد النقاشات اليوم حول المسألة الكوردية في سوريا، وتنزع غالباً نحو تجريدها من صفتها التاريخية، واختزالها في إطار صراع سياسي راهن، صراع حاد وغير عقلائي، إذ يشطح البعض بإطلاق أحكام متسرعة، كاعتبارها مسألة غير عادلة تفتقر إلى أسسها الموضوعية وشرعيتها التاريخية، بل تتصاعد وتيرة الاتهام لجهات كوردية بالقيام بعمليات تغيير ديمغرافي، وكأن الكورد غرباء عن هذه الأرض، بل يعدهم بعض البعض أنهم من مفرزات الصراعات السياسية الراهنة، يقومون بإزاحة سكان الأرض الأصليين عن مواطنهم. أفترض أن هذا الخطاب يتصاعد نتيجة لغلبة التفكير المدرسي ورسوخه في أذهان النخبة العربية عموماً والسورية خصوصاً، وكذلك المبالغة في الاستناد على أفكار قوموية عروبية عنصرية فعلت فعلها المعرفي والأيديولوجي طوال سنوات وعقود من الزمن في الوعي السياسي العربي عموماً والسوري خصوصاً، فأبعدته عن الموضوعية في مقاربة المسألة الكوردية، وكذلك في تناولها ومعالجتها.

لقد نشرت قبل خمسة عشر عاماً في جريدة الحياة مقالاً تعريفاً بابن فضل الله بمناسبة مرور سبعمائة عام على ولادته، لكنني تشجعت أكثر في هذا الظرف العصيب للاعتماد عليه كأكثر المصادر العربية الإسلامية مصداقية ودقة في المعلومة الجغرافية، والتحكيم إليه، كونه عالج المواضيع السكانية والجغرافية بموضوعية قبل سبعة قرون، والاستشهاد بمفردات واضحة ضمن كتابيه "مسالك الأبصار في ممالك الأمصار"، تحقيق كامل سلمان الجبوري

ومهدي النجم، 27 جزءاً، بيروت 2010، و"التعريف بالمصطلح الشريف"، تحقيق محمد حسين شمس الدين، بيروت 1988. منهجياً، سأحاول الاختصار والإشارة إلى النقاط التي تحدد تماماً التواجد الجغرافي للكورد في الجوار العربي، بهدف المساهمة في توضيح اللوحة الجغرافية التاريخية السكانية عهدئذ، فقد يساهم في تخفيف التوترات والإشكالات السياسية، التي تعتمد غالباً على معلومات جغرافية وتاريخية غير صحيحة، تم تسويقها أيديولوجياً، فزادت الوضع تعقيداً، وقللت من فرص التفاهم والتعايش.

• أولاً: في تعريف الكورد وتوصيفهم حسب ابن فضل الله العمري

يبين ابن فضل الله أن الكورد قوم خاص وجنس مستقل قائم بذاته، إذ كتب: "والذي نقول -وبالله التوفيق- إن الكورد وإن دخل في نوعهم كل جنس أتى ذكره في هذه الفصول فإنهم جنس خاص من نوع عام، وهم ما قارب العراق وديار العرب دون من توغل في بلاد العجم، ومنهم طوائف بالشام واليمن. ومنهم فرق مفترقة في الأقطار وما حول العراق وديار العرب جمهرتهم". مسالك الأبصار، ص 197/ المجلدان 2-3. ويؤكد على هذه المعلومة السكانية - الأوقامية في كتابه "التعريف بالمصطلح الشريف" فقد كتب عصرئذ: "الكورد وهم خلائق لا تحصى، وأمم لا تحصر، ولولا أن سيف الفتنة بينهم يستحصد قائمهم وينبه نائمهم، لفاضوا على البلاد، واستضافوا إليهم الطارف والتلاد، لكنهم رُموا بشتات الرأي وتفرقت الكلمة، لا يزال بينهم سيف مسلول، ودم مطلول، وعقد نظام محلول، وطرف باكية بالدماء مبلول، ولهم رأسان كل منهما جليل، ولكل منهما عدد غير قليل، وهما صاحب جوملرك، وصاحب عقرشوش". ص 57، التعريف بالمصطلح الشريف.

وهنا لابد من الإشارة إلى أنّ جوملرك هي مركز ولاية هكاري في أقصى جنوب شرق تركيا الحالية، أما عقرشوش فهي في الجزيرة الفراتية، وعلى الأرجح كان مركز الإمارة الكوردية هذه مدينة في موقع قلعة الشوش، بحسب ياقوت الحموي في معجم البلدان: "والشوش: قلعة عظيمة عالية جداً قرب عقر الحميدية من أعمال الموصل"، أو قد تكون بلدة مندثرة في سهول الجزيرة الفراتية، جنوب جزيرة ابن عمر، حسب روايات أخرى.

من قراءة النصين السابقين وتحليلهما نستنتج بأن كثافة التواجد الكوردي في عهد ابن فضل الله وما قبله كانت متركزة في السهول وليس في الجبال، وكانت جمهرة الكورد تستقر بجوار العرب تماماً، ويتضح ذلك أكثر بحسب السرد التالي لجغرافية التواجد الكوردي.

• ثانياً: في الجغرافية السكانية للكورد

يحدد ابن فضل الله الخط الفاصل العام بين العرب والكورد كما يلي: "أما الفصل الجامع لأحوال سكان الجبال هؤلاء وغيرهم، فإنما نقول -وبالله التوفيق- إنما المراد بالجبال على المصطلح، الجبال الحاجزة بين ديار العرب وديار العجم وابتداؤها جبال همدان وشهرزور وانتهاءها صياصي الكفرة، بلاد التكفور، وهي مملكة سيس وما هو مضاف إليها بأيدي بيت لارن، ولم أذكر من عشائهم إلا من كنت بهم خبيراً، ولم أسمّ فيها منهم إلا بيت ملك أو إمارة تبدأ بجبال همدان وشهرزور وأربل وتنتهي إلى دجلة الجزيرة من كوار الموصل. نترك ما وراء نهر دجلة إلى نهر الفرات لقلّة الاحتفال به على أن الذي ذكرته هو خلاصة المقصود إذ لم يبق إلا كورد الجزيرة وقرى ماردين، وهم لكل من جاورهم من الأعداء الماردين مع أن مساكنهم ليست منيعة، ومساكنهم للعصيان غير مستعصية..." كتاب مسالك الأبصار، ص 198.

هنا ينقطع النص في الكتاب، ربما هكذا ورد في نسخة المخطوطة التي

اعتمدها المحققان، لكن النص يتواصل في نسخ أخرى، وكذلك عند أحمد القلقشندي يتم استكمال معنى ومضمون هذا النص، بحيث يتم البيان بأن الكورد متواجدون في قرى عديدة بسهول الجزيرة ومنطقة ماردين، وهي قرى غير منيعة، وتقع في السهول، وليست في مناطق جبلية، لكنها مسورة ومحمية برجالها الشجعان.

للتوضيح والتذكير لا بد من الإشارة بأن همدان تقع غرب إيران الحالية، وأن شهرزور هي مدينة تاريخية تقع بالقرب من مدينة كركوك، وأن صياصي الكفرة ومملكة سيس تقعان في أواسط الأناضول وشمال البحر الأبيض المتوسط. في موقع ونص آخر يشرح ابن فضل الله بطريقة أوضح جغرافياً التواجد الكوردي الملاصق للعرب، خاصة للذين يتبعون حكام عقرسوسن أو عقرشوش، في الجزيرة: "وموقع بلادهم من بلادنا قريب، والمدعو منهم من الرحبة وما جاورها يكاد يجيب. وملوكننا تشكر لهم إخلاص نصيحة، وصفاء سريرة صحيحة، والقائم فيهم الآن شجاع الدين بن الأمير نجم الدين خضر بن مبارز ك". ص 59، التعريف بالمصطلح الشريف.

• النتائج

نستنتج من مؤلفات وآثار ابن فضل الله مع الاعتماد على نصوص من جاء قبله بعدة قرون كالمسعودي، ومن بعده القلقشندي، أن جغرافياً التواجد والتوزع السكاني الكوردي كان يتركز في السهول أوائل العهد العباسي، ثم بدأ بالانكماش نحو سفوح الجبال خلال المرحلة الأيوبية وحتى نهاية المملوكية، على الرغم من استمرار التركيز الرئيس في المناطق السهلية المجاورة للبلاد العربية، بدءاً بشرق العراق الحالي، وصولاً إلى سهول شمال سوريا فالأناضول، مروراً بالجزيرة الفراتية. إن تأكيد ابن فضل الله على قرب سكن الكورد من ديار العرب، وما كان يعنيه ابن فضل الله من (بلادنا) هو بلاد الشام، من

جهة أخرى، وكذلك فإن تديقه للمسافة التي تفصل الكورد عن العرب، جعلته يشرحها ويصورها حسياً، لدرجة توصيفه حالة التجاور بإمكانية المناداة على الكورد، وسماع أصواتهم لقربهم من قلعة الرحبة التي تقع على الضفة اليمنى (الشامية) لنهر الفرات في بلدة الميادين السورية شرق دير الزور، ما يفسر سكن الكورد على الضفة اليسرى، أي الشرقية لنهر الفرات، في جهة الجزيرة الحالية وبوادئها. كما أن الظاهر في النص أعلاه حسن علاقات الجوار بين الكورد ممثلين بأمرء عقرشوش والعرب وحكامهم في كل من العراق وبلاد الشام.

من خلال متابعة التحولات والمتغيرات السكانية التي حدثت لاحقاً في الجزيرة الفراتية، ودراستها بحسب مصادر متأخرة ومن خلال وصف ومشاهدات العديد من الرحالة، يظهر أن التصحر والتدهور البيئي والسياسي دفعا بالعديد من القبائل العربية لعبور نهر الفرات والتوجه شمالاً نحو مناطق أكثر خصباً، وربما أماناً ووفرة في المياه والمراعي. وهذا ما هياً المناخ لتحولات ديمغرافية واجتماعية جديدة، إذ تشجع قسم من السكان الكورد في الجزيرة الفراتية للتعايش والاندماج مع القادمين العرب، خاصة في البلدات والمدن، إضافة إلى إزاحة وتراجع القسم الأعظم من القبائل الكوردية الرحل نحو المناطق السهلية في أعالي الجزيرة الفراتية، للاستقرار على سفوحها. كانت بداية هذه التحولات الديمغرافية - الاجتماعية بعد غزوة تيمورلنك، التي دمرت معظم عمران الجزيرة الفراتية في حوالي العام 1401م، وتراجع في ربوعها الأمان، وانهارت تدريجياً النظم الاجتماعية والسياسية والهيكل العمرانية المحلية في الجزيرة الفراتية عاماً بعد آخر، لتتحول إلى منطقة شبه خالية من السكان خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، إذ اقتصرت حياتها الاجتماعية على الرعي والبدواة، بحسب العديد من الوثائق ومشاهدات الرحالة. وتمت إعادة التوطين والأعمار في الجزيرة السورية نهاية العهد العثماني ومطلع عهد الانتداب البريطاني والفرنسي، لدرجة أنه يمكن القول بدون تحفظ أن التوزيع

والتواجد الحالي للسكان، وبالتالي الخارطة الديموغرافية - الاجتماعية الراهنة في سهول وبادي الجزيرة السورية، هي عائدة في أساسها إلى سياسات الإعمار والتوطين في الثلث الأول من القرن العشرين.

• المراجع

1. مسالك الأبصار في ممالك الأمصار. ابن فضل الله العمري القرشي، شهاب الدين أحمد بن يحيى. تحقيق كامل سلمان الجبوري ومهدي النجم، 27 جزءاً، بيروت 2010.
2. مخطوطة: مسالك الأبصار في ممالك الأمصار. ابن فضل الله العمري القرشي، شهاب الدين أحمد بن يحيى، النسخة ذات الرقم 2797/1 أحمد الثالث، طوبقابو سراي-إستانبول، أشرف على نسخها وتوزيعها، فؤاد سزكين، ألمانيا 1988.
3. التعريف بالمصطلح الشريف. القاضي ابن فضل الله العمري القرشي، شهاب الدين أحمد بن يحيى، تحقيق محمد حسين شمس الدين، بيروت 1988.
4. المسعودي. التنبه والإشراف- طبعة القاهرة، 1938.
5. أبي العباس، أحمد القلقشندي. صبح الأعشى في صناعة الإنشاء. المجلد الرابع، طبعة القاهرة، 1914م.
6. ابن جبير. رحلة ابن جبير، تحقيق: حسين نصار، دار مصر- 1959.
7. تافيرنييه. العراق في القرن السابع عشر كما رآه الرحالة الفرنسي تافيرنييه، ترجمة: بشير فرنسيس، وكوركيس عواد، بغداد - 1944.
8. بكنغهام، جيمس. رحلتي إلى العراق، ترجمة: سليم طه التكريتي، بغداد- 1968.
9. أحمد وصفي زكريا. ذكريات عن وادي الفرات، دير الزور- 1968.
10. عبدالقادر عياش. حضارة وادي الفرات، مدن فراتية، دمشق - 1989.
11. جريدة البعث، العدد الأول - 1950.

المرفقات

= الفصل الأول =

في الأكراد

الذي نقول - وبالله التوفيق - إن الأكراد وإن دخل في نوعهم كل جنس أتى ذكره في هذه الفصول فإنهم جنس خاص من نوع عام وهم ما قارب العراق وديار العرب دون من توغل في بلاد العجم، ومنهم طوائف بالشام واليمن. ومنهم فرق مفترقة في الأقطار وما حول العراق وديار العرب جمهرتهم.

وغلب في زماننا بما يقارب ما يقارب ماردین منهم إبراهيم بن علي المسمي بالعزیز مالو^(١)، واستفحل أمره وقويت شوكته، واجتمعت عليه جموع وبرقت لها أسنة ودروع وثوب باسمه الداعي، وتقيدت دون غابته المساعي.

ثم مات وقام ابنه بعده، ولكنه ما حكى الوالد الولد، ولا سدّ الشبل موضع الأسد.

وأما الفصل الجامع لأحوال سكان الجبال هؤلاء وغيرهم، فإننا نقول - وبالله التوفيق -: إن المراد بالجبال على المصطلح؛ / ١٢٥ / هي الجبال الحاجزة بين ديار العرب وديار العجم وابتداؤها جبال همدان وشهرزور^(٢) وانتهائها صياصي الكفرة، بل بلاد التكفور^(٣)؛ وهي مملكة سيس وما هو مضاف إليها بأيدي بيت لارن ولم أذكر من عشائهم إلا من كنت بهم خبيراً، ولم اسم فيها منهم إلا بيت ملك أو إمارة تبدأ بجبال همدان وشهرزور وأربل^(٤) وتنتهي إلى دجلة الجزيرة من كوار الموصل وتترك

(١) هو إبراهيم شاه ابن الأمير سنتيه، تغلب على الموصل وديار بكر «رحلة ابن بطوطة ١٥٤».

(٢) شهرزور: كورة واسعة في الجبال بين إربل وهمدان «مراسد الإطلاع ٢/ ٨٢٢».

(٣) بلاد التكفور: نسبة إلى تكفور ابن السلطان جرجيس وهي القسطنطينية العظمى «رحلة ابن بطوطة ٢٣٢-٢٣٣».

(٤) إربل: مدينة كبيرة في فضاء من الأرض واسع «مراسد الإطلاع ١/ ٥١» في شمال العراق وهي اليوم جزء من إقليم كردستان - العراق.

الأكراد^(١)

[وهم] خلائق لا تُحصى^(٢) وأمم لا تُحصَر؛ ولولا أن سيفَ الفتنة بينهم يَسْتَحْصِدُ قائمهم، وينبئه نائمهم، لفاضوا على البلاد، وأستضافوا إليهم الطارِف والتلاد؛ ولكنهم رُموا بشتات الرأي وتفرق الكلمة، لا يزال بينهم سيفٌ مسلول، ودُم مطلول، وعقدُ نظام محلول، وطرفٌ باكية بالدماء مبلول؛ ولهم رأسان كل منهما جليل، ولكل منهما عددٌ غير قليل؛ وهما صاحبُ جُولَمَرَك، وصاحبُ عَقْرَشُوش.

والكبيرُ منهما الذي تَنَفَّق طوائفُ الأكراد - مع اختلافها - على تعظيمه والإشارة بأنه فيهم الملكُ المُطَاع والقائدُ المَتَّبِع، هو صاحبُ جُولَمَرَك؛ وهو صاحبُ مملكة مُتسعة ومُدُن وقلاع وحصون، وله قبائلٌ وعشائرٌ وأنفار. وهم يُنسبون إلى عُتْبَةَ بن أبي سُفْيَانَ بن حرب بن أمية بن عبد شمس بن عبد مناف؛ وكانت قد آتته الإمرأة فيهم إلى الملك أسد الدين موسى بن مُجَلِّي بن موسى بن منكلان. وكان رجلاً كريماً عظيماً نَهَاباً وهَاباً، تجلَّهُ ملوكُ الممالك الجلييلة وتعظمه حُكَّام الأردو وصاحبُ مصر. وإشارته مقبولةٌ عند الجميع. وإذا أقتلت طائفتان من الأكراد فتقدم إليهما بالكفِّ كَفَّوا، وسمعوا له سَمْعَ مِرَاعٍ لا سَمْعَ مُطْبِيع. والقائمُ الآن من بنيه الملكُ عمادُ الدين مُجَلِّي؛ وهو رجلٌ يحب أهلَ العلم والفضل، ويُحِلُّ منهم عنده من آتاه أعظمَ مَحَلِّ. كَتَبَ لي قاضيه أن إخوته من ظَهْر أبيه هم: عَزُّ الدين؛ وَزَيْنُ الدين؛ وأعمامه: عَزُّ الدين شير، وشمسُ الدين شيخُ أمير، والأمير داود، وحسام الدين. وما منهم إلا مَنْ له حُكْمٌ وتصرفٌ؛ ومرجعُهم كلُّهم إلى الملكِ عمادِ الدين صاحبِ جُولَمَرَك.

وأما الثاني فهو صاحبُ عَقْرَشُوش؛ وملوكُها الآن من أولاد المَبَارِزَكْكَ؛ وكان مَبَارِزُ الدين كَتَّ رجلاً شجاعاً كريماً تَغَلَّبَ عليه غرائبُ من الهوس فيدعي أنه وليُّ من

(١) قال في الصحيح: ومنزلهم من بلاد الجبال من عراق العجم. وحول أماكنهم بالتفصيل انظر صحيح الأعرشي: ٤/٣٧٣ وما بعدها..

(٢) في الصحيح ولا يحصون.

الأولياء يقبل النذر؛ وكانت تُنذر له النذور تقرباً إليه بما تنفق عليه لا اعتقاداً فيه فيُسّر بذلك؛ فإذا أتاه النذر أضاف إليه مثله من ماله وتصدقَ بهما جميعاً. وأهل هذا البيت يدعون عِراقة الأصل في الإمرة، وقَدَم السُّودد في الحِشمة، ويقولون إنهم عُقدت لهم أُلوية الإمارة وتسلموا أزمّة هذه البلاد، وتسنموا ضهوات هذه الصياصي بمناشير الخلفاء، وأنهم كانوا لهم أهل وفاء؛ ولهم في هذا حكايات كثيرة وأخبار ماثورة؛ وهم أهل تنعم ورفاهية ونعمة ظاهرة، وبزة فاخرة، وأدر مُزخرقة، ورياض مُفوّفة، وخيول مُسوّمة، وجوارح مُعلّمة، وخدم وعلمان، وجوارح حسان، ومعارف وقيان، ويسماط مُمدود وخوان، وأهل عشرة وإخوان. وموقع بلادهم من أطراف بلادنا قريب، والمدعو منهم من الرّحبة وما جاورها يكاد يُجيب. وملوكنا تشكر لهم إخلاص نصيحة، وصفاء سريرة صحيحة. والقائم [فيهم] الآن شجاع الدين ابن الأمير نجم الدين خضير ابن المبارز كك؛ ولم يبلغ الآن مبلغ أبيه، ولا أظنه يُقاربه ولا يُدانيه؛ على أنه قد ملك مُلكه، ونظّم سلّكه.

ورسّم المكاتبه إلى كل منهما: «أدام الله نعمة المجلس العالي، الأميري، (والألقاب التامة الكاملة).

وأما بقية أمرائهم فجلّتهم الأكابر: «صدّرت هذه المكاتبه إلى المجلس السامي الأميري» بالياء. والألقاب من الطبقة الثانية، وما دونها لمن دونهم.

ومما يُنبّه عليه أن في طُرُق المازين ومسالك المسافرين من بلادنا إلى خراسان، ومنها إلينا، ينجم^(١) في بعض الأحيان أهل فساد يَعبدون إلى عميد يقدمونه عليهم فيقطعون السبيل ويُخيفون الطُرق؛ وتطير سمعة عميدهم، وتنتشر في قريبتهم وبعيدهم، فيكاتب ذلك العميد من أبواب الملوك، ويضطر إليه لفتح الطريق للسلوك^(٢)؛ ويكون من غير بيت الإمرة، ولا أهل القديم. وربما هوئى نجّمه، فأنقطع

(١) في الصحيح: «يظهر».

(٢) في الصحيح: «بالسلوك».

القسم الرابع

إيران بين الدور والانتصار¹

تصاعدت في الأيام الأخيرة وتيرة السجلات، كما نشرت عشرات المقالات حول انتصار إيران، ونجاح مشروعها في المنطقة. إلى آخر هذا النسق من الخطاب التهويلي السياسي، وامتلات صفحات العديد من الجرائد العربية بمقالات مكررة، لكتاب معروفين ومحترمين تصر على موضوعي خطورة إيران وانتصاراتها. قبل عام ساد مناخ إعلامي - سياسي مشابه، فما الذي تغير؟! نشرت حينها مقالاً بعنوان: لماذا انحنى القوى العظمى أمام حكام طهران؟ في محاولة لاستشراف الدور الإيراني المتوقع. يبدو اليوم وعلى الرغم من المتغيرات العسكرية على الأرض، أن المناخات السياسية لم تتغير في المنطقة، وعلى المهتمين أن يتنبهوا لحقيقة أن إيران لا تقوم إلا بتنفيذ أجنداتها المتوافقة مع طبيعة الحكم فيها، وتقوم في المحصلة بدور يتناغم كثيراً مع (المشروع الغربي) إن جاز التعبير. ولمعرفة جوانب مفترضة من هذا الدور أدعو القارئ الكريم إلى قراءة ما كتبت في العام الماضي من جديد: "ثمة قاعدة سياسية تشير إلى أنه إذا لم تستطع مواجهة العاصفة فانحن لها، فأى عاصفة هبت أو كادت ان تعصف لدرجة أن انحنى قادة القوى العظمى - بل قادة الغرب بتعبيره الواسع - أمام حكام طهران، الذين يفترض أنهم غير قادرين على حكم إيران بطريقة ديمقراطية وشرعية.

أنجز اتفاق جنيف الخاص بالملف النووي الإيراني في ساعة عصيبة ومتأخرة من مساء السبت 23/11/2013، لكن الطريقة الكرنفالية لحفل التوقيع، وما صاحبه من عناق حار بين ممثلي القوى العظمى، وخاصة بين كيري وأشتون،

1. نشرت في موقع شبكة روداو الاعلامية بتاريخ 21/3/2015 على الرابط : <http://www.rudaw.net/NewsDetails.aspx?pageid=114113>
نشر المقال في 21/3/2013 على الرابط: <http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=406626>

إن دل على شئٍ إنما يدل على أن إنجازاً كبيراً واتفاقاً استثنائياً قد تحقق. لقد كتب الكثير عن الاتفاق - الصفقة (Deal)، لدرجة أن المتابع لم يعد قادراً في الأسابيع القليلة الماضية على تصفحه، والتمعن في التحليلات العديدة التي تناولته.

ثمة إنجاز وحدث مهم بكل المقاييس، لكن أي إنجاز ولصالح أي طرف؟ وما السر في هذا الفرح الطفولي العارم الذي ساد أوساط الموقعين بعد التوقيع؟ فكلا الطرفين قد احتفل بالحدث! إن المشهدية الاحتفالية المبالغ بها، وكذلك الدراما الإعلامية - السياسية التي رافقتها، قد تهدف إلى التعظيم على بعض الحقائق، فالحدث، وبالتالي مشروع الاتفاق الأولي ليس بهذه الأهمية بحذ ذاته، بقدر أهميته في التمهيد لقضايا سياسية و استراتيجية أكبر، وملامسته لمسائل ذات علاقة عضوية ببيئة الاتفاق وأطرافه.

السؤال الرئيس الذي يطرح نفسه بمناسبة توقيع هذا الاتفاق، واستمرار انعقاد جولات التفاوض، ماذا لو تمكنت طهران من امتلاك القدرات التقنية لصناعة قنبلة نووية؟ ما الذي يميزها عندئذ عن كوريا الشمالية، أو بشكل أكثر دقة عن باكستان المجاورة. ومتى كانت الدول الصغيرة قادرة على تحقيق اضطراب كبير في توازن الرعب النووي الذي تم تثبيته بين القوتين النوويتين الرئيسيتين بعد الحرب العالمية الثانية؟

يمكن طرح مائة سؤال فرعي آخر بدون الحصول على إجابات مقنعة، لذلك يفضل التركيز على بحث المسألة خارج الموضوع النووي، أو على تخومه في أقل تقدير. ويستحسن إحالة الحدث إلى ما يشبه نهاية دراما طويلة لعلاقة حكام إيران مع الغرب.

أول فصل في الدراما يدور حول ملابسات تنحي شاه إيران السابق، والتي تذكرنا اليوم بها طريقة تنحي زين العابدين بن علي في تونس. ثم بدأت الحلقة الثانية مع هبوط الإمام الخميني من طائرة فرنسية في مطار طهران. وزيادة التوتر بين الحكام الجدد وأمريكا لاحقاً أثر احتلال الطلاب لسفارتها

في طهران نهاية العام 1979، مروراً بالحرب العراقية - الإيرانية، حيث لم يترك الغرب حكام طهران الجدد وحيدين في مواجهة نظام صدام (إيران غيت). والملفت أنه قد رافق التوتر في العلاقات الغربية مع نظام طهران عدم اهتمام بالمعارضة الإيرانية العلمانية والإسلامية المختلفة جوهرياً عن حكم الملالي، خاصة الكوردية واليسارية منها، هذه القوى التي ساهمت بفعالية في قلب نظام حكم الشاه، وتثبيت أسس ثورة الشعوب الإيرانية. فقد صنف أغلب الدول الغربية منظمةً مجاهدي خلق ضمن المنظمات الإرهابية، ومهدت موضوعياً لتفكيك قوتها، خطوة بعد أخرى لصالح الحكم الجديد في طهران، عن طريق تأمين المناخ لعزلها ودفعها إلى أحضان نظام بغداد، وبالتالي هبوطها نحو أدنى درجات الضعف، وفقدان القاعدة الشعبية، فالفشل السياسي. إلى أن تم قتل وتشريد ما تبقى منهم في معسكر أشرف في السنوات الأخيرة.

في الجانب الآخر المثير لدهشة المراقبين والمهتمين والمنطوي على الكثير من التناقض، نجد إهمالاً شبه تام للمعارضة الكوردية الإيرانية القوية والعريقة (حيث أنها أسست جمهورية في كردستان إيران في العام 1946)، إذ أنها لم تتلقَ أي دعم أو تعاطف من قبل الغرب الأورو-أميركي يوماً، لذلك وبعد أن كانت على وشك إعادة إعلان استقلال كردستان الإيرانية بين الأعوام (1979-1982)، تراجعت عاماً بعد آخر. وتمت تصفية قيادتها بالقتل المباشر في أوروبا (سكرتيري الحزب الديمقراطي الكوردستاني في إيران د. عبد الرحمن قاسملو، وصادق شرفكندي)، والغريب أن المتهمين بالقتل يتجولون في أوروبا بزيارات عمل حكومية ودبلوماسية. فصول قصة تدليل (الغرب) لحكام طهران قد بدأت منذ أكثر من ثلاثين سنة ولم تنتهِ بعد، دون أن ينتابها إلا شيء من الصراع الظاهري والخلاف ذي الطابع الإعلامي والدبلوماسي.

حتى أنه قبل عدة أيام من اتفاق جنيف تم إعدام عدد من المعارضين البلوش (السنة) بتهمة الإرهاب، إضافة إلى أن إعدام العديد من الناشطين

الكورد (العلمانيين السنة) مستمر قبل وبعد لقاءات جنيف، دون إيلاء أي أهمية للحدث المروع، من قبل الجهات الغربية المختصة، ودون اعتراض من أحد، لا المنظمات الإنسانية الأورو-أمريكية، ولا ممثلي الحكومات المتفاوضة مع طهران. لقد أغلقوا أعينهم تماماً، لدرجة أنهم لم يوظفوا سلسلة الإعدامات حتى كورقة في المفاوضات كالعادة.

لا يمكن أن أكرر ما قيل بخصوص هذا الاتفاق خاصة في شقه التقني، لكن ما يبدو لي مؤكداً، أن الغرب متمثلاً في القوى العظمى قد قدم خدمة سياسية كبرى لحكام طهران، فإما هذا الغرب ساذج، على الرغم من نفي هذه التهمة من قبل الوزير كيري بعد توقيع الاتفاق، وأثناء زيارة الاطمئنان للمملكة العربية السعودية: "نحن لسنا سذجاً في التعامل مع إيران"، أو أن القوى العظمى تفتعل هذه السذاجة كاستكمال لفصول قصتها مع حكام طهران، ولتحقيق هدف مستقبلي رئيس متمثل في إعادة تأهيل نظام الملالي سياسياً، وإنقاذه اقتصادياً، وفك عزلته، وإلا لماذا مهدت الطريق للطبقة الحاكمة في طهران لتحقيق هذا المنجز السياسي والدبلوماسي بعد ثلاثين سنة من حكمها المضطرب، وفي ذروة أزمته المركبة؟

لقد مر الحدث - الاتفاق كنهاية لخديعة كبرى، وتم إدراجه كخاتمة لمشكلة وموضوع باهت ومستهلك هو (امتلاك السلاح النووي). فإذا لم يكن ممثلو الغرب سذجاً، وهم كذلك بالتأكيد، فمن السذاجة أيضاً أن لا نأخذ من مجمل سيرة تعاملهم مع حكام طهران بعض النتائج الجوهرية:

أولها أن الغرب الحاكم لا ينظر إلى القضايا العالمية بمنظار أخلاقي ولا عاطفي، وإنما يقيس المسائل بمعايير المصالح والنتائج العملية، وحسب قاعدة: درء المخاطر وتأمين المكاسب. وقد نجح حكام طهران في فهم هذه القاعدة، وتوفير إجابات واضحة لها، خلال عدة عقود. فقد أثبتوا أنهم قوة مخالفة على الأرض، قادرة على خلط الأوراق، وقلب الحسابات الإقليمية، وتقويض السياسات الأمريكية والغربية بطرق وأساليب شتى. سياسة الغرب الراهنة

تفتقد إلى منظومة قيم أخلاقية، كما أنها غير محملة بمضامين فكرية واضحة، وهي بعيدة عن هموم وتطلعات شعوب المنطقة، لذلك بدت مشوشة ومضطربة وفي المحصلة ضعيفة وتحتاج إلى مسار جديد، بل إلى سند إقليمي، لإعادة ترسيم مسارها. إذن ما هو تفسير تظاهر حكام طهران بالقوة، وحتى التهديد بإلغاء الاتفاق قبل وبعد كل جولة جديدة من المفاوضات، سوى حاجة الغرب لدورهم الجديد.

لقد ساهم أيضاً في تفضيل الغرب النسبي لحكام طهران في هذه المرحلة المضطربة من تاريخ الشرق الأوسط، فشل النموذج التركي وعدم استلهامه في العالمين العربي والإسلامي. كما أن أخطاء الاخوان المسلمين في مصر عجلت من إعادة النظر في (المشروع المتعاطف) التجريبي والحذر، لتسلم تيار الإسلام المعتدل للحكم في بعض الدول العربية.

أخيراً يبدو أن انقسام العالم الإسلامي بين دول ومرجعيات تقليدية (السعودية، مصر، تركيا) وطبع الحركات الجهادية والسلفية المتطرفة بختم (الإسلام السني)، قد توج حكام طهران كقطب مذهبي أكثر اعتدالاً، ومرجعية سياسية وروحية إسلامية منفتحة فكرياً، وأكثر تنظيماً ومركزاً. لقد تشكل موضوعياً في العقود الأخيرة قطب مذهبي وحيد وصلب، قادر على أن يرسخ الثنائية المذهبية الإسلامية، ويلبي متطلبات الغرب المرحلية بفعالية، وإن عبر أجنداث وشعارات مخادعة.

وفي سياق عملية التشكل والتبلور هذه، تم منذ عدة سنوات تفهم ومباركة التجاذب الروسي - الإيراني السياسي، ومتابعة تطوره إلى مستوى التحالف في أكثر من مكان، ليتحول إلى ما يشبه حلفاً أيديولوجياً مذهبياً أرثوذكسياً - شيعياً لخرق وحدة العالم الإسلامي الظاهرية، وتثبيت انقسامه.

أخيراً، ما يستشف من حالة ضعف الغرب وانحائه أمام حكام طهران، أنها فقدت بوصلة التعامل مع العالم الإسلامي في هذه المرحلة، وهي لا تخشى رقعة الفوضى التي قد تتسع فحسب، وإنما وبالقدر نفسه تخشى وحدة هذا

العالم ووفاقه. وقطبية وفعالية نظام طهران مطلوبة في كلتا الحالتين، وهذا ما يههما في المقام الأول، وليس مراكز تخصيب اليورانيوم في إيران، الذي يدرك حكام طهران قبل غيرهم أنها محض مسألة (فيزياء تطبيقية)".

بعد مرور عام على الاتفاق الأولي، ورجحان موازين القوى لصالح تيار طهران، التي قطفت أولى ثمار مفاوضاتها مع الغرب، واستثمرت تماماً عامل الزمن كعادتها، ما الجديد الآخر في عام إيران الثاني؟

إن شئنا الدقة، يمكن التجرؤ والقول لا جديد، فليس ثمة منجزات استراتيجية لصالح طهران، لأنه من الغرابة أن نتخيل إيران وهي لا تؤدي وظيفتها الأيديولوجية، كما أنه من السذاجة أن نتصور إيران المذهبية في موقع غير هذا الذي هي فيه! إن منظومتها المذهبية - السياسية مصممة للسير على هذه السكة. بمعنى آخر إيران لم تحقق أي انتصار، قد يتمدد نفوذها قليلاً أو كثيراً، لكنها تؤدي الدور، وتملاً الفراغ فقط، إنها تجيد التفيت والهدم، لكن من الصعب عليها بناء نظام إقليمي، أو قيادته، وذلك لاستحالة تأسيس كيانات سياسية مذهبية معاصرة ومستقرة في المنطقة. المشكلة إذن ليست في إيران بل في القراءات، القراءات السابقة واللاحقة لها.

إيران لم تنتصر بالتأكيد، بل الآخرون فقط فشلوا في تنفيذ وبلورة مشاريعهم، وخاصة قيادات ونخب العرب السنة في سوريا والعراق، الذين يتمتعون بعناد غريب للعيش في الماضي السياسي المجيد، ويفتقرون إلى القدرة على قراءة المتغيرات بعين نقدية وموضوعية. حكام طهران يستنزفون طاقات المنطقة وإيران ولا مكاسب استراتيجية في الأفق البعيد، حتى الشعوب الإيرانية ستدفع الثمن، والأثنية - القومية الفارسية قد تكون الخاسر الأول مستقبلاً.

هل ستقود تركيا العالم الإسلامي نحو التطرف؟¹

• مقدمة

في ظل تراجع وأفول نجم "النموذج التركي الإسلامي المعتدل" الذي تم الترويج له منذ أكثر من عشر سنوات، وبالتوازي مع زيادة الانتقادات للحكومة التركية بمساهمتها في نمو الجماعات الإسلامية المتطرفة، وصولاً إلى اتهامات صريحة للقيادة التركية بدعم تيار الإسلام الراديكالي من قبل قيادات سياسية فاعلة في العالم والمنطقة، كان آخرها ما نسب للملك عبدالله الثاني في أن تصدير المتطرفين إلى أوروبا هي سياسة تركية منظمة، وفي بيئة سياسية مشحونة بإمكانية صراع حقيقي بين تركيا وعدد من الدول الأوروبية، فضلاً عن روسيا، حيث بلغ الصراع ذروته في الإقليم وانتشر شمالاً إلى القوقاز، في ظل كل هذه التعقيدات نجحت الحكومة التركية في تحقيق مكسب دبلوماسي كبير في إنجاز اجتماع القمة لمنظمة التعاون الإسلامي الذي عقد في إستانبول يومي (14 و15 نيسان 2016)، تلخصت المكاسب في تحقيق تركيا لأجنداتها الإعلامية بتبليغ رسالتها الأيديولوجية - السياسية في المقام الأول، مما زاد من مستوى التوتر السياسي وحدة الصراع في منطقة الشرق الأوسط.

لقد استغلت تركيا هذه المناسبة الإسلامية التضامنية كغطاء لتبرير سياساتها وحربتها على الشعب الكوردي، والتعتيم على عمليات الإبادة الجماعية التي اقترفتها في مدن ذات تاريخ إسلامي أصيل كجزيرة ابن عمر وديار بكر (آمد)،

1. نشرت في موقع شبكة روداو الاعلامية بتاريخ 20/4 /2016 على الرابط:

فمررتها كحوادث روتينية لمكافحة (الإرهاب)، لقد بلع المجتمعون في إستانبول الطعم وكأن المدن والقرى الكوردية التي تدمر حالياً تقع ضمن بلاد الكفر، وأن المدنيين الذين يقتلون ليسوا بمسلمين! لقد روجت الحكومة التركية لحلها العسكري للمسألة الكوردية، إذ اتهم الرئيس رجب طيب أردوغان في مؤتمره الصحفي حزبي العمال الكوردستاني وحزب الإتحاد الديمقراطي بالإرهاب دون اعتراض من القادة المجتمعين.

• ماهية منظمة التعاون الإسلامي

تأسست منظمة التعاون الإسلامي في العام 1969 تحت اسم المؤتمر الإسلامي، وذلك بهدف الدفاع عن القدس ورداً على حادثة حرق المسجد الأقصى فيها. تزايد عدد الأعضاء إلى (57) عضواً، حضر منهم حوالي الخمسين في الدورة (13) التي عقدت في إستانبول. بهذا العدد تكون منظمة التعاون الإسلامي ثاني أكبر منظمة دولية بعد الأمم المتحدة. يرأسها حالياً السيد إياد مدني، السعودي الجنسية. مقر المنظمة هو مؤقتاً مدينة جدة، لحين تحرير القدس والانتقال إليها، بحسب قوانين المنظمة. ترأس جلسات آخر اجتماع قمة لها في إستانبول، الرئيس التركي رجب طيب أردوغان. استثمرت كل من السعودية وتركيا هذا المؤتمر لأجندتهما السياسية الخاصة في لقاء وتفاهم خطير ووافقت للنظر، لدرجة أن أبدى العديد من المراقبين تخوفهم من خروج الاجتماع الأخير عن مبادئ وأسس منظمة التعاون الإسلامي الداعية للتعايش والتضامن بين الدول الأعضاء وسائر دول ومجتمعات العالم، إذ يتركز عملها من حيث المبدأ على مجالات إنسانية متعددة يأتي الحقل السياسي في آخرها. لقد اتصف هذا المؤتمر الخير بطابعه السياسي الأيديولوجي الهجومي، مع ترجيح الرؤيا السنوية المتشددة لعاملنا المعاصر.

• نهاية النموذج التركي المعتدل

كشفت انتفاضات الربيع العربي عن جملة من القضايا الجوهرية كان أهمها ظهور عيوب تركيا الأيديولوجية والسياسية، إذ أخرجت طموحاتها إلى السطح، فتصاعد الخط البياني لتصادمها مع الدول الأخرى، مما مهد لعدم الرهان على هكذا حكم، وهكذا تيار سياسي إسلامي انزاح نحو التشدد والتطرف في أكثر من بلد وموقع. فقد فقدت تركيا موضوعيتها بسبب علاقتها الداعمة والصريحة لجماعة الإخوان المسلمين، "بعد ما يُسمى ثورات الربيع العربي، في إطار رغبة أنقرة في تصدير نموذج حزب العدالة والتنمية إلى دول الإقليم، لكنها لم تأخذ في الاعتبار طبيعة كل مجتمع والاختلافات الموجودة فيه، فضلاً عن تغييب الحسابات الواقعية في هذا الصدد. وكانت النتيجة هي انهيار تجربة جماعة الإخوان في كل من مصر وتونس، واستمرار تصلب تركيا في الدفاع عن الجماعة على الرغم من الفشل الذي مُنيت به، ما جعل أنقرة تكسب خصوماً إقليميين وتدخل في خلافات مع دول مثل مصر، نتيجة لخطابها الشعبوي غير الواقعي".

لقد طويت صفحة الحديث عن النموذج السياسي لحزب العدالة والتنمية وإمكانية تطبيقه في المجتمعات الإسلامية، لأن التركيز يتم حالياً على الدور غير الإيجابي لهذا النموذج نفسه، وخاصة بعد أن باتت تدعم عسكرياً ولوجستياً الكتائب الإسلامية الراديكالية في سوريا، مثل جيش الفتح، أحرار الشام وجبهة النصرة، وبموازاة هذا الدعم تصعد تركيا سياسياً من حملتها الموجهة ضد أطراف عربية وعالمية تخالفها الرأي وترفض هذه السياسات. إن استفزاز كل من مصر وإيران الدولتين الرئيستين في الشرق الأوسط، يؤسس موضوعياً لتفاهم إيراني مصري، مع إمكانية استقطاب عدد من القوى والدول العربية الأخرى للتعاطف مع إيران، حيث قد يتم التأسيس لمحور مواجه لتركيا، ويعيد تأطير

القوى العربية اليسارية والعلمانية في مواجهة الجبهة التي شكلتها تركيا. إن قراءة أولية لبيان منظمة العمل الإسلامي تعزز تلك القناعات بعدم اعتدال سياسات تركيا الداخلية والخارجية، فضلاً لمساهمتها في تعقيد وتشابك المشهد السياسي لعموم منطقة الشرق الأوسط.

• البيان الختامي

تضمن نص بيان القمة الإسلامية (218) قراراً، متجاوزاً (13) ألف كلمة، في نسخ متباينة حسب سياسات النشر لكل جهة، مع مؤشر على التحفظ في نشر النص الكامل للبيان. متضمناً الاتفاق على خطة استراتيجية للمنظمة في السنوات العشر القادمة (2016-2026). في الوقت الذي دعا البيان إلى "نبد الأجندة الطائفية والمذهبية"، أدان التدخلات الإيرانية في الشؤون الداخلية لدول المنطقة، وركز على ثلاث قضايا رئيسية رأى المؤتمرون أنها تضر بمصالح العالم الإسلامي، وهي: "الطائفية والتمييز العنصري والإرهاب". القراءة المتأنية للبيان لا تؤكد التركيز ولا تناول الموضوعي لهذه المسائل الثلاث، أما المؤتمر الصحفي الذي عقده رئيس الدورة القادمة رجب طيب أردوغان، فكان منحازاً ومجسداً لسياسات حكومته وليس متوافقاً مع توجهات الدول الخمسين المشاركة في الاجتماع.

اتصف البيان بملامح بارزة وخاصة في إظهار الدعم لكل الجماعات السياسية والمجموعات الأثنية الإسلامية في الدول غير الإسلامية، وتجنب تأييد ومساندة حقوق المسلمين المضطهدين داخل الدول ذات الغالبية الإسلامية وخاصة حقوق الشعب الكوردي، فصيافة البيان منحازة ومتعصبة (إسلامياً)، وتغطي على الجرائم وانتهاك حقوق الأقليات والإنسان داخل أغلب الدول الإسلامية وخاصة تركيا. فثمة مبالغة في مساندة كشمير وادانة قوية للعنف الهندي، حيث خصص لها البنود ذات الأرقام 21-22-23-24، كما انحاز البيان تماماً

لأذربيجان ضد أرمينيا، في ما يشبه الرد على دعوات أرمينيا في قضية إبادةتهم الجماعية من قبل السلطات العثمانية. تكررت الحالة في كل القضايا المشابهة، في حين إلتزم البيان بالصمت تجاه كوردستان ومحنة شعبها، بل لم يرد اسم الكورد وكوردستان، ولا إقليم كوردستان العراق، حتى في البنود التي تقتضي ضرورة السياق ذكره وكالمتعلقة بالحرب على الإرهاب ومواجهة غزوة داعش. لقد هبط البيان إلى مستوى سافر في دعمه لقضايا الفساد التي اتهمت بها قطر، كما في البند رقم (191): "استنكر المؤتمر الحملات الإعلامية الغربية المغرضة التي تتعرض لها دولة قطر، المشككة في استحقاقها لتنظيم بطولة كأس العالم (مونديال 2022)، وإصرار بعض وسائل الإعلام الغربية على نشر وبث معلومات مغلوبة وغير محايدة تهدف إلى التقليل من أحقيتها بتنظيم المونديال بالرغم من فوز ملف قطر من خلال منافسة شريفة وبشفافية مطلقة. وأكد المؤتمر مجدداً على أن استضافة دولة قطر- العضو في منظمة التعاون الإسلامي- لكأس العالم لكرة القدم للعام 2022، يُعد إنجازاً ومكسباً لدول المنظمة وحقاً لشعوب العالم الإسلامي. ودعا المؤتمر مؤسسات العمل الإسلامي المشترك ووسائل الإعلام للدول الأعضاء لمساندة دولة قطر في دحض أساليب الزيف الإعلامي والتحريض الذي يقوم به بعض وسائل الإعلام الغربية بهذا الصدد"، ولم يكتف البيان بذلك بل عبر عن معاداته لحقوق العمال وبالتالي حقوق الإنسان في دولة قطر: "أكد المؤتمر دعمه لدولة قطر في التصدي للحملة السياسية والإعلامية التي تتعرض لها بشأن حقوق العمال، وأشار إلى اطلاعه على الجهود التي تقوم بها دولة قطر في سبيل تعزيز أوضاع العمالة، والاهتمام المتقدم الذي توليه لهم وكفالتها لكافة حقوقهم وبما يتلاءم مع قوانينها الوطنية".

كل البنود وتفاصيل بيان "منظمة التعاون الإسلامي" تبين أنها قد صدرت عن التيار المتطرف في حزب العدالة والتنمية، ولا تخدم سوى أجندات تركيا،

كما تستعدي ستة مليارات من ساكني الكرة الأرضية من أبناء الأديان الأخرى. وبصيغة ما يخلق البيان أجواء الحروب السابقة التي دارت مطلع القرن الماضي، وكأن رايات الحروب التركية ستلوح في الأفق في السنوات القادمة ضد العالم المتحضر.

لقد كان البيان فاقعاً في دعمه للأقليات التركية والعنصر التركي - الطوراني في العالم، خاصة في البنود ذات الأرقام (96-97-98)، التي ورد فيها: "تابع المؤتمر عن كثب وشدد على أهمية مواصلة عملية إعادة الأتراك المسخيت الذين أجبروا على ترك وطنهم عام 1944. ويرحب باعتماد حكومة جورجيا في العام 2014 لستراتيجية إعادة المسخيت، ودعا إلى اعتماد خطة عمل شاملة من أجل تيسير عملية عودة الأتراك المسخيت وإدماجهم في المجتمع الجورجي. أعرب المؤتمر عن اهتمامه بوضع التتار المسلمين في القرم في ضوء التطورات الأخيرة في شبه الجزيرة، وأكد على ضرورة معالجة مسألة وضع تدار القرم وسلامتهم وأمنهم بالشكل المناسب، وضمان تمتعهم على نحو فعلي بحقوقهم الدينية والثقافية وبحقهم في التعليم والتملك. وأكد المؤتمر على أهمية كفالة سلامتهم وأمنهم، وشجع الأمين العام على إجراء الاتصالات والدراسات الضرورية حول تدار القرم إثر التطورات الأخيرة. وطلب المؤتمر من الأمين العام متابعة هذه المسألة ورفع تقرير بشأنها إلى الدورة الرابعة والأربعين لمجلس وزراء الخارجية".

• لماذا شيطنة إيران ورحمنة تركيا؟

تبدو القمة في سياقها العام وكأنها عقدت لغرض رئيس وهو تثبيت إدانة إيران وسياساتها، وكذلك حزب الله الذي استقطب الاهتمام كأول حزب (إسلامي) يتخذ بحقه قرارات حادة. لقد اعترضت إيران على أربعة بنود تنتقدها وبند خامس ينتقد حزب الله اللبناني، ولكن لم يتم تعديل القرار مما

أدى إلى انسحاب الرئيس الإيراني روحاني من الجلسة الختامية، لكنه لم ينتقل إلى مرحلة القطيعة مع تركيا، فقد توجه إلى أنقرة لمتابعة التنسيق الناعم بين البلدين، وليقوم برئاسة الجانب الإيراني في أعمال القمة للمجلس الإيراني - التركي المشترك، الذي يتمحور برنامجه حول التعاون الاقتصادي و"التشديد على أهمية حماية وحدة الأرض في سوريا والعراق، والحاجة إلى تطوير التعاون في مجال مكافحة الإرهاب".

لم تستفز الدبلوماسية الإيرانية كثيراً نتيجة هذه القرارات وإنما لمحت بما قد ينتج لاحقاً كردّ فعل، إذ صرح عباس عراقجي نائب وزير الخارجية الإيراني بأن: "الأجواء السائدة في قمة منظمة التعاون الإسلامي في الظروف الراهنة لا تؤشر على التعاون بين الدول الإسلامية ووحدة العالم الإسلامي".

هنا لا بد من التساؤل، لماذا شيطنة إيران وحدها؟ فتركيا لا تقل تدخلاً في الشؤون الداخلية للدول الإسلامية، وذلك بشكل سافر في كل من ليبيا، تونس، مصر والإمارات العربية المتحدة، وكذلك العراق، فضلاً عن تواجدها الداخلي في سوريا. لكن ما يجعل التدخل التركي مختلفاً عن الإيراني، بعد توالي حزب العدالة والتنمية AKP السلطة، بات التدخل التركي دقيقاً، خفياً عبر قنوات حزبية وأيديولوجية متنوعة، فتركيا الأردوغانية تعمل عن طريق الوسطاء البعيدين، حيث أن العقل التركي "العميق" كما منظمات "الدولة العميقة" تعمل لتسخير الآخرين لأجنداتها، وتخطط لاستثمارهم سياسياً وعسكرياً، كما يحدث الآن في سوريا، وخاصة في ضواحي حلب الشمالية، في حين التدخل الإيراني واضح المعالم أيديولوجي مذهبي صريح، متناغم مع نفسه، إذ يقوم أبناء إيران غالباً بالتطوع للدفاع علناً عن قناعاتهم، يرددون شعار "لييك يا حسين" ثم يتدخلون، في حين تركيا ضحت بمئات الآلاف من الشباب المسلم والعربي خاصة في سوريا لتحقيق أجنداتها وطموحاتها السياسية، دون أن يقتل تركي واحد خارج الحدود، في عمليات استخبارية في غاية الدقة والذكاء.

إن الاحتفاء التركي بنتائج المؤتمر وتركيزه على تقديم الدعم لكل الجماعات والمجموعات الأتنية الإسلامية في الدول غير الإسلامية، مع إهمال حقوق المسلمين المضطهدين داخل الدول ذات الغالبية الإسلامية وخاصة حقوق الشعب الكوردي، تؤكد على انحياز البيان وإغراقه بهموم السياسة التركية، فأجواء البيان منحازة ومتعصبة، تغطي على الجرائم داخل الدول الإسلامية وخاصة تركيا. وهذا ما ترجمه رئيس المؤتمر أردوغان في مؤتمره الصحفي بأن المقاومة الفلسطينية مشرفة في حين وصف نضالات حزب العمال الكوردستاني بالأعمال الإرهابية، وقارنها بإرهاب داعش، دون أن يعترض على التوصيف أحد من القيادات الإسلامية.

من جهة أخرى احتفت الصحافة الموالية للحكم التركي، فضلاً عن بعض مراكز الدراسات فيها بالحدث، كما تسرعت في تصوراتها بأن هذا البيان سيترجم إلى واقع، لتحويل منظمة التعاون الإسلامي إلى أداة فعالة بيد تركيا، وافترضت أنه قريباً سيكون لهذه المنظمة شرطة مشتركة وأجهزة استخبارات، بعد أن تأسس لها جيش قبل أربعة أشهر. المقصود من الجيش قوات التحالف الإسلامي بقيادة المملكة العربية السعودية.

• نتائج وخاتمة

إن تهيأت الظروف للقيادة التركية الحالية للتفرد برسم سياسات منظمة التعاون الإسلامي في السنوات القادمة، فإنها قد تحولها إلى منظمة راعية للتطرف الإسلامي، تخدم أجندات الطوارنية التركية بثقافتها التاريخية الغازية لآسيا الصغرى والمتطلعة دوماً لغزو أوروبا بالعديد من الطرق والوسائل. إن مقترح أردوغان بتشكيل منظمة تمثل المسلمين في أوروبا تفصح عن نواياه وطموحاته في المزيد من التدخل في الشأن الأوروبي الداخلي، ولتحقيق مستوى جديد من الاستثمار السياسي والتهديد لدول الاتحاد الأوروبي.

إن القيادة التركية المتوترة والمنحازة في سياساتها الراهنة، تمكنت من حيث المبدأ من نقل هذا المناخ إلى داخل منظمة التعاون الإسلامي، وبالتالي قد تتمكن لاحقاً من نقل أجنداتها السياسية والأيدولوجية المتطرفة إليها، عن طريق إقناع المزيد من الدول الإسلامية بتوجهاتها، هذه السياسة التي ستعمق التهديدات الخارجية للعالم الإسلامي، وستعرض في الوقت نفسه بنيتها لتصدع حقيقي. لقد صب أردوغان النار على زيت التطرف والصراع المذهبي، عكس ادعائه الإعلامي باللاطائفية، وبالضد من خطابه أثناء جلسات المؤتمر.

إفتراض أن تركيا الأردوغانية تمكنت من طبع سياسة المنظمة الإسلامية بطابعها في السنوات القادمة، فإن مرحلة مركبة من الصراعات الداخلية في العالم الإسلامي وكذلك مع العالم غير الإسلامي ستبدأ، فهل جاء هذا التصعيد فقط في سياق الضبط والتوازن لقوة إيران الصاعدة؟ أم هي مجرد رسالة خليجية تركية إلى أمريكا لتعمل على لجم حكومة طهران؟ هل ورد هذا الخطاب في سياق إرضاء مؤقت لدول مجلس التعاون الخليجي واطمئنان لها؟ ولكي لا تتم إساءة فهم توافق أمريكا مع سياسات إيران بعد تطبيق أوائل بنود الاتفاق النووي، وفي تساؤل ذي صلة، هل ستقبل السعودية بهذا الدور التابع والمكمل لسياسات أنقرة؟! وستؤيد سعيها في زعامة العالم الإسلامي؟ ما موقف باكستان وموقعها في رسم استراتيجيات منظمة التعاون الإسلامي؟ جملة من التساؤلات تطرح بالحاح، نظراً لخطورة الخطاب الأيدولوجي المتطرف الذي ساد أجواء المؤتمر وتم تثبيته في البيان الختامي، فعلى الأرجح ستتم مراقبة هذا التحول والتصعيد في خطاب منظمة التعاون الإسلامي، وخاصة مدى فعالية الرئاسة التركية في تطبيقها، وقدرتها في تحويل المنظمة نحو صيغة من التحالف التركي - الخليجي، ومقدمة لتتويج الخليفة "المدني" أردوغان، وإعادة الروح لمشروعه الخاص، وتشجيعه للمضي في سياساته الراديكالية الطموحة تجاه أوروبا والعالمين العربي والإسلامي، في مسار صعب، يظل محتملاً، لكنه غير

واضح المعالم، كما هو غير مضمون النتائج في كثير من الجوانب والقضايا. ما يهمننا كثيراً بصدد هذا التحول هو طبيعة ردود الفعل الكوردستانية ومواقف نخبها السياسية وعلماء الدين، التي لا بد لها من أن تتخذ بعض الإجراءات إزاء سياسة الإهمال هذه، وإدارة الظهر لمعاناة الشعب الكوردي، إضافة إلى غض الطرف عن الجرائم التي تنفذ بحق أبنائها من قبل حكومات الدول التي تقود هذه المنظمة الإسلامية الكريمة.

الأبعاد الجيوستراتيجية للخلاف الأمريكي - الصيني حول تشييد الجزر الاصطناعية¹

• أهمية بحر الصين في الجيوستراتيجية الأمريكية

يقع بحر الصين غرب المحيط الهادي، وهو امتداد له، يشمل المنطقة الممتدة من سنغافورة جنوباً إلى مضيق تايوان شمالاً، وهو أحد أكبر بحرين في العالم بعد البحر الأبيض المتوسط. تتجاوز مساحته ثلاثة ملايين كيلومتر مربع. يعد من أكثر بحار الدنيا حركة بالبضائع والسفن، لذلك يشكل أحد أهم ساحات التنافس التجاري بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين، إضافة إلى احتوائه على ثروات طبيعية هائلة، خاصة النفط والغاز. يتناثر في أرجائه أكثر من مائتي جزيرة صغيرة، خالية من السكان، تدعي الصين بأنها جزء من مجال نفوذها التاريخي، على الرغم من قرب أغلب هذه الجزر من شواطئ الدول الأخرى، حيث ترى الصين أحقيتها بالسيطرة والسيادة على 80% من مساحة بحر الصين الجنوبي، وهذا ما يرفضه معظم الدول المتشاطئة. يعد بحر الصين الجنوبي ثاني أكثر الممرات البحرية ازدحاماً في العالم، إذ تمرُّ به شحنات تجارية قيمتها خمسة تريليونات دولار، أي حوالي نصف حركة الشحن في العالم. لأنه الحوض المائي لعدد من أكثر دول العالم سكاناً، وأكثرها كثافة، وبالتالي هو البوابة البحرية الأكبر سوق تجارية في العالم. ويتجاوز مجموع عدد سكان الدول المطلة عليه وتلك التي تستخدمه للنقل البحري ملياري نسمة².

1. نشرت في موقع شبكة رووداو الاعلامية بتاريخ 10/1/2016 على الرابط:

<http://www.rudaw.net/arabic/opinion/studies/10012016>

2. عدد سكان الدول المطلة على بحر الصين الجنوبي، وتلك التي تستخدمه كمر للملاحة بالملايين (الصين = 1375، اندونيسيا = 260، الفلبين = 100، فيتنام = 90، كمبوديا = 15، تايلاند = 68، ماليزيا = 30، تايوان = 23).

نظراً للأهمية الاقتصادية الفائقة لبحر الصين، فقد تجسد الصراع عليه وتمركز على شكل "صراع حول الجزر والشعاب المرجانية فيها"، ففي المحصلة تمتاز هذه الجزر بأهمية كبيرة في ترسيم الحدود الدولية في مياه بحر الصين، فضلاً عن أن محيطها غني بالثروة السمكية، إضافة إلى النفط والغاز. ما جعلها مطمعاً للدول المتشاطئة، ومحلاً للنزاع بينهم، قبل أن تكون موضوعاً للخلافات الصينية- الأمريكية¹.

• الانسحاب الأمريكي المتدرج من الشرق الأوسط

بدأت ملامح السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية وستراتيجيتها المتطلعة نحو الباسفيك تتشكل وترتسم خطوطها العريضة، حسب مقترحات وخطط العديد من الباحثين والمفكرين المعاصرين، في مقدمتهم جوزيف ناي، الذي استشراف متسائلاً بخصوص آفاق ومستقبل الصراع مع الصين: "هل ستتفوق القوة الصينية على نظيرتها الأمريكية خلال العقود القادمة؟"، ليشارك بقوة في السجال الدائر بهذا الصدد. تتباين الدراسات البحثية الأمريكية حول تصاعد القوة الصينية وإمكانية تجاوزها قوة ونفوذ الولايات المتحدة الأمريكية، فثمة من يرى أن القوة الصينية ستتجاوز نظيرتها الأمريكية، وأن القرن الحالي سيكون قرناً صينياً بامتياز.

يعد الاقتصادي الأمريكي الحائز على جائزة نوبل في الاقتصاد "جوزيف ستيغليتز" من أنصار هذا التيار، والذي يؤكد: أن القوة الاقتصادية الصينية أضحى تتفوق على تلك الأمريكية، وأن الصين ستدخل العام 2015 وهي في أفضل وضع، مشيراً إلى أن العام 2014 كان آخر عام للحديث عن الولايات المتحدة الأمريكية كأكبر قوة إقتصادية، ويتفق مارتن جاك، الذي تظهر رؤيته

1. بثينة اشيتوي، بحر الصين الجنوبي: الصراع البارد بين الصين والولايات المتحدة. سياسة بوست، على الرابط:

آخر زيارة للموقع 6/6/2015 <http://www.sasapost.com/china-us-relations/>

عبر كتابه "حينما تحكم الصين العالم"، مع هذا الرأي والتيار الفكري مفترضاً أن الصين لن تكون القوة الاقتصادية العظمى المقبلة فحسب؛ بل لديها نظام اقتصادي وسياسي مختلف عن الذي تتبناه الدول الغربية، وستسعى لتأسيس نظام عالمي مختلف عن النظام الذي أنشأته وتزعمه الولايات المتحدة حالياً. في حين يرى بعض الباحثين الأمريكيين أن الصين لا تود تغيير النظام العالمي، ولا تود تشكيل منظمات وتحالفات ضد أمريكا. لكن يبدو أنها عملياً تستعد لمواجهة الولايات المتحدة الأمريكية وستقاوم خططها للسيطرة على السوق في جنوب شرق آسيا، وقد بدأت ملامح هذا الصراع بالظهور من خلال مشكلة بناء الجزر في بحر الصين الجنوبي.

من جهة أخرى، وفي سياق مواجهة صعود الصين، وكأحد أهم الخيارات، يقترح العديد من الباحثين المختصين ومراكز الدراسات الأمريكية، بل يلمحون باتجاه انسحاب الولايات المتحدة الأمريكية بمرونة من منطقة الشرق الأوسط، كما انسحبت بريطانيا لصالح أمريكا، ورفعت وصايتها جزئياً عن الشرق الأوسط بعد الحرب العالمية الثانية². الاتجاه الداعي للانسحاب يقترح حلولاً للمرحلة التي تلي الانسحاب، كحاجة الولايات المتحدة الأمريكية إلى الموازنة بين مصالحها في منطقة الشرق الأوسط وإعادة تموضع نفوذها وقوتها لاحتواء تصاعد النفوذ الصيني الذي يهدد مكانة الولايات المتحدة دولياً في المستقبل، وضرورة نقل مركز قوتها من الشرق الأوسط إلى شرق القارة الآسيوية، دون أن تتورط في التدخل العسكري، كما في حالتها أفغانستان والعراق. ولتحقيق ذلك، طرح كل من ستيفن والت وجون ميرشايمر "ستراتيجية التوازن الإقليمي"، والتي تعني اعتماد الولايات المتحدة على القوى الإقليمية (مثل: إيران، السعودية، مصر، تركيا) ليوازن بعضها بعضاً، مع استمرار الانخراط الأمريكي الدبلوماسي في

1. عمر عبد العاطي. عرض لكتاب "هل انتهى القرن الأمريكي؟" Joseph S. Nye, Is The American Century Over, مركز الجزيرة للدراسات. على الرابط : <http://studies.aljazeera.net/bookrevision/2015/04/201541994657890204.htm> آخر زيارة 2015 / 27/12

2. مايلز كوبلاند، The Game Of Nations، لعبة الأمم. تعريب: مروان خير. بيروت - 1970، ص57.

المنطقة، ومساعدة القوى الأضعف إذا تطلب الأمر، ورفض التدخل العسكري المباشر، لكي لا يشكل انسحابها المحتمل فراغاً استراتيجياً كبيراً. وثمة بوادر واضحة تبين أن النظام الدولي سيتعرض لتحول رئيس يكمن في انتقال مركز القوة من الغرب إلى الشرق، وستتظهر صحة هذا الافتراض في زيادة فعالية القوى الآسيوية الصاعدة، وخاصة الصين. تأسيساً على ما سبق، بات التحول الاستراتيجي الأمريكي تجاه منطقة آسيا - الباسيفيك، على خلفية تصاعد التنافس الأمريكي - الصيني مؤكداً، وعلى الأرجح ستقوم الولايات المتحدة الأمريكية بما أسماه ستيفن سيمون وجوناثان ستيفنسون (الانسحاب الناضج)، حيث يستمر الوجود العسكري الأمريكي في المنطقة من خلال الإبقاء على القواعد العسكرية الأمريكية بنفس قواتها، وبقاء مجموعة قتالية واحدة على الأقل، بالإضافة إلى استمرار الغارات الجوية ضد تنظيم الدولة الإسلامية¹.

• الصين لا تبلط البحر وإنما تؤسس لإدارة الصراع

إن فرضية انسحاب الولايات المتحدة الأمريكية من الشرق الأوسط، وتركيز اهتمامها على آسيا يقتضي بالضرورة مستوى من مستويات الصراع والصدام مع الصين، الدولة التي تحاول استعادة إمبراطوريتها السابقة، وتهيئاً لمواجهة الولايات المتحدة الأمريكية بأفضل الطرق، وفي مقدمتها الاقتصاد، وهذا ما يفترضه الإعلامي والباحث الاقتصادي الفرنسي، جون ميشيل كاتربوان في كتابه "صدام الامبراطوريات" الذي يؤكد فيه أن كلاً من أمريكا والصين وألمانيا سيكونون في الصف الأول في السوق العالمية، تتبعهم روسيا واليابان في الصف الثاني، وفرنسا والمملكة البريطانية في الصف الثالث، ويفترض بأن العلاقة بين

1. Steven Simon and Jonathon Stevenson, The End of Pax Americana: Why Washington's Middle East Pullback Makes sense. Foreign Affairs, Nov/Dec2015, Vol. 94 Issue 6, p2-10.

عرض: هايدي عصمت كارس، تحت عنوان "آسيا أولاً: التوازن من الخارج... لماذا تنسحب أمريكا من الشرق الأوسط؟" المركز الإقليمي للدراسات. على الرابط: <http://www.rcssmid east.org/Article> آخر زيارة 28/12/2015

هذه الدول/ الإمبراطوريات علاقة صراعية تخضع لمنطق الاصطدام المتكرر، وأن الدولة/ الإمبراطورية التي ستهيمن على الاقتصاد العالمي في العقدين الأول والثاني من الألفية الجديدة سيكون لها الحق والأفضلية في توجيه السياسة العالمية خلال ما تبقى من القرن. وعلى اعتبار أن ألمانيا غير مهياة لذلك، فإن السباق ينحصر بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية، وبالتالي بات الصراع الأمريكي-الصيني شبه حتمي. كما ينوه بأن الصين تتهاى منذ عقود للمواجهة، خاصة عندما رفضت الدرس الأمريكي التقليدي، وقامت في العام 1989م بقمع الطلاب الذين طالبوا بالديمقراطية الغربية في ساحة "تيان آن مين". يصف كاتربوان عقد التسعينات (2000-1990) بأنها فترة الحرب التجارية، ومحطة حاسمة في الاقتصاد العالمي، وفي مراحل الصراع الصيني-الأمريكي أيضاً، فاقتصاد البلدين الذي يعتمد على الصادرات إلى الخارج، حثم على الطرفين الدخول في اتفاقات مشتركة، وقامت الصين عبر هذه الاتفاقيات "ببيع عمالتها الرخيصة للشركات الأمريكية الكبرى من أجل الإنتاج داخل الصين والتصدير نحو الخارج". وخلال هذا العقد حقق الميزان التجاري الصيني طفرة مالية لم يستطع تحقيقها على مدى عقود كاملة. لكن في العام 2001 ومع دخول الصين منظمة التجارة العالمية، غيَّرت من استراتيجيتها كلياً، فهي لم "تعد ترضى بأن تكون مصنع العالم"، بل تريد أن تصبح قوة اقتصادية ضمن الخريطة العامة للاقتصاد الرقمي. واليوم تقوم الشركات الصينية بتصنيع جميع معدات شركة أبل الأمريكية، وجميع متعلقات الصناعات الإلكترونية، وتخطط لتكون في العام 2050 القوة الاقتصادية العالمية بلا منازع ولا منافس. وبفضل سياستها التجارية القوية، نجحت الصين في اكتساح جميع الأسواق العالمية بما في ذلك السوق الأمريكية، ما زاد من حجم عائداتها المالية وراكم مديونية زبائنها، حتى أمريكا نفسها أضحت مدينة للصين؛ وبذلك تراجعت مقولة "أمركة العالم" أمام التفوق التجاري للصين، التي تجد من حقها أن تبحث عن استعادة

دورها، كما في القرون الماضية، لكن ليس باعتبارها مركز العالم، بل لتكون هي العالم نفسه. إن مستقبل الاقتصاد العالمي يشير إلى أن الاقتصاد الصيني أصبح بإمكانه تحويل خارطة الاقتصاد العالمي في أي اتجاه يريد. والسبب في ذلك هو أن معظم الاقتصاديات العالمية مرتبط بمعدلات النمو الاقتصادي الصيني، وبالتالي فإن أي تحول يطال السوق المالية الصينية سيُسمع صداه في البورصات العالمية. تخشى أمريكا، أوروبا والعالم العربي اليوم من أي تعثر صيني، ويраهنون على القيادة الصينية للخروج من أزمة بورصة شنغهاي، وبث روح التفاؤل في الأسواق العالمية رغم الهشاشة الملازمة لبنية الاقتصاد العالمي¹. تسعى الصين للسيطرة على أكبر الأسواق العالمية، خاصة عبر مشروع إحياء طريق الحرير بين أوروبا وآسيا، وعلى الرغم من العنوان الثقافي والتراثي الحضاري لهذا المشروع، إلا أنه يؤسس عملياً لأكبر سوق تجارية عبر تاريخ البشرية، يتجاوز عدد سكانها أربعة مليار نسمة. إن الصين جادة في إعادة إحياء هذا المشروع - الحلم، وهذا ما أعاد الرئيس الصيني التأكيد عليه في خطابه بمناسبة رأس السنة الميلادية، ما سيحدد مخاوف شركاء الصين التجاريين على الصعيد العالمي، ويزيد من ارتيابهم².

من الواضح أن الصين تطمح وتخطط لتكون، ليست القوة الاقتصادية العالمية الأولى فحسب، وإنما القوة المهيمنة جيوسياسياً، وبدأت أولى خطواتها في هذا الاتجاه بالعمل على تأمين وتوسيع محيطها البحري وجغرافيتها السياسية، بطريقة تقنية ناعمة وسلسة، ولكي تخرج بحر الصين من دائرة

1. جون ميشيل كاتربوان. صدام الإمبراطوريات. مراجعة: عبدالسلام رزاق. مركز الجزيرة للدراسات، على الرابط:

<http://studies.aljazeera.net/bookrevision/2015/09/2015913103022857965.htm> 29/12/2015 آخر زيارة للموقع

2. كتبت نيويورك تايم بهذا الخصوص يوم 26/12/2015 تحت عنوان: China Plans a New Silk Road, but Partners Are Wary. على الرابط:

http://www.nytimes.com/2015/12/26/business/china-plans-a-new-silk-road-but-trading-partners-are-wary.html?em-c=edit_ae_20151225&nl=todaysheadlines-asia&nid=73834259

آخر زيارة للموقع 1/1/2016.

النفوذ الأمريكي، البحر الذي ظل لعقود طويلة بحيرة أمريكية من حيث حرية التجارة وحركة القوات المسلحة. فكما حققت الصين نهضتها الاقتصادية، واستطاعت تطوير قواتها المسلحة، فإنها تحاول السيطرة على بحر الصين الجنوبي من جهة، واختبار قوة الولايات المتحدة الأمريكية وفعاليتها تحالفاتها في شرق آسيا من جهة أخرى. وبالتالي تعد سياسات الصين خلال العام 2015 اختباراً لدرجة تشبث الولايات المتحدة الأمريكية بنفوذها المستقبلي في منطقة شرق آسيا عموماً، وبحر الصين الجنوبي خصوصاً. اللافت هو أن تصريحات طرفي الخلاف اتسمت بالدبلوماسية، وتوجه نحو التهدئة في الآونة الأخيرة، رغم الخطوات الصينية العملية المثيرة، فالصين تعتقد أنها حققت ما يكفي من بناء الجزر الاصطناعية في هذه الجولة، وقد نجحت مبدئياً في حسن إدارة الصراع مع الولايات المتحدة الأمريكية بطريقة غير تقليدية.

• الهندسة في خدمة السياسة

انتقلت الصين في أواخر 2013م لتطبيق سياسة مختلفة تماماً، بالنسبة للنزاع حول السيادة في بحر الصين الجنوبي. ورغم أن القليل من المراقبين والمهتمين خارج الصين لاحظوا هذا التغيير، إلا أنه ترجم على بر الواقع وبحره! فبدلاً من أن تحاور الصين الدول المجاورة المطالبة بالسيادة على المناطق المتنازع عليها، قامت بتسريع تعزيز قوتها البحرية، وبناء الجزر الاصطناعية في المنطقة الخاضعة لسيطرتها. لقد اعتمدت الصين هذه الإجراءات العملية السريعة، بما يتفق مع قدراتها الهندسية المبهرة بسرعتها ودقتها¹. لم يلاحظ هذا التغيير في العالم الخارجي البعيد عن الصين، إلا في أوائل 2015م، بعد أن نشرت عدة مراكز أبحاث أمريكية صوراً ملتقطة بالأقمار الصناعية، تبين التطور غير

1. DEREK WATKINS From Reef to Island in Less Than a Year، على الرابط:

http://www.nytimes.com/interactive/2015/07/30/world/asia/what-china-has-been-building-in-the-south-china-sea.html?_r=0, 2/1/2016 آخر زيارة

العادي في سرعة الصين في بناء الجزر الاصطناعية، والتي تمكّن الصين من التغطية والتحكم بمساحات المياه المتنازع عليها¹.

تعد عمليات استصلاح البحر، خاصة الشعاب المرجانية، وأرخبيل الجزر المتناثرة، وتأهيلها لعمليات التشييد سواء للمنشآت العسكرية أم المدنية، سياسة صينية مبتكرة، واستعراضاً لقوتها الاقتصادية فضلاً عن قدراتها العلمية - التقنية التي أصبحت متقدمة، خاصة في مجال الهندسة المدنية الثقيلة، حيث قامت بتوظيف هذه القدرات בזكاء لخدمة مصالحها السياسية وسيادتها الوطنية، كما أنها برهنت عملياً على صحة معادلة تنمية فعالة تتلخص في أن "الهندسة في خدمة السياسة"، وخاصة في حقل المشاريع العملاقة Mega Projects.

من الناحية المنهجية، كان العديد من الدول يحلم باستثمار البحر عن طريق عمليات البناء والتشييد فوق المياه، أو ردم البحر، وخاصة في الدول الساحلية صغيرة المساحة، إلا أن ذلك الحلم كان مرهوناً بالتقنيات والآلات الهندسية المتوافرة والجدوى الاقتصادية، حتى نجحت التجربة تجارياً في دولة الإمارات العربية المتحدة، وخاصة في مشروع (النخيل) و(خارطة العالم). تلقت الصين فكرة نجاح مشاريع ردم البحر في الخليج، وطورتها لغايات وأهداف أكبر من اقتصادية، بل استراتيجية وسيادية. التقنية المعتمدة في استصلاح البحر لأغراض البناء والتشييد، تتلخص في البحث عن مناطق المياه الضحلة والتنوءات الصخرية القريبة من سطح البحر، وخاصة الشعاب المرجانية²، لكي يتم تدعيم العديد منها، خاصة المتناثرة على شكل جزر صغيرة بعيداً عن حدود البر الصيني، وهي غير صالحة للسكن في حالتها الطبيعية، وقد لا ترتفع

1. المصدر السابق.

2. الشعاب المرجانية (Reef): هي صخور جيرية (كربونات الكالسيوم) متوسطة الصلابة تنتج من تعايش الكائنات الحية المرجانية معها وتشكل تجاويف عديدة، تتشكل وتنمو في البحار الدافئة الضحلة، أي بأعماق أقل من خمسين متراً. كما يؤدي نموها إلى تشكل حواجز، تضاريس أو جزر داخل البحار، لتقترب من سطح البحر أو تبرز فوقها. وتستخدم للعديد من الأغراض، كالسياحة في البحر الأحمر، وصولاً إلى الاستصلاح، وتشكيل جزر متعددة الاستخدامات منها، كما في الحالة موضوع دراستنا في بحر الصين الجنوبي.

عن منسوب سطح البحر. عمليات استصلاح وتدعيم الجزر المرجانية تتم عن طريق سحب (شفط) الرمل من قاع البحر، ثم ضخ الرمل مع الكونكريت في الفراغات والتجاويف داخل هذه الشعاب المرجانية، لتقوية بنيتها الهشة، ثم الردم فوقها بمواد قابلة لتشكيل سطح مستوٍ مستقر تماماً، مثل التربة، الرمل والمواد الحصوية، لتتراكم وترتفع إلى مستوى أعلى من سطح البحر، وبالتالي تكون تلك السطوح مهيأة لتحمل ثقل المنشآت الثابتة والمتحركة. الهدف النهائي من استصلاح هذه الجزر أن تكون أراضي يابسة قابلة للسكن والحياة المدنية. وهي تصلح بعد الاختبار لأن يشيّد فوقها العديد من المنشآت والمباني، لدرجة أن الصور الفضائية تبين بوضوح أن الصين قد شيّدت فوق هذه المساحات المستصلحة، التي تجاوزت أربعة كيلومترات مربعة حتى نيسان 2015، مطاراً عسكرياً، وربما منظومة صواريخ مضادة للطائرات وراداراً. لاحظ الصور المرفقة للجزر وعمليات البناء الجارية فوقها في آخر البحث.

• الأبعاد الاستراتيجية والقانونية لبناء الجزر

يعد أرخبيل جزر سباراتلي، الحالة المثلى لمنطقة متنازع عليها، فهو الأبعد جغرافياً عن حدود الصين البرية وشواطئها، وأقرب إلى الدول الأخرى (فيتنام، الفلبين، بروناي وماليزيا) والتي حاول كل منها أن يستصلح وينشئ جزراً صغيرة فيها لتثبيت حقوقه، وتدعم الولايات المتحدة الأمريكية أولوية هذه الدول وأحقيتها في استثمار الأرخبيل. تبلغ المساحة الظاهرة لهذه الجزر حوالي أربعة كيلومترات مربعة، موزعة على مساحة شاسعة من البحر تبلغ حوالي 425 ألف كيلومتر مربع، وليس لهذه الجزر أي سكان أصليين. لذلك استغلت الصين هذه الخاصية الجغرافية والخلو السكاني فيها، فبدأت بتشيد جزر اصطناعية شكلت امتداداً لجزر سباراتلي الأصلية، عن طريق إصلاحها وتوسيعها ورفع

1. أحمد عز العرب. الوفد، خطة الصين الكبرى لبحر الصين الجنوبي. موقع الوفد، على الرابط: <http://alwafd.org/essay/1491> آخر زيارة 7/6 2015.

منسوبها إلى مستوى أعلى من سطح البحر، وذلك في حزيران من العام ٢٠١٤، وستمثل خطوة كهذه ترسيخاً نهائياً للسيطرة الصينية على منطقة الأرخبيل وكل المساحة المائية بينها وبين سواحل الصين الجنوبية، ولتأكيد بناء وتوسيع الجزر قام البنتاغون الأمريكي بنشر العديد من الصور التقطت عبر الأقمار الاصطناعية، تظهر أن بكين تعمل بشكل مكثف على ردم جروف مرجانية، لتحويلها إلى موانئ ومنشآت أخرى (مرفق نماذج منها) لدرجة أن المساحة التي يمكن استخدامها قد تزايدت خلال (2015-2014) من 800 هكتار إلى 1200 هكتار، أي 12 كيلومتراً مربعاً. وتحاول الحكومة الصينية التأكيد على تنوع استخدامات هذه الجزر، وخاصة في المجال التنموي والعلمي، وفي مواجهة الإنتقادات التي وجهت للصين، أفصح المتحدث باسم وزارة خارجيتها، لو كانج: "الغرض الرئيس من أنشطة البناء التي تقوم بها الصين هو تلبية مختلف الاحتياجات المدنية وأداء الالتزامات والمسؤوليات الدولية للصين بشكل أفضل... وأضاف أن هذا يشمل البحث والإنقاذ والوقاية من الكوارث والبحث العلمي ومراقبة الأرصاد الجوية والمحافظة على البيئة وسلامة الملاحة وكذلك إدارة الصيد"¹.

هذا ونحا النزاع على تلك الجزر منحى حاداً وجاداً مع إصدار الأمم المتحدة في العام 1972 دراسة نظرية ترجّح وجود كميات كبيرة من النفط والغاز والمعادن في تلك المنطقة من بحر الصين، إلى أن تم التوقيع على تفاهم في العام 2002 يحظر على أي طرف القيام بأية إجراءات أحادية استفزازية، خاصة في عمليات التنقيب عن النفط والغاز، لتهدئة التنافس والشروع في التفاوض على إيجاد صيغة للاستثمار المشترك للمنطقة المتنازع عليها، وعلى الرغم من إعلان واشنطن وقوفها على الحياد إلا أن أقوالها تختلف عن أفعالها،

1. HIROYUKI AKITA . 'Great wall of sand' Chinese reclaimed land worries US على الرابط <http://asia.nikkei.com/Politics-Economy/International-Relations/Chinese-reclaimed-land-worries-US> ، واليوم السابع، 29/12/2015. آخر زيارة <http://www.youm7.com/story/2015/6/16/%d>

حيث قررت نشر منظومة صواريخ جديدة متوسطة المدى في اليابان، في حين طمأنت وزيرة الخارجية السابقة هيلاري كلينتون نظيرها الياباني، بأن "البند الخامس من الاتفاقية الأمنية الموقعة بين واشنطن وطوكيو في العام 1951 يغطي منطقة الجزر المتنازع عليها"، ما يعني استمرار التزام واشنطن بالدفاع عن اليابان إذا تعرضت تلك المناطق لأي اعتداء خارجي. كما أن خطوات الصين تتناقض كذلك مع قانون الحدود البحرية الذي أقرته الأمم المتحدة¹. كل هذه الأحداث تشير إلى صعوبة حل المسألة، وتفصح عن عدم تخلي واشنطن عن هذه القضية، التي لا تقاس بالمساحات المستصلحة الصغيرة بقدر ما تتعلق بتبعاتها القانونية والسيادية، وبالتالي بقدرتها أن تشكل مفتاحاً لقلب موازين القوى في جنوب شرق آسيا. لأن الحفاظ على الواقع الذي فرضته الصين يعني ببساطة السيادة على أغلبية مساحة بحر الصين الجنوبي الشاسعة. هذا وتتسم تصريحات الولايات المتحدة الأمريكية بهذا الصدد بالحيادية والموضوعية، فهي تطالب بشكل روتيني كل الدول التي تتنازع على السيادة في المنطقة بوقف عمليات البناء في جزر "سباراتلي" ولكنها تتهم الصين بتنفيذ عمليات على مستوى يفوق بكثير أي دولة أخرى. وتؤكد في الوقت نفسه أن بناء جزر اصطناعية كما تفعل الصين لا يسمح لها بالمطالبة بمياه إقليمية محيطة بها، ولا بإقامة مجال جوي فوقها.

• آفاق التصعيد العسكري الأمريكي - الصيني على خلفية البناء

برزت انعطافة في لغة تعامل الصين مع الولايات المتحدة الأمريكية، إثر التصعيد العسكري بينهما في نيسان 2001 واشتباكها مع الطائرات الأمريكية بجزيرة هاينان الصينية. لكن بعد استكمال بناء الجزر الأخيرة تزايدت المخاطر، مع احتمال مواجهة عسكرية بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين

1. بشينة أشيتوي، بحر الصين الجنوبي. مصدر سابق.

بسبب تضارب المصالح في السيطرة الفعلية على بحر الصين الجنوبي، واختبار القوة. فمن الواضح أن الصين تتهيأ للانتقال من موقع السياسات الدفاعية إلى سياسة أكثر استعداداً للهجوم ومواجهة المخاطر، خاصة بعد تحريك فرقاطتها "يولين" في أيار 2015 بحسب صحيفة التلغراف، التي قيمت الوضع على لسان الناطق باسم مجلس الدولة: "أن الصين تواجه سلسلة مخاطر أمنية"، مما اضطرها لدفع قواتها إلى ما وراء الحدود البحرية، لحماية ممتلكاتها البحرية. وربما المقصود هنا الجزر الاصطناعية الجديدة! وأن الولايات المتحدة الأمريكية إذا أجبرت الصين على وقف أنشطتها، فالحرب قائمة بين الطرفين لا محالة. ويفترض بعض الآراء، أن هذا التهويل والترجيح للسياسات الهجومية يقف وراءه القوميون المتشددون في الحكومة الصينية. لكن ما ورد على لسان المتحدث باسم وزارة الدفاع الصينية، يانغ يوجن، لا يبدو مختلفاً كثيراً عن المواقف الأخرى: "رفضت الحكومة الصينية انتقادات المجتمع الدولي ووصفت عمليات الإصلاح بأنها مثل بناء أي طريق أو مبنى في الأراضي الصينية، وستكون لها منفعة عامة على المجتمع الدولي بأسره. ومن منظور سيادي لا فرق بين الحالتين، لكن بعض الدول الخارجية يريد التدخل في الشؤون الداخلية لبحر الصين. من جهة أخرى دعا رئيس وزراء تايوان ماينج جو، إلى وضع المطالبات القومية والخلافات جانباً، والعمل على تنمية الموارد الطبيعية في بحر الصين¹. تبدو الصين جادة في تطوير وتضخيم ترسانتها العسكرية، إذ أعلنت بناء أو استكمال تشييد حاملة طائراتها الثانية، في سياق تقوية أسطولها الحربي. وكانت قد وضعت حاملة طائراتها الأولى في الخدمة في العام 2012 بعد شراء واحدة غير مكتملة من أوكرانيا في العام 1998، حيث اجتهدت ورشات القوات المسلحة في الصين بإتمام بنائها (بحسب نيويورك تايمز 31/12/2015). وتماشياً

1. Julian Ryall التلغراف <http://www.telegraph.co.uk/news/worldnews/asia/china/11630185/US-China-war-inevitable-unless-Washington-drops-demands-over-South-China-Sea.html>

مع خطة التطوير العسكري، فقد بدأت الصين عملياً برفع ميزانيتها العسكرية، إذ بلغت الموازنة العسكرية الصينية للعام 2014 حوالي 130 مليار دولار، والتي مازالت أقل بكثير من الميزانية الأمريكية البالغة نحو 581 مليار دولار¹. لذلك ثمة من يشخص بدقة، في الجانب الأمريكي، الصراع مع الصين ضمن دائرة الخطر على الأمن القومي، ويدعو إلى مزيد من التسليح والتركيز على جنوب شرق آسيا، فقد نشر معهد البحرية للصحافة الأمريكي في العام (2014) كتاباً للخبير العسكري روبرت هاديك، يناقش فيه كيف يشكل الصعود الصيني في منطقة آسيا والمحيط الهادي مصدر خطر على الأمن القومي الأمريكي ولحلفائها في تلك المنطقة، مبيناً "خطورة تحديث القدرات العسكرية الصينية على المصالح القومية الأمريكية في منطقة آسيا والمحيط الهادي، وأن تلك الخطورة لا يدركها الكثير من المواطنين، بل حتى الخبراء وصناع القرار داخل الإدارات الأمريكية². ويرى أنه في غضون عقد من الزمن، ستحل الصين محل الولايات المتحدة كقوة عسكرية في هذه المنطقة. ويفسر ذلك بأن الاستراتيجية العسكرية الصينية تركز في الوقت الراهن على التوسع الجوي والبري اعتماداً على القوة الصاروخية، واستغلال الثغرات الأمنية للوجود العسكري الأمريكي في آسيا والمحيط الهادي، ويضيف أن الصين تعتزم دفع البحرية الأمريكية للتراجع والعودة إلى حدود ميناء بيرل هاربر، أي لحدودها قبيل حسم الحرب العالمية الثانية... منتقداً خيارات الولايات المتحدة التي يصفها بالإفراط في التفاؤل بخصوص قدرتها على احتواء الصين الصاعدة، مؤكداً أن محاولات استيعاب الصين يترتب عليها ضرر كبير. مقترحاً زيادة الاستثمار في الأسلحة الهجومية

1. المزيد من التفاصيل العسكرية، على الرابط: <https://www.iiss.org/media/Images/Publications/The20Military20Balance/MilBal202015/MB201520Defence20budgets20and20expenditure.jpg>

2. Robert Haddick. Fire on the water:China, America, and the Future of the Pacific,(USA: Naval Institute Press, 2014)

عرض: د. مروة نظير، في مجلة السياسة الدولية، على الرابط:

<http://www.siyassa.org.eg/NewsContent/4/96/7596>

بعيدة المدى، وتقليل الاعتماد على المنصات الكبيرة، مثل حاملات الطائرات والمقاتلين، والتي تعد من دعائم التجهيزات الدفاعية والعقيدة العسكرية الأمريكية¹. ويمثل هذا أحد أبرز المؤشرات على التصعيد المحتمل بين القوتين الكبيرتين، وليس التهدة.

• خلاصة ونتائج

تدخل الأهمية المستقبلية لمنطقة الشرق الأوسط في السياسة العالمية مرحلة من عدم الوضوح، فالصراع الأمريكي الصيني في تصاعد، وقد تنتقل من المستوى الاقتصادي الصرف إلى مستوى صراع جيوسراتيجي وإقليمي عسكري، ومن المتوقع لهذا الصراع أن يتمحور حول أحلام الصين في إحياء طريق الحرير، وكذلك السيادة على بحر الصين الجنوبي، كمر تجاري في غاية الأهمية بالنسبة للدولتين. جوهر السياسة الصينية غير التقليدية في مواجهة زحف أمريكا على جنوب شرق آسيا عموماً، وبحر الصين على وجه الخصوص، يكمن في إطلاقها خطة لاستصلاح الجزر والشعاب المرجانية في بحر الصين الجنوبي، وتحويلها إلى جزء لا يتجزأ من أرض الصين على الرغم من أن البعض منها يبعد حوالي 800 كيلومتر عن سواحلها، وذلك لتثبيت حقوق جغرافية إقليمية وتسخيرها لمصالحها في المقام الأول، ثم الانتقال إلى صياغة جيوسراتيجية مستقبلية لتوسيع دور الصين وحدود نفوذها لاحقاً. لقد عملت الصين، على تغيير واقع الأرخبيل والجزر المتناثرة في البحر، لترسيخ حق السيادة الجديد، ولاختبار قدرة أمريكا وسرعة استجابتها في مواجهة هذه المتغيرات، التي فرضتها الصين بسرعة قصوى.

• تتزامن هذه الانعطافة مع مؤشرات واضحة على انسحاب الولايات المتحدة الأمريكية من الشرق الأوسط، سواء كلياً أم جزئياً، تحت عنوان

1. المصدر السابق.

(الانسحاب المتدرج أو الناضج) وإعادة تموضع نفوذها وقوتها لاحتواء تصاعد النفوذ الصيني الذي يهدّد مكانة الولايات المتحدة دولياً في المستقبل. تأتي نية الولايات المتحدة الأمريكية في نقل مركز قوتها من الشرق الأوسط إلى شرق القارة الآسيوية في سياق منهجية باتت تدرج ضمن إطار سياسة مستقبلية تعرف بـ"انتهاء صلاحية الشرق الأوسط، والاستدارة شرقاً خلال القرن الحادي والعشرين"¹. لا شك أن هذا الانسحاب الأمريكي المفترض سينعكس على الاستقرار وتوازنات القوى في الشرق الأوسط عموماً ومحيط كوردستان خصوصاً، وبالتالي تحدد هذه السياسة الجديدة آفاق وفرص السيادة والتقدم لعموم كوردستان، بحسب الجهة التي ستخلف أمريكا في الوصاية على منطقة الشرق الأوسط. فعلى القيادات الكوردستانية أن تتابع بدقة وحساسية هذا التحول المتوقع، فثمة احتمالان رئيسان يساهمان في معرفة تلك القوى والدول المرشحة لدور فعال في ظل غياب أو تراجع الدور الأمريكي:

1. توازن مجموعة من الدول الإقليمية بعضها البعض وتتصارع، وتظل الدول العظمى حذرة في تدخلاتها المستقبلية. قد يسبب هذا السيناريو الكثير من الصراعات، الحروب والفوضى، وربما المتغيرات الجيوسياسية والاجتماعية.
2. تحتل روسيا عملياً مكان الولايات المتحدة الأمريكية ضمن صفقة، أو تفاهم غير معلن، إذ أن موقع روسيا المستقبلي ليس بمعزل عن الصراع الصيني - الأمريكي. هذا السيناريو يفترض عدم سماح روسيا، وبالإتفاق الضمني مع أمريكا، لأي من التيارين الرئيسين بالمنطقة أن يتغلب على الآخر، بهدف استمرار استنزاف الطاقات والموارد، مع حماية حتمية لأمن إسرائيل وحدودها والحفاظ على فعاليتها ودورها أيضاً، عبر تنسيق ثلاثي إسرائيلي-

1. مالك عوني. ما بعد التفكك: هل انتهت صلاحية الشرق الأوسط؟ السياسة الدولية. على الرابط:

<http://www.siyassa.org.eg/NewsContent/3/135/7649>

روسي- أمريكي مستمر، عسكرياً وسياسياً. يأتي ذلك في سياق المساعدة في تنامي الدور الإقليمي والدولي لروسيا، وربما بهدف إبعادها عن التحالف مع الصين، وعدم انخراطها في إطار أحلام الصين الكبرى.

• لم تلجأ الصين في نزاعها على الجزر إلى القانون الدولي، ولا إلى الإتفاقات الموقعة بهذا الصدد مع الجيران، بل لجأت إلى مواجهة الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها المحليين بأسلوب القبول بالأمر الواقع، ديفاكتو. وعملت بسرعة على تغيير جغرافية بحر الصين، بطريقة ذكية ومبتكرة، عن طريق بناء ورفع وتوسيع أكثر من سبع جزر اصطناعية خلال سنة واحدة، لتنويع استخداماتها بين مدنية وعسكرية ولتحقيق المعادلة الذهبية في حقل التنمية والسياسات المستقبلية: الهندسة في خدمة السياسة.

الصور



بحر الصين الجنوبي مبين عليه الجزر وحدود التوسع الصيني (الخط الأحمر)



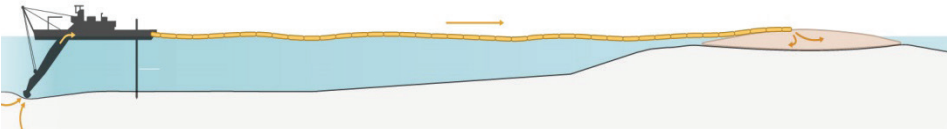
صورة بالأقمار الاصطناعية تبين من الفضاء موقع الجزر التي تشيدها الصين



تقنية ضخ الرمل والكونكريت في الشعاب المرجانية من البواخر الخاصة بعمليات الانشاء



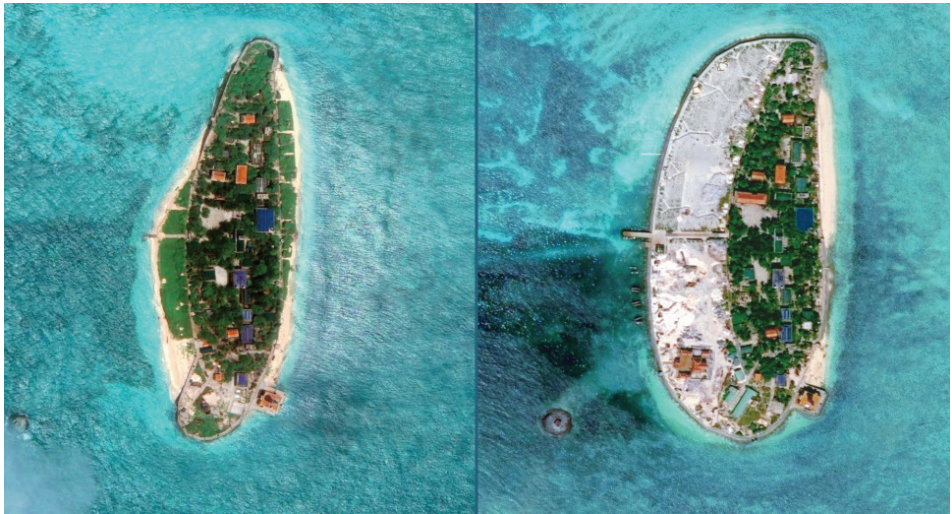
الآليات العائمة الثقيلة تقوم بعمليات البناء



تقنيات سحب الرواسب من قاع البحر وضخها في الشعاب المرجانية



البواخر تطور وتوسع الشعاب المرجانية الحلقية إلى جزر حقيقية



صورة فضائية تبين توسيع نفس الجزيرة خلال سنة واحدة



صور لمهابط طائرات ومنشآت عسكرية أخرى



الصور عن نيويورك تايمز - خدمة:

Sources: C.I.A., Congressional Research Service, CSIS Asia Maritime Transparency Initiative, IHS Jane's, NASA, China Maritime Safety Administration

الخطوط العامة للاستراتيجية الأمريكية الجديدة¹

ليس مصادفة أن أصبح السيد الملياردير دونالد ترامب الرئيس رقم (45) للولايات المتحدة الأمريكية، كما لا يمكن تبسيط فوزه وإحالاته فقط إلى مزاج جماهيري شعبي، فالوصول إلى الرئاسة الأمريكية يتطلب سياقات سياسية وقانونية متدرجة ومعقدة، فضلاً عن عملية تنافسية حزبية ودبلوماسية صعبة، تتطلب آليات ترشيح وترجيح ليست سهلة.

ينبغي أيضاً أن لا نفترض أن مؤامرة خفية روسية، أو قوة كبرى غامضة قد جاءت به وساعدته للوصول إلى الحكم. حيث تشكل رئاسته حالة استثنائية لم تعد تهم أمريكا فحسب، بل العالم بأسره. لذلك، يحتاج التفسير للتدقيق بين الافتراضين التقليديين السابقين. ينبغي التذكير بأن رئاسة ترامب مازالت تتصل ببعض جذورها بالمرحلة المتأخرة للحرب الباردة وبالتالي لما بعد تفكك الإتحاد السوفيتي السابق، هي بصيغة ما إحدى ثمار سقوط الأيديولوجية الاشتراكية الشمولية من جهة، ونتيجة أولية لخيبة الأمل من حملة كبرلة العالم ورسملتها على النمط الغربي من جهة أخرى.

ظاهرة ترامب هي إحدى أهم ثمار الديناميات الداخلية للمتغيرات السياسية والأيديولوجية على الساحتين العالمية والأمريكية عبر العقود الأربعة المنصرمة. هذه الإدارة بطريقة ما تجسد عمق المتغيرات في منحى وسياسات الحزب الجمهوري، الأكثر قدرة على التجريب والمجازفة في السياسات الأمريكية الخارجية. إن الأيام السبعين الأولى من حكم ترامب حددت بصيغة ما الخطوط العامة للاستراتيجية الأمريكية، التي ستستند على أدوات وعقول عسكرية

1. نشرت في موقع شبكة رووداو الاعلامية بتاريخ 25/3/2017 على الرابط:

<http://www.rudaw.net/arabic/opinion/25032017>

في المقام الأول ومن ثم رأسمالية في الدرجة الثانية، بالتالي نحن لسنا أمام جنرالات يقودهم الساسة في واشنطن، بل قادة عسكريين يصنعون السياسة، فالإدارة الأمريكية الجديدة تتجه لتكون عملية تزواج بين المؤسستين العسكرية - الأمنية والمالية - الرأسمالية. خطت في البدء لرفع الأداء العسكري لأمريكا، عبر زيادة ميزانية الدفاع على حساب ميزانية العمل الدبلوماسي.

ستكون الإدارة الجديدة حسب فهمنا الأولي لمنهجها، إدارة لمرحلة ما بعد ليبرالية الرأسمال العالمي، تخطياً لما أسست ومهدت له العولمة تقنياً، إدارة تعمل على ترسيخ مرحلة يمكن تسميتها بمرحلة الرأسمال المقوى (Reinforced Capitalism)، التي تأتي في أحد أوجهها كردّ فعل على عدم القدرة على لبرلة العالم ولا على حل المشاكل الرئيسة للمجتمعات المعاصرة سلمياً.

ستراتيجية الإدارة الجديدة تنتقل من شعار أمريكا أولاً الانتخابي الشعبوي إلى شعار (أمريكا ستفوز بالحرب)، فأى حرب ستفوز بها، وإلى أي مدى ستزداد الفعاليات العسكرية، خاصة في ظل رفع ميزانية الدفاع بمقدار (54) مليار دولار، أي حوالي 9%. فهل نحن عملياً أمام مرحلة تعولم العسكرة والحروب؟ بدلاً عن المرحلة السابقة التي كانت تبشر بالديمقراطية ونشرها، التي طالما نظر لها كيسنجر، فوكوياما وكونداليزا رايس منذ أمد بعيد، حتى حلم بها الرئيس الأمريكي السابق أوباما لفترة وجيزة.

جملة من العوامل تشير الى اتضاح ملامح الاستراتيجية الأمريكية في سياساتها الخارجية عموماً، والشرق الأوسطية خصوصاً. إن التقدم في معركة تحرير الموصل بموازاة تحسن العلاقات بين أربيل وبغداد، إعادة إدارة العلاقات التحالفية التقليدية باتت تشكل أحد أبرز أسس هذه الاستراتيجية في الساحة العراقية، كما أن الموقف من المسألة السورية يظل ذا علاقة وثيقة مع ارتسام ملامح الاستراتيجية الأمريكية، فعبر الخطوات العملية لحل المعضلة السورية يمكن فهم المنهج العام للتناول الأمريكي للقضايا الساخنة في المنطقة والعالم. إضافة

إلى مؤشرات أخرى عديدة وجديدة تستند على مستويات التعاون الاقتصادي والعسكري مع دول الخليج العربي.

1 - أمريكا المقسمة

الإدارة الأمريكية لم تستكمل بعد شروط فعاليتها، بل يكرر ترامب بأنه قد ورث "أمريكا مقسمة من عهد أوباما"، فإن كان وصف أمريكا بالانقسام مبالغاً فيه لكن انقسام إدارة أوباما كان مؤكداً، فهل سيتحقق التساوق والانسجام بين أطراف الإدارة الأمريكية الجديدة؟ هل ترامب قادر أن يقنع جميع المؤسسات ذات العلاقة الوثيقة بتوجهاته؟ أم سيظل الاختلاف في السياسات والاستراتيجيات قائماً بين (البنتاغون، سي آي إيه، الكونغرس). مهمة ترامب الأساس تكمن في التقارب بين المؤسسات الأمريكية الفاعلة ذات التوجهات والسياسات المتباينة، حتى يتمكن من إعادة تشذيب وترتيب تحالفاته في المنطقة، لأن هذه التحالفات والأولويات مازالت موضوعاً خلافياً بين أطراف الإدارة الأمريكية نفسها، فحتى يوم 24/3/2017 لم يبد الكونغرس تناغمًا كافيًا مع توجهات ترامب وسياساته، على الرغم من غالبية الجمهورية (إذا أخذنا موضوع أوباما كير نموذجاً ومؤشراً أولياً).

لذلك، ولدقة قراءة المشهد من الأهمية أن نعرف من سيكون مهندس السياسة الخارجية الأمريكية القادم؟ في ظل عدم ظهور شخصية كارزمية ذات ثقل فكري وسياسي من الصعب الاتفاق على فلسفة متماسكة وجديدة للحكم. أما كيف ستتم بلورة الاستراتيجية الأمريكية الراهنة والمستقبلية، من سيرسم مسارها فكرياً وفلسفياً إن جاز التعبير؟ من القادر على أن يمرر هذه السياسة التي قد تتصادم مع القوانين الأمريكية، كما في حالة (حظر السفر لمواطني بعض الدول)، من هم الشخصيات الأبرز القادرون في هذا الحقل على إقناع ترامب والتأثير بشكل مباشر على قراراته العملية؟ بالتالي، هل

السياسة الأمريكية هي نتاج فكر ورؤى شخصية فعلاً أم تخطط لها المؤسسات؟ مجموعة كبيرة من الأسئلة المتزاحمة تحتاج للإجابات الأولية والنظرية، كي يتم التمهيد لفهم الملامح العامة للاستراتيجية الأمريكية الجديدة.

ما يرجح كفة الميزان لصالح القيادات العسكرية أن أغلب المناصب المفتاحية قد تسلمها جنرالات سابقون في الجيش الأمريكي. الذين سيساهمون مباشرة في رسم السياسات، فثمة شخصيتان قد يكونان ذا علاقة وثيقة برسم الاستراتيجيات، الأول هو الجنرال (مكماستر H.R. McMaster)، مستشار الأمن القومي، الذي يكون عادة شخصية مدنية خبيرة بالسياسات الخارجية بخلاف هذا الاختيار، الثاني مدير CIA مايك بومبيو. بصرف النظر عن مستقبل دور هذين الجنرالين، إلا أن قراءة السيرة الشخصية لأي صانع قرار تظل مفيدة لوضع تصور عن ما سيتخذه من قرارات، أو ما سيعتمده كمنهج للتطبيق. مكماستر ضابط عسكري برتبة فريق في الجيش الأمريكي، مقاتل ميداني، شارك بفعالية في حروب (الخليج الثانية، العراق، أفغانستان)، في الوقت نفسه بروفيسور في تاريخ العلوم العسكرية وصاحب رؤية استراتيجية محددة، ما يوحي بأن شغله لمنصب مستشار الأمن القومي للرئيس الأمريكي ترامب، سيطلع بطريقة أو أخرى السياسات الخارجية بالموثرات والمنهج العسكري الذي يتبناه. أما مدير وكالة المخابرات الأمريكية مايك بومبيو - Michael Rich- ard Pompeo الذي يعد أيضاً أحد العاملين في الجيش الأمريكي، فضلاً عما يقال عن ميله إلى المواقف المتطرفة من المسلمين، فقد سبق وأعلن رفضه للاتفاق النووي مع إيران.

في سياق هذا الاستعراض جدير بالأهمية أن يتم التذكير بوزير الدفاع جيمس ماتيس (James Norman Mattis) صاحب لقب (الكلب المسعور) والمقولة - الفلسفة المثيرة : "كن مؤدباً، كن مهنيًا، ولكن لتكن لديك خطة لتقتل جميع من تقابلهم"، ماتيس قارئ جيد، في مكتبته الخاصة عدة آلاف من الكتب، وبالتالي نحن لسنا أمام جنرالات نمطين يقودهم السياسيون

كأنهم يبادق أو آلات حرب، بل قادة عسكريين أصحاب رؤى قادرين على رسم وصنع السياسات. وإذا أخذنا بعين الاعتبار أن وزير الخارجية ريكس تيلرسون (Rex Tillerson) هو رجل نفطي، حيث شغل منصب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي لشركة أكسون موبيل منذ العام 2006. المعروف عن هذا الرجل القادم من تكساس أيضاً نجاح عمله مع الروس، إذ منحه الرئيس الروسي فلاديمير بوتين وسام الصداقة في العام 2013.

2 - السلاح على حساب الدبلوماسية أم التنمية؟

قبل أن تستكمل الإدارة الأمريكية كل طاقمها وبناء شخصيتها، يمكن التكهن بأن المؤسسات الأمريكية مهما كانت راسخة ورصينة في عملها، يتضح في المحصلة أن مواصفات وخبرات أغلب صانعي القرار الأمريكي الجدد ترجح اهتمامهم بقضايا الشرق الأوسط الساخنة في المقام الأول، فثمة مؤشرات على تفضيلهم الحلول العسكرية على العمل الدبلوماسي. لذلك نفترض أن أول هذه التطبيقات لهذا المنهج العسكري كان إقرار زيادة عدد القوات الأمريكية للمرة الثانية في غضون شهر، لتتحصن في شمال سوريا. علماً أنه في ظل العديد من التكهّنات، أن عملية تحرير الرقة لا تحتاج إلى كل هذا العدد من القوات والأسلحة الثقيلة خاصة المدفعية، أي من الممكن أن يتم توظيفهم في مواقع أخرى قريبة لاحقاً.

شكلت الخطوة العملية الأمريكية في التمركز بمدينة منبج وغربها لمنع دخول القوات التركية والمعارضة السورية الحليفة لها، بهدف الحيلولة دون اشتباك حلفائها المتحاربين، تموضعاً عسكرياً جديداً، بل في الواقع هو تموضع سياسي استراتيجي وخطة يمكن تحليلها على عدة مستويات: إنها مؤشر على رغبة أمريكا باستبعاد الدور الإيراني وتجميد الدور التركي لجعله بمثابة المساند فقط في العملية العسكرية، كمستوى أولي، أما المستوى الثاني من فهم التمركز العسكري فيكمن في الاعتماد على القوات ذات الغالبية الكوردية كحليف

وشريك أساس في معركتي الرقة ودير الزور، المستوى الثالث لتفسير الحدث يكمن في أنه جاء كبداية لتعاون روسي - أمريكي لمحاربة داعش، وربما تدريباً عملياً مشتركاً لمكافحة الإرهاب. عبر استعراض المستويات الثلاثة السابقة من التحليل، يمكن أن نستنتج ملامح الاستراتيجية الأمريكية الجديدة في سوريا، علماً أن السفير الأمريكي في سوريا فورد (Robert Ford) يعدها قديمة، استمرارية لخطة أوباما الأصلية في كيفية تناول المسألة السورية.

بات من المتعارف عليه أن السياسة الخارجية الأمريكية في بعض مراحلها قد طبعت إلى حد كبير بأفكار مستشار الأمن القومي، المستشار الجديد محارب وشخصية عسكرية بامتياز، فبحسب مصادر متعددة أن ترامب قد أعطاه مساحة واسعة للتحرك، لذلك من المرجح أن تزداد الفعاليات العسكرية، بل يترسخ النهج العسكري في السياسة الخارجية الأمريكية، هذا ما يستشف أيضاً من رغبة ترامب المتصاعدة في تحديث وتضخيم الجيش الأمريكي بطلب (30) مليار دولار إضافي، ليصل إجمالي الزيادة في ميزانية الدفاع الأمريكية إلى (54) مليار دولار) أي ما يعادل 9%.

تقديم وتطبيق هذا النهج العسكري قد يكون عبر الساحة السورية، حيث يشكك مكماستر في نوايا كل من روسيا وإيران، وقد سبق له أن صنف في مقالات قديمة موسكو بالخصم وليس الشريك. إن الاحتكاك العملي على ساحة الجبهات السورية في الأسابيع القادمة سيكون اختباراً جديداً لنوايا الدولتين، فقد يستخلص الأمريكيان منه ما سيتخذونه لاحقاً من مواقف إزاء كل من روسيا وإيران.

هذا وقد سارعت التحركات العسكرية الأمريكية من الوصول إلى عتبة الاختبار هذه، فعملية الانزال للمارينز يوم 22/3/2017 في محيط مدينة الطبقة غرب نهر الفرات قطعت الطريق أمام مشاركة القوات التركية وحلفائها من (الجيش الحر)، كما وضعت حاجزاً عسكرياً أمام تقدم القوات الحكومية السورية وحلفائها من (المليشيات الشيعية).

3 - الاستثمار في الحرب؟

إن رؤى الجنرالات وخاصة وجهة نظر مكماستر في تطبيق ما يشبه استراتيجية مستعارة من تجربة العراق، أي "استراتيجية العمل من البيت أو الباب المجاور from next door"، والتي تركز على عملية توطين القوات الأمريكية في مناطق مجاورة لأرض المعركة من جهة والاعتماد على الحلفاء المحليين من جهة أخرى، تلتقي مع أطروحات ترامب الشعبوية الراديكالية، بما فيه توسيع قاعدة الحلفاء المشاركين في الحرب، لجرّ الأغنياء منهم للمشاركة المالية في جهده العسكري القادم (اليابان، السعودية، ألمانيا، بريطانيا). سيتطلب هذا النهج على الأرجح التركيز على سياسة (أمريكا أولاً) عسكرياً، وبالتالي ستفتتح مرحلة جديدة من التوغل والانخراط العسكري الأمريكي الواسع في مواقع متعددة من العالم، ويمكن الافتراض أننا نتجه نحو مرحلة قد تكون أبرز سماتها توجه الرأسمال العالمي بقيادة أمريكا للاستثمار في الحرب، سواء طلباً للربح أم خوفاً من تزايد المخاطر الأمنية، هذا ما يستشرف من نتائج لقاءات ترامب مع ولي العهد السعودي محمد بن سلمان والمستشارة الألمانية السيدة ميركل وقبلهما رئيس الوزراء الياباني شينزو آبي.

قد تكون العمليات العسكرية في الرقة شرق سوريا أحد أبرز الدلائل على القدرة على تتبع مسار السياسة الأمريكية في هذا الحقل، أي حقل الاستثمار في الحرب على التطرف، فبعد أن تم تحييد وتقييد تركيا على جبهة منبج، وربما تحصين هذا الموقع الاستراتيجي أمام تمدد تركيا مستقبلاً، ستواصل أمريكا التعاون مع القوى الأخرى على الأرض من جهة، وتقلل من دور الواحدة تلو الأخرى كهدف مشخص في نهاية المطاف، فقد سبق وأعلن الأمريكان بأن وجودهم في منبج كاف، وليس ثمة داع لتقدم قوات أخرى، هذا ما ترجم تماماً بعد أيام قليلة في عملية سد الطبقة بغرب محافظة الرقة.

ميدانياً، جاوز عدد القوات الأمريكية في شمال سوريا الألف في انتظار

الألف الآخر، أغلبهم من قوات المشاة، فضلاً عن القوات البحرية، مع وجود عدد كبير من المدرعات، بالتوازي مع إنشاء قواعد ثابتة للمدفعية. إن العدد ونوعية الأسلحة وكذلك بناء القواعد، التمرکز الكثيف في قاعدة عين الأسد بغرب العراق، كلها مؤشرات على بقاء أمريكي طويل الأمد في مناطق العرب السنة وفي محيط البادية العراقية - السورية المشتركة. إن الإسراع في الإعلان عن نشر المزيد من القوات الأمريكية بطريقة تقليدية ورسمية، والكشف عن إنشاء قواعد ثابتة للمدفعية، فضلاً عن الاستعانة بالمارينز من الوحدة رقم (11) كلها دليل على سياسات عسكرية تقليدية قادمة مع احتمال البقاء لأطول فترة ممكنة. ما يعزز افتراضنا بتثقيف الجهد العسكري أيضاً، هو الاهتمام الكبير بالمانورات وفعاليات التمرين العسكري "حسم العقبان 2017"، المتقدم على مستوى الشرق الأوسط، التي انطلقت يوم الأحد 19/3/2017، في مياه دولة الكويت بمشاركة القوات المسلحة السعودية وست دول خليجية وأوروبية، منها فرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية. إذ تأتي هذه التدريبات بالتزامن مع زيادة حدة التصريحات الموجهة ضد سياسة إيران، ومقدمة لخطوات عملية عسكرية أوسع في محيط مياها الإقليمية، خاصة بعد دخول حاملة الطائرات جورج بوش إلى مياه الخليج.

إن سياسة الضغط التي تمارسها إدارة ترامب على حلفائها لتقديم الدعم المالي لمساندة جهدها العسكري مقابل تقديم الحماية الصريحة لبعض الحلفاء، أي تطبيق شعار المال مقابل التحالف الآمن لتأمين ديمومة (الحماية والقواعد)، كامتداد لشعارات الحملة الانتخابية أو في سياق تلمسها خلال النشاط الدبلوماسي ولقاءات ترامب الأخيرة، تؤكد على أنه قد تم جرّ السعودية بدرجة ما، وربما اليابان أيضاً، للقبول بشراكة مالية تستثمر في الحرب، سواء في قضايا مكافحة التطرف أو الأمن السيبراني. قد يدرج هذا التعاون الاقتصادي تحت عناوين للاستثمار والتنمية والمشاريع المشتركة، لكنها

تهدف إلى تمويل الحرب على الإرهاب في هذه المرحلة، وربما أيضاً في مجال الحرب الإلكترونية - التقنية القادمة، فطبيعة الاستثمارات الأمريكية القادمة في حقول حماية البيئة والتعليم والصحة ودعم منظمة اليونسكو لم تتضح، بل غائبة عن الخطط.

مهما كانت درجة تكهناتنا، أو دقة قراءتنا، فنحن أمام حقيقة بدء مرحلة جديدة تتصف بمتغير كبير قد طرأ على طبيعة وتوجهات الرأسمال العالمي وآفاق تحالفاته، سواء في مواجهة التطرف الإسلامي راهناً أو أي خطر آخر يبرز لاحقاً.

في المحصلة الفترة الراهنة تشكل بداية مرحلة، هي امتداد لصيرورة عولمة الرأسمال العالمي الذي لم يعد قادراً على نشر الليبرالية المنسجمة مع النماذج الغربية، وظلت الليبرالية عاجزة عن الإجابة على تساؤلات العصر في العقود الماضية، لكن الرأسمال كقوة أولى تسعى للتكيف مع مستلزمات التمرکز في مناطق ساخنة من العالم، مناطق غير قابلة للتحويل السلس نحو النموذج الديمقراطي الغربي. على اعتبار أن الرأسمال المعلوم لن يهزم كقوة مالية وكقوة سياسية ولن يقر بعجزه، فهو مضطر في هذه المرحلة القريبة القادمة أن يعزز أحد أهم أركان وجوده، أي رفع مستوى العسكرة، التسلح وإعادة نشر ظاهرة تسليح الجيوش إلى أقصى الحدود للاستثمار ليس في "الحروب الأمنية" فحسب، بل لتظل هذه الدول الرأسمالية قائمة تتحكم بالتجارة العالمية، سائدة وتحقق المزيد من عمليات تصنيع السلاح والتراكم المالي، وتتهرب بجدارة من استحقاقات السلم ومساعدة عوالم الفقر وتنميتها.

ما يستنتج أيضاً من خطابات ترامب وتوجهات طاقم حكمه أن الانخراط العسكري لا يتوقف على سوريا، بل هو شعار أشبه ما يكون بفلسفة ونهج: "ترامب يؤكد: يجب أن نربح الحرب، فنحن أمام مرحلة تتصف بقيادة ما يشبه لجنة عسكرية في واشنطن ستعمل على عسكرة مراكز الرأسمال وليس

لبرلتها، فقد يطوى لحين ولو نسبياً مرحلة الرأسمال الليبرالي. وربما كانت أولى سمات هذه المرحلة، الحرب المتبادلة بين ترامب ومراكز القوى الليبرالية في الصحافة والإعلام الأمريكي نفسه، فإن لم يكن كذلك فماذا يعني إذن شعار (على أمريكا أن تريح الحرب) وأي حرب هذه؟!

4 - النتيجة:

قد يتوقف نجاح سياسات أمريكا في الخارج كثيراً على التوافق والانسجام داخل الإدارة الأمريكية قبل اتفاقهم مع الشركاء في الناتو، لكن انخراطها المتصاعد في الحرب السورية سيؤثر بل سيتأثر وهي ذات علاقة جدلية وثيقة بموقف أمريكا من حلفائها الأساسيين في الساحة السورية (روسيا، تركيا والكورد)، فرجحان مصالح هذه الأطراف هو الذي سيحدد المسار العام لستراتيجية أمريكا الأمنية في الشرق الأوسط. كما قد تحقق الإدارة الأمريكية الجديدة عبر تواجدها العسكري المكثف في سوريا والعراق انتصارات على الإرهاب، وقد تقوم بخطوات لاحقة تثلج صدر العديد من حلفائها من أبناء شعوب المنطقة، كأن تتمكن من إبعاد نفوذ إيران عن سوريا ولبنان، تجهيز وضبضة حقائق رئيس النظام في دمشق، إنهاء الوجود العسكري لداعش وجفش، لكن مخرجات هذه المرحلة التي سمينها من حيث التعريف والتصور العام بمرحلة الرأسمالية المقواة (Reinforced Capitalism) غير قادرة على الإجابة على التساؤلات الكبرى والملحة لشعوب المنطقة، كما ليست لها القدرة على حل مشاكلها الجوهرية، كمقاربة جوهر التطرف ومسبباته، الغائبة تماماً عن أجندات الإدارة الأمريكية والدول الرأسمالية الأخرى.

المصادر:

1. العولمة والديمقراطية والإرهاب. إيريك هوبزباوم، ت: أكوم حمدان. مركز الجزيرة- قطر 2009.
2. السيرة الشخصية لكل من القادة الأمريكيان الجدد: دونالد ترامب، مكماستر، بومبيو، ماتيس، ريلكسون.
3. Trump's Military Strategy Reflects A More Aggressive Stance
March 10, 2017 <http://www.npr.org>
4. <https://www.defense.gov/News/Article/Article/1121459/trump-seeks-30b-more-in-fiscal-2017-to-rebuild-military-fight-isis>
5. www.washingtonpost.com/world/middle_east/with-a-show-of-stars-and-stripes-us-forces-in-syria-try-to-keep-warring-allies-apart/2017/03/08
6. <http://alkhaleejonline.net/articles>

